بسم ا الرحمن الرحيم

جامعة الخرطوم

كلية الدراسات الإقتصادية

شعبة العلوم السياسية

دور المياه في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي

بالتركيز على إتفاق أوسلو

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

نهاد معاوية عكاشة هلال

ديسمبر2003

بسم ا الرحمن الرحيم

فودعا ربه أنّي مغْلوب فانْتصِر* ففتحنّآ أبـواب الـسماءِ بِمـاءٍ منْهمِرٍ* وفجرنَا الأرض عيونَاً فالْتَقى الماء علَى أمرٍ قّد قُـدِر * وحملْنَاه علَى ذَاتِ أَلْواحٍ ودسر

سورة القمر: الآية:10-13

أَفَرءيتُم الماء الْذي تَشْربون * ءأَنْتُم أَنْزلْتُموه مـن المـزن أَم نَحن المنْزلُون * لُونَشَآء جعلْنَاه أُجاجاً فَلولا تَشْكُرون .

سورة الواقعة: الآية:68-70

صدق ا العظيم

شكر و تقدير

سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين والصلاة والسلام علـى سـيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

يطيب لي في هذه السانحة أن أتقدم بعظيم الشكر وأجلّه للدكتور عـوض السيد الكرسني أستاذ العلوم السياسية ومـدير إدارة الخـريجين بجامعـة الخرطوم لإشرافه على هذا البحث ولما أحاطني به من رعايةٍ وإهتمامٍ ونصح.

والشكر أيضاً لأساتذة شعبة العلوم السياسية في جامعة الخرطـوم والـذين بفضلهم أكملنا القسم الأول لنيل درجة الماجستير، وأخـص بالـشكر أمنـاء المكتبات الذين يسروا لي الطريق للوصول إلى المعلومة.

كما أجزي أسمى آيات الشكر والعرفان لأفراد أسرتي الـذين أعطـوني وقتهم وجهدهم لنيل المزيد من التحصيل والعلم، ولكل الذين وقفـوا إلـى جانبي ومدوا لي يد العون شكري وتقديري.

الخلاصة

يتناول هذا البحث قضية من أهم القضايا الحالية و المستقبلية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وهي قضية المياه و دورها في تسوية هذا الصراع. والسؤال الرئيسي الذي سعى البحث للإجابة عليه هو:هل للمياه دور في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي؟ هل أثرت المياه في إتفاق أوسلو في الحد من الصراع العربي- الإسرائيلي؟ هل إلتزمت إسرائيل بتنفيذ الإتفاقات؟

يقوم هذا البحث على فرضية أساسية وهي أن المياه لها دور مهم في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي حيث لا يمكن نجاح التسوية السياسية بين الدول العربية وإسرائيل بدون تسوية حقوق المياه العربية بالإضافة إلى فرضيات أخرى وهي وجود نقص حاد في مصادر المياه في الشرق الأوسط، و وجود أطماع إسرائيلية في المياه العربية، كما تعتبر المستوطنات وسيلة لتأمين إحتياجات إسرائيل المائية.

لقد اقتضى البحث دراسة القانون الدولي للمياه (الأنهار الدولية و المياه الجوفية) الذي يستهدف ضبط حقوق وواجبات الدول النهرية وتجنب المنازعات والعمل على تسويتها بالطرق السلمية. لقد تعرض البحث لأبعاد أزمة المياه لدى دول منطقة الشرق الأوسط (إسرائيل، فلسطين، الأردن، لبنان و سوريا) من خلال دراسة مفصلة عن الموقف المائي والأطماع الإسرائيلية بغرض الإستيلاء على المياه بالإضافة الى المشاريع الإستيطانية التي أقيمت على المواقع الغنية بالمياه في فلسطين بغرض الإحتفاظ بهذا المورد، كما تناول البحث بالتفصيل والتحليل موقع المياه في مشاريع التسوية في المنطقة ، خاصةً مشروع التسوية الإسرائيلي- الفلسطيني المتمثل في إتفاق" أوسلو".

و للإلمام بالجوانب المتعددة و المعقدة لمشكلة المياه بين العرب و إسرائيل تم استخدام أدوات بحثية ملائمة، تمثلت في الكتب و الدوريات و المجلات و التقارير، استخدم في تحليلها المنهج التاريخي، التحليلي، ودراسة الحالة. تاريخي لأنه يتم من خلال دراسة تاريخية للوجود الإسرائيلي في المنطقة وأطماعه في المياه العربية، و تحليلي حيث يتم من خلاله فهم و تحليل واقع السياسة المائية و أثرها على مشاريع التسوية، إضافة إلى دراسة الحالة لمعرفة أطماعها في المياه العربية من أجل إقامة سلام شامل وعادل بين الدول العربية و إسرائيل.

توصل البحث الى العديد من النتائج أهمها أن المياه تلعب دوراً مهماً في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي فبدون الإعتراف بالحقوق العربية في المياه لايمكن أن تتم تسوية حقيقية،

كما يمكن أن تلعب المياه دور مهم في تحقيق السلام والأمن، إذا اعترفت إسـرائيل بحقـوق العرب المائية يمكن أن تتحقق مشاريع مشتركة بين الدول العربية وإسرائيل تنشيء رابطة من المصالح يصعب في المستقبل تفكيكها.

Abstract

Water is an important issue in the Arab-Israeli conflict. The basic hypothesis in this research is that no solution to this conflict could be achieved unless Israel conceded to Arab rights to adequate and satisfactory use of the scarce water resources in the area. To validate this basic hypothesis, the research followed a number of approaches such as the historical, descriptive-analytic and a case study. The case study is concerned with the impact of water resources in Oslo Agreement in facilitating the achievement of a solution for the Arab-Israeli conflict. The research gives a review of water scarce resources in Lebanon, Syria, Israel, Palestine and Jordan. Water scarcity hinders the implementation of development projects. It is also a major factor in the escalation of the Arab-Israeli conflict. Israel builds settlements in areas known for their rich water resources in the occupied lands and bans natives from using these resources.

An important finding is that Oslo Agreement had undermined the role of water as a factor in the escalation of the conflict. The study concludes that in order to achieve a lasting and permanent solution to the conflict there is need to establish a joint Arab-Israeli administration to utilize water resources, agree on combined projects and Israel is to agree to the rights of the Palestinians and other Arab countries in the region for the equal use of the available scarce water resources.

ال هـ ن

قائمة الخرط

قائمة الجداول

وحدات القياس

$م^3$	متر مكعب. وهو يساوي 1000 لتر مكعب
م $م^3$	مليون متر مكعب. وهذا المقياس للحجم يساوي $\frac{1}{1000}$ من ب م3 أو يساوي 810 فدان قدم
ب $م^3$	مليار متر مكعب، وهذا المقياس يساوي كيلومتراً مكعباً من المياه، أو يساوي $\frac{81}{100}$ مليون فدان قدم (أي المساحة بالفدان مع إرتفاع للماء قـدره قدم واحد)
$م^3$/ث	متر مكعب في الثانية. وهو مقياس دفق، يساوي 35.32 قدم مكعب في الثانية

مقدمـــــة

للمياه أهمية قصوى في الحياة فهى تدخل في كل العمليات البيولوجية والـصناعية ولا يمكـن لأى كائن حى أن يعيش بدون الماء. وقد أثبت علماء الخلية أن الماء هو المكون الهـام فـي تركيب مادة الخلية، وهو وحدة البناء في كل كائن حى نباتاً كان أم حيواناً،[1] وهذا يفسر مـا جاء في الآية الكريمة في القرآن الكريم وجعلنا من الماءِ كلّ شئٍ حى . ولقد ورد ذكر الماء والأنهار في العديد من آيات القرآن الكريم فقال ا تعالى في سورة الملك (آية 30)

قُلْ أَرأَيتُم إن أصبح ماؤُكُم غَوراً فمن يأْتِيكُم بماءٍ مِعِينٍ وقال جل شأنه في سورة (ق) الآية 9-11 ونزلنَا من السماءِ ماء مباركاً فَأَنْبتْنَا بِهِ جناتٍ وحب الحصِيدِ * رزقاً للعبادِ وأحيينَا بِهِ بلدةً ميتاً كذلك الخُروج وقال سبحانه وتعالى في سورة القمر: فدعا ربـه أنّـى مغْلـوب فانْتصِر* ففتحنَآ أبواب السماءِ بماءٍ منْهمِرٍ* وفجرنَا الأرض عيوناً فالْتَقَى الماء علَى أمرٍ قَـد قُدِر * وحملْنَاه علَى ذَاتِ أَلْواحٍ ودسر وقال تعالى في سورة الواقعة: أَفَرءيتُم الماء الـذي تَشْربون* ءأَنْتُم أَنْزلْتُموه من المزن أَم نَحن المنْزِلُون * لَونَشَآء جعلْنَاه أُجاجاً فَلولا تَشْكُرون .

إن الماء هو المركب الناتج من إتحاد ذرتين من الهيـدروجين مـع ذرة مـن الأوكـسجين، والمركب الناتج عن هذا الإتحاد له صفات ثابتة حيثما وجد. فالواقع أن الماء لا تختلف صفاته حتى يمكن أن نقسمه إلى أنواع ولكن يمكن أن يكون في ثلاث صور هي:

أ/ الصورة الغازية: على هيئة بخار ينتشر في الجو.

ب/ الصورة السائلة: على هيئه مياه سطحيه وجوفيه.

ج/ الصورة الصلبة: في صورة ثلج وتنتشر في بقاع كثيرة من الكرة الأرضية وخاصة فـي القطب الشمالي والجنوبي وعلى قمم الجبال.[2]

الدورة المائية: يتحرك الماء في صوره الثلاث من طبقات الجو العليا ومنها إلى سطح الأرض ثم إلى باطنها، رجوعاً مرة أخرى إلى طبقات الجو العليا في دورة لا نهائيه تـسمى "الـدورة المائية". بالإضافة إلى ذلك فإن الماء يوجد متحداً مع بعض المواد الأخرى مكونـاً مركبـات كيميائية عضوية وغير عضوية. وتخزن المياه على كوكب الأرض في خمسة مستويات هي:

1- الغلاف الجوى: هو الذي يحتوى على بخار الماء الذي يغذى المستودعات الأخـرى بالمياه.

---

(1) عبدا مرس العقالي ، المياه العربية بين خطر العجز و مخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية، ط2 ، 1997 ، ص 11

(2) د. عبد المنعم بلبع ، الماء ودوره في التنمية ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، ص 32 بدون سنة نشر

2- المياه السطحية: تشمل المحيطات والبحار والأنهار.

3- مياه التربة: توجد على هيئة طبقة رقيقه تغلف حبيبات ويستعملها النبات في غذائه.

4- المياه الجوفية: هي المياه التي تتسرب وتتجمع في جوف الأرض بفعل الجاذبية بعد أن تتشبع طبقات التربة التي تعلوها.

5- المياه المخزنة في أجسام الكائنات الحية: هي المياه التي توجد في كل من النباتات والحيوانات والكائنات الحية والتي تسمى "المياه الحيوية".[3]

تقدر كميات المياه الموجودة في الكون بحوالى 1.520 مليار كيلومتر مكعب تمثل مياه البحار والمحيطات 97% منها، والمياه القطبية المجمدة 2% بينما تمثل المياه الجوفية ومياه الأنهار والبحيرات وبخار الماء الجوى 1% فقط من المجموع الكلى.[4]

تعتبر المياه عصب الحياة الإنسانية ومعينها، فقد قامت الحضارات وإزدهرت حول أحواض الأنهار وروافدها. فلا يستطيع أحد أن يتجاهل دور كل من نهر النيل فى الحضارة المصرية ونهري دجلة والفرات فى الحضارات التى إزدهرت فى بلاد مابين النهرين، كما أن حضارة اليمن السعيد لم يكن لها أن ترى النور لولا سد مأرب. وإذا كانت المياه هى الباعث على إزدهار الحضارات والتفاعل بين الشعوب وتطور الأمم والدول، فإنها تعتبر من أهم الأسباب التى ساهمت فى قيام الحروب والصراعات بين الشعوب والأمم، وقد تبوأ البعد المائى دوراً متقدماً ومهماً فى الصراع العربى– الإسرائيلى حيث تزامنت الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية مع نشوء هذا الكيان على الأرض العربية فى عام 1948. وكانت فكرة السيطرة على الموارد المائية العربية تقع على سلم أولويات المؤتمر الصهيوني الأول الذى عقد فى بازل بسويسرا عام 1897م. كما إستندت الصهيونية في سيطرتها على الأرض والمياه إلى العهد القديم الذي تحدث عن تكوين الأرض والبشر وكيف أن الرب وعد أبناء إبراهيم بالسيطرة من النيل إلى الفرات، في ذلك اليوم قطع الرب إبرام ميثاقاً قائلاً: "لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات".[5] والسيطرة الموعودة تستدعى طرد سكان الأرض المقيمين فيها، من حدود السويس إلى البحر الأبيض المتوسط مروراً بنهر النيل ووصولاً إلى المشرق العربي. وهنا جاء خطاب "الرب" إلى اليهود أيام الخروج من مصر الذي يحدد

---

[3] د. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد ، تلوث المياه العذبة ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1995 ، ص 30

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ص 11 ، (الاسكوا) الأردن ، 28 نوفمبر 1993، ص 2

[3] د. عدنان السيد:" المياه العربية ومستقبل الصراع العربي الاسرائيلى"، ندوة المياه العربية وتحديات القرن إلحادي والعشرين،اسيوط1998 ، ص 464

دولتهم المنشودة: "قليلاً أطردهم من أمامك إلى أن تثمر وتملك الأرض وأجعل تخومك من بحر سوف إلي بحر فلسطين، ومن البرية إلى النهر. فإني أدفع إلى أيديكم سكان الأرض فتطردهم من أمامك."[6] بحر سوف هو خليج السويس، بحر فلسطين هو البحر الأبيض المتوسط والنهر هو نهر النيل.

بعد نشوء الكيان الإسرائيلى كدولة بشكلها القانونى بدأ التنفيذ الفعلى للسيطرة على الموارد المائية العربية أولى مراحله التى تتمثل فى إستغلال المياه الفلسطينية وحرمان أهلها من حقهم الطبيعى فى إستثمارها وممارسة سيادتهم عليها. بالإضافة إلى سيطرتها على مصادر المياه فى كل من نهر الأردن، جنوب لبنان والجولان.
لم تتوقف الإستراتيجية الإسرائيلية فى محاولتها للسيطرة على المياه العربية منذ نشوء الكيان الإسرائيلى حتى اليوم، بل إستمرت فى زيادة مضطردة، نتيجة للزياده السكانية والهجرة المتواصلة إلى الكيان الإسرائيلى خاصةً من أثيوبيا والإتحاد السوفيتى السابق.

تحتل قضية المياه العذبة الصدارة فى الإهتمامات الإقليمية والدولية فى الشرق الأوسط والعالم أجمع، مع تزايد الجفاف ومساحات التصحر والنمو السكانى المتوقع، مما دفع بعض الدول العربية إلى محاولة إستعادة حقوقها المائية من خلال عقد إتفاقات مع إسرائيل مثل إتفاقية وادى عربة بين الأردن وإسرائيل بالإضافة إلى معاهدة أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل التى لم تحل فيها مشكلة المياه حلاً جذرياً بل تأجلت إلى مفاوضات الحل النهائى، وتبقى هذه الإتفاقات على الورق وغير قابلة للتحقيق لأن الطرف الإسرائيلى يتصرف بنصوص الإتفاقات ويفسرها وفقاً لمصالحه الذاتية.

إن الدعوة الإسرائيلية إلى السلام والتعاون الإقتصادى التي ترى إسرائيل أنها تحقق مصالح الطرفين على حد سواء، تنطلق حقيقةً من تطلع إسرائيل الى السيطرة على المنطقة العربية بالوسائل الإقتصادية إضافةً إلى الوسائل العسكرية، وتمثل المياه و كيفية السيطرة عليها العنصر الأساسى فى التفكير الإسرائيلى بالشئون الإقتصادية فى المنطقة.

مشكلة البحث:

يعتبر العجز فى المياه العذبة من أهم المشاكل الإستراتيجية التى تواجة الدول حيث يؤثر بشكل كبير على أمن كل دولة، إذا كانت الدولة تعتمد فى وجودها على عنصر الشعب والإقليم والحكومة والسيادة فإن الماء يعتبر من أهم الأسس التى تقوم عليها، كما أنه يلعب دوراً مهماً فى تواصل الصراع العربى-الإسرائيلى، فكثيراً ما سببت الرغبة الإسرائيلية فى السيطرة على

---

[1] المرجع السابق، ص 464

المياه السطحية والجوفية تصعيداً فى هذا الصراع. ومع تحول العلاقات العربية-الإسـرائيلية من المواجهة إلى التسوية ظلت المياه موضوع إهتمام رئيسى فى المفاوضات وما ينتج عنهـا من إتفاقات ومعاهدات. لذلك لابد من تحليل البعد المائى ودوره فى إستمرار الصراع العربى-الإسرائيلى فى جميع المراحل وخاصةً فى مرحلة التسوية السلمية التى مازالت تتابع مسيرتها المتعثرة على بعض المسارات العربية من جهـة وتنكـر إسـرائيل للحقـوق والإلتزامـات والإستحقاقات التى تم الإتفاق عليها من جهة أخرى. لذلك تأتى مشكلة البحـث فـى سـؤال رئيسى: هل للمياه دور فى تسوية الصراع العربى-الإسرائيلى؟ هل ما ورد عن الميـاه فـى معاهدة ُأوسلو أثر فى الحد من الصراع الإسرائيلى- الفلسطينى؟ وإلـى أي مـدى يمكـن أن يساعد فى قيام الدولة الفلسطينية مع الأخذ فى الإعتبار عامل السيادة فى الدولة. ماهى الأهداف الحقيقية فى إقامة المستوطنات؟ وإلى أى مدى إلتزمت إسرائيل بتنفيذ الإتفاقات ؟

أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث فى وقت يشهد فيه العالم شُحاً فى المياه العذبة وخاصة الدول العربية، فكل المؤشرات تُنبىء إلى تراجع مخيف فى نصيب الفرد العربى من المياه إلى ما دون خط الفقـر المائى، ومن المتوقع أن يزيد عدد السكان من 260 مليون نسمة فى عـام 1995م الـى 493 مليون نسمة فى عام 2025م ويحتمل أن يتناقص نصيب الفرد بين التاريخين من 1156 متراً الى 566 متراً مكعباً فقط في العام. حيث يشغل العالم العربى 10% من مساحة العـالم و5% من سكانه إلا أنه لا يحظ بأكثر من 0.5% من الموارد المائية العذبة المتجددة فى العالم. وهو الأمر الذى دفع بعض الدول ومن بينها إسرائيل التى تعانى نقصاً حاداً فى المياه الـى تـأمين إحتياجاتها من مياه الأنهار والمياه الجوفية، وهى مـسألة يمكـن أن يترتـب عليهـا تنـازع وتضارب فيما بين مصالحها وتؤدى إلى إثارة الحرب، وهذا ما توقعتـه بالفعـل الدراسـات الإستراتجية فى مختلف أنحاء العالم بأن القرن الحادى والعشرين هـو عـصر الميـاه، وأن الحرب القادمة سوف تكون حرباً وصراعاً على المياه.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على أهم المخططات الإسرائيلية للسيطرة على المياه العربية ومصادرها.

2- تحليل البعد المائى وأثره فى تسوية الصراع العربى– الاسرائيلى.

منهجية البحث:

إذا كان هناك دور مهم ومفصلى للمياه فى تطور أو تسوية الصراع العربى– الاسرائيلى، فإن طبيعة هذه الدراسة تحتم إخضاعها للعديد من المستويات التحليلية للوصول إلى أهدافها. لـذلك ستقوم الدراسة بإستخدام المنهج التحليلى وذلك للأهمية الكبيرة لهذا المنهج فى علـم الـسياسة بشكل عام والسياسة الدولية والصراعات الإقليمية بشكل خاص، كما أن الدراسـة ستخـضع للمنهج التاريخى الذى لا يمكن للباحث فى علم السياسة أن يستغنى عنـه. ولأهميـة المـنهج المقارن ستتم الإستعانة به لتحليل الرؤى المختلفة للسياسات المتعددة حيث يعتبر البعد المـائى من أهم المتغيرات التى تؤثر فى الصراع العربى– الاسرائيلى .

أما ما يتعلق بحدود الدراسة فإنها ستحاول تتبع دور المياه فى الصراع العربى– الاسـرائيلى منذ نشوء هذا الكيان على الأرض العربية الفلسطينية عـام 1948 وحتـى إتفاق أوسلو عام 1993، إضافةً لنقاش البعد التاريخى للمشاريع الإستراتيجية الإسرائيلية فيما يتعلق بالمياه قبل تأسيس الدولة الإسرائيلية على أرض الواقع.

فرضيات البحث:

1/ نقص المياه الصالحة للإستخدام في الزراعة والإستخدام البشري جعل إسرائيل تلجأ دومـاً إلى القوة العسكرية للسيطرة على مصادر جديدة للمياه.

2/ للمياه بعد سياسي في الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ أن إسرائيل تسعى إلى إيجـاد حـل يضمن لها ملكية مشتركة لمصادر المياه، فلذلك لا يمكن نجاح التسوية السياسية بين الـدول العربية وإسرائيل بدون تسوية الحقوق العربية في المياه.

3/ لا تعتبر المستوطنات الإسرائيلية وسيلة لتعزيز أمن إسرائيل وإنما وسيلة لتأمين إحتياجاتها المائية..

4/ عدم حسم مسألة المياه في إتفاق أوسلو جعل الإتفاق عاجزاً عن تقديم أنموذج للحل الـدائم والعادل.

الدراسات السابقة:

إعتمدت الباحثة على كثير من المصادر من كتب ومقالات كما لـم تغفـل جانـب الرسـائل والأبحاث الجامعية، ومن هذه المصادر:

تعرض مصباح محمد القذافى[7]، إلى آثار السياسة المائية لإسرائيل على الأمن العربى سـواء من الناحية السياسية، أو الإقتصادية، أو الأمنيه، وذلك من خلال طرح إسرائيل مشاريع مائية مشتركة مع الدول العربيه، واستخدم الباحث في بحثه المنهج التاريخي التحليلي بالإضافة إلى دراسة الحالة، وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج من أهمها إن إستيلاء إسرائيل على المياه له بالغ الأثر السلبي على النواحي الإقتصادية والسياسية والأمنية للوطن العربي، مما يـشكل تهديداً للأمن القومي العربي من أبعاده المائية، لذلك يرى الباحث أن لابد من إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها من الإستيلاء على المزيد من المياه العربية، إلاّ أن الباحث لم يتعرض الى هذه الإجراءات .

تناول بحث فاطمة عبد العزيز عبد الحميد[8]، أبعاد مشكلة المياه لدى إسرائيل، بالإضافة إلـى مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي فى ظل الصراع حول المياه، وإستخدمت الباحثة المـنهج التاريخي والتحليلي، من أهم النتائج التي توصل لها البحث هي أن المياه لها أهمية إستراتيجية لإسرائيل فهى تعنى لها قضية بقاء ووجود خاصةً فى ظل أزمة المياه التى يعانى منها الشرق الأوسط. لذلك فإن إسرائيل لن تتوانى عن إشعال نار الحرب مع العرب مرة أخرى من أجـل المياه.

إستخدم الكاتب عبدالقادر رزيق المخادمى[9] المنهج التحليلى فى كتابه الذى تناول، المؤشرات الراهنة حول الأمن المائى العربى التى تشير الى وجود أزمة فى مياه العالم العربى، وأنهـا أصبحت تتفاقم بمرور الوقت، والتى قد تؤدى إلى حروب أهلية داخلية وعدم إسـتقرار فـى المنطقه، وأكّد الكاتب أن إسرائيل لا تعانى من أى عجز مائى، وأن المؤشرات التى تشير إلى أن إسرائيل سوف تعانى فى المستقبل من نقص فى المياه ماهى إلا مؤشرات خادعة، لم يأخذ الكاتب فى الحسبان الهجرة المتزايدة بالإضافة إلى إستخدام إسرائيل المفرط للمياه الذى يؤدى بدوره إلى أزمة حقيقة فى المياه.

توصل الكاتب طارق المجذوب[10] فى كتابه مشاريع المياه فى إستراتجية إسرائيل من خـلال تعرضه لأهم المخططات المرسومة للإستيلاء على المصادر المائية مستخدماً فى ذلك المـنهج التحليلي. إلى أن الأمن المائى رديفٌ للأمن الغذائى، ونقطة الماء قد تصبح أغلى وأثمن مـن برميل النفط، لذلك لابد من وضع خطة قومية لدرء العجز ومواجهة التهديد، وذلـك يتطلـب

([7]) مصباح محمد القذافي، "سياسة إسرائيل المائية وأثرها على الأمن القومي العربي"، بحث لدرجة الماجستير، جامعة الخرطوم، 1989

([8]) فاطمة عبدالعزيز عبدالحميد، "قضية المياه في الفكر الأمني الإسرائيلي"، بحث لدرجة الماجستير، جامعة الخرطوم، 1998

([9]) عبدالقادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999

([10]) طارق المجذوب، لا أحد يشرب: مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، رياض للكتب والنشر، بيروت، 1998

تعاون العرب مع دول الجوار الجغرافى فمصالح العرب والأتراك والأفارقة تقتضى تنمية التكامل فى إقتصادياتهم، بالإضافة إلى أهمية إنشاء منظمة عربية للمياه شبيهة بمنظمة "أوبك" تعنى بموضوع المياه. وترى الباحثة أن الكاتب قدم بحثاً قيماً لما يحويه الكتاب من معلومات كثيرة، إلاّ أن ما يطالب به الكاتب صعب التحقيق فى ظل الوضع العربى المفكك والعالمى المعقد.

نجح الكاتب فتحى على حسين[11] في توظيف المنهج التاريخى والتحليلى والمنهج المقارن في خدمة أغراض الدراسة التى قدم فيها موضوعاً شاملاً عن الموارد المائية فى الشرق الأوسط من خلال تعرضه لطبيعة مشكلة المياه من حيث الندرة بالإضافة إلى الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، كما تناول الأبعاد المتعلقة بالصراع على المياه في المنطقة، وإتسم الكتاب بتعدد المصادر كما يحتوى على وثائق هامة بالأضافة إلى أن الكاتب يربط بين الإطار النظرى فى التحليل والواقع العملى الذى تعيشه الأمة العربية، وإستخلاص الكاتب عدداً من النتائج أهمها: أنه على الرغم من أن إسرائيل ظلت تشكو تقليدياً من نقص موارد المياه، إلا أن إحتياجاتها الأساسية تزايدت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيرة وذلك بفعل تزايد الإستهلاك المائي الناتج عن تزايد أعداد المهاجرين، وكذلك تضاؤل كميات المياه الواردة من المصادر الموجودة بالفعل، لكل هذه الأسباب لا يستبعد الكاتب إقدام إسرائيل على القيام بأعمال عدوانية جديدة للإستيلاء على المزيد من المياه العربية.

كما تناول الكاتب محمد محمود خليل[12] أبعاد مشكلة المياه في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تحليل الأوضاع المائية وإلقاء الضوء على الجوانب القانونية والجيوبولتيكية بالإضافة إلى تحديد التهديدات القائمة والمحتملة، والتي قد ينتج عنها صراعات إقليمية نتيجة أزمة المياه في المنطقة كما توقفت الدراسة على تأثير أزمة المياه في الشرق الأوسط على الأمن القومي العربي والمصري، والإسترتيجيات اللازمة لمواجهة هذا التهديد. تعتبر الدراسة دراسة وصفية، إستعان فيها الباحث بالمنهج الوصفي والتحليلي، الذي يهدف إلى وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة من مختلف جوانبها وكافة أبعادها. ويرى الكاتب أن أزمة المياه بين الدول المتجاورة أو المشتركة في نهر دولي، هو نتيجة لسوء العلاقات السياسية أو تدهورها بين هذه الدول، وعليه فإنه لو بادرت هذه الدول إلى تسوية علاقاتها السياسية لأمكن تسوية الأزمة المائية بيسر وسهولة، وبالتالي سيوفر على هذه الدول مبالغ طائلة كانت تنفق على التسلح تستطيع أن توجهها إلى تكنولوجيا الري والموارد المائية. ولكن أغفل الكاتب أن

([11]) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997

([12]) محمد محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998

الأستيلاء على حقوق الغير بما فيها المياه هو سبب الأزمة السياسية وبالتالى لايمكن التـسوية السياسية مالم يتم إسترجاع حقوق الآخرين او الإعتراف بها.

ترى الباحثة أن معظم هذه الدراسات تناولت أزمة المياه وأثرها على الأمـن المـائى والقومى من جميع أبعاده . وبما أنه لاتوجد دراسات سابقة تناولت دور الميـاه فـي تـسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، رأت الباحثه أن تسهم فى بحث هذا الموضوع ليعود بالفائده على الدارسين من بعدى وعلى المكتبة العربية.

هيكل البحث:

تطلب تناول الدراسة تقسيمها إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول المياه فى القانون الدولى وتعرض لدراسة القوانين الدولية بشأن إستخدام المياه الدولية من خلال سرد التطور التشريعى للقانون الدولى للأنهار وإتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجارى المياه الدولية لعـام 1997، كمـا تطرق الفصل إلى أسباب الصراع على المياه عالمياً واقليمياً وفي البلدان قيد الدراسة. أما في الفصل الثانى فقد تناول البحث مصادر المياه فى كل مـن الأراضـى المحتلـة فلـسطين و إسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان ومصر. وورد فى الفصل الثالث عرض للأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية وتم إستعراض أهم المشاريع الإسرائيلية قبل قيام الدولة وبعد قيامهـا. وتـم نقاش الجهود للوصول إلى تسوية سياسية للصراع العربي-الإسرائيلي من خلال تناول الفصل الرابع للجهود السياسية لإنعقاد مؤتمر مدريد، ثم تناول البحث المياه فى مفاوضـات مـؤتمر مدريد. وركّز البحث فى هذا الفصل على الإتفاق الفلسطينى– الإسرائيلى المتمثل فـى إتفـاق أوسلو. وفى الفصل الخامس تناولت الباحثة دور الميـاه فـى تـسوية الـصراع العربـى – الإسرائيلى من خلال نظرة تحليلية لمعرفة إلى أى مدى تم تنفيذ إتفاق أوسلو وخصوصاً بنـود المياه وأثر المستوطنات على المياه، بالإضافة إلى المخططات الإسـرائيلية لزيـادة المـوارد المائية .

الفصل الأول

المياه في القانون الدولى

المبحث الأول

القانون الدولي بشأن إستخدام المياه الدولية:

لعبت الأنهار دوراً هاماً في حياة الشعوب، فحول الأنهار قامت الحضارات وبنيت المدن، وعرف الإنسان معنى الإستقرار، فالأنهار تمثل المصدر الرئيسي لمياه الري والشرب، كما أن لها أهمية كبرى من ناحية التجارة الدولية بإعتبارها من وسائل النقل الطبيعية السهلة. ويلجا الإنسان إلى إستخدام مياه الأنهار اليوم إستخدامات غير تقليدية إما من أجل توليد الطاقة أو لأغراض صناعية وإقتصادية كما تعد الأنهار من وسائل الإتصال بالبحر، خاصة بالنسبة للدول التي ليست لها حدود بحرية.

تحظى الدراسة المتعلقة بالمياه اليوم بأهمية خاصة، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية الإنخفاض المستمر في كمية المياه الصالحة للشرب في ظل الإحتياجات المتزايدة لمتطلبات التنمية لأعداد السكان الآخذة في الإزدياد بصورة مستمرة في أنحاء العالم وهو الأمر الذي دفع إلى تأمين إحتياجاتها من مياه الأنهار، وهي مسألة يمكن أن يترتب عليها تنازع وتضارب فيما بين مصالحها وتؤدى إلى إثارة الحروب. وفي ظل هذه الأهمية الواضحة تبرز أهمية القانون الدولي الذي ينظم الأنهار الدولية، من أجل ضبط حقوق و واجبات الدول النهرية، وتجنب المنازعات قبل حدوثها، والعمل على تسويتها بالطرق السلمية.

يعد القانون الدولي للأنهار الدولية أحد فروع القانون الدولي العام. وقد تطور هذا القانون بتطور إستخدام الأنهار الدولية وتطور المجتمع الدولي، كما لعبت الطبيعة الخاصة للأنهار دوراً هاماً في القواعد القانونية التي تحكمها. فالأنهار التي تخضع للقانون الدولي تتسم بالتنوع والتغير، سواء كان ذلك يتعلق بطبيعة المجتمع الذي يعيش حولها أو بالطبيعة الهيدروغرافية لمياه هذه الأنهار.

تتمثل المشكلة القانونية للأنهار التي يهتم بها القانون الدولي فى أنها تخترق البرية لعدة دول، أو أنها تكون ذات أهمية دولية كما فى حالة الأنهار الداخلية التي تصب فى البحار المفتوحة. وهذا يعنى أن السيادة الإقليمية للدول النهرية على مياه الأنهار التي تخترق أقاليمها لا يمكن إعتبارها – من حيث المبدأ – مثل السيادة الإقليمية لتلك الدول على أقاليمها البرية، وذلك لأنه

كثيرا ما تتعارض وتتنازع مصالح الدول النهرية من أجل إستخدام مياه الأنهار الدولية، فقـد تلجأ إحدى الدول إلى إنشاء خزانات أو سدود لتخزين المياه أو تقوم بتحويل مجرى مياه أو أن تقوم بإستخدام مياه الأنهار من أجل توليد الطاقة الكهربائية أو لتصريف مخلفات المـشروعات وغيرها يمكن أن تسبب ضرراً لدولة نهرية أخرى، لهذا تبدو الأهمية النظرية والعلمية للقانون الدولي للأنهار الدولية، الذي يستهدف وضع قيود على سيادة الدول النهرية وعلى حقوقها فـى إستخدام مياه الأنهار الدولية.

يعتبر التطور التشريعي للقانون الدولي لأحواض الأنهار والمياه عموماً قاصراً، فمنذ أوائل القرن التاسع عشر بذل فقهاء القانون جهوداً ترمى إلى تسوية أوجه التعقيد فيه، وإقناع الدول بإخضاع مطالبها المتعارضة لنظام معياري من المبادئ القانونية ورغم حدوث بعض التقدم فى ظل الأمم المتحدة ،إلا أنه كان تقدماً شديد البطء، وكان الإنجاز لا يكاد يذكر، حتى أن بعض المراقبين استنتجوا أنّه من غير الممكن وضع نظام لقوانين الأنهار الدولية. ومع هذا فإن الخبرة والدراسة والفقه القانوني أفرزت أربعة مبادئ، وهي مبدأ "السيادة المطلقة"، "السلامة الإقليمية أو المطلقة"، "مجتمع الدول المشاركة فى حوض النهر"، "السيادة الإقليمية المحدودة "، يقوم مبدأ "السيادة المطلقة" أو مبدأ هارمون وسمي كذلك نسبة إلى المدعى العام الأمريكي هارمون الذي كان أول من نادى به، وقد ساد هذا المبدأ منذ أوائل القرن التاسع وحتى نهايته ويقوم على إعتبار أن سيادة الدولة مطلقة تجيز لها التصرف المطلق فى مياه النهر الدولي المار بأراضيها بصرف النظر عما يترتب على ذلك من آثار على الدول المجاورة. وعلى النقيض من ذلك يشترط مبدأ "السلامة الإقليمية" عدم إعاقة التدفق الطبيعي للنهر فى مجراه الأدنى ، ذلك أن الأطراف عند أسفل مجرى النهر لهم الحق فى التدفق الكامل لمياه النهر. أما نظرية مجتمع الدول المشاركة فى حوض النهر فتنص على أن حوض النهر بأكمله يؤلف وحدة جغرافية وإقتصادية واحدة تتجاوز الحدود القومية حيث تكون مياه الحوض موضوعاً للإستثمار لصالح المجتمع بحيث تقسم حصصه بين الأطراف المعنية بموجب إتفاق. ويرتكز هذا الرأي على إفتراض أساسي يفيد بأن الإستخدام الأمثل لمياه الحوض يستلزم تنمية تعاونية متكاملة لكل مجرى الحوض، أما مفهوم "السيادة الإقليمية المحدودة" يلغى المبادئ الأخرى ويقر بالحق الشرعي لإحدى دول الحوض فى الولاية على المياه العابرة للحدود التي تتدفق عبر أراضيها ولكنها تفرض حدوداً على ممارستها لسيطرتها على تلك المياه، بحيث تكفل لدول الحوض الأدنى حصة كافية من المياه ذات النوعية المعقولة. وهناك مبادئ قديمة مثل "الأسبق هو الأحق" و"الإنتفاع التاريخي" و "الإستخدام الأمثل" و "حسن الجوار" يمكن إدراجها جميعاً تحت هذه المبادئ الأربعة. وأياً كان المبدأ القانوني، فإن جميع القواعد التي

صيغت بشأن إقتسام المياه وتخصيص حصصها إنما ترجع جذورها إلى أن الدول ملزمة بالتعاون معاً فى المسائل التي تشتمل على موارد طبيعية حيوية وخاصة إذا كانت موارد نادرة.

مع التطور الطبيعي للقانون الدولي بدأ التفكير يتجه إلى ضرورة وجود حقوق وواجبات تحد من تصرف الدول إزاء النهر الدولي. فبدأ معهد القانون الدولي سنة 1910 دراسة موضوع تقنين إستغلال مياه الأنهار الدولية بالنسبة للزراعة (الري)، والصناعة وغيرها من الأغراض فيما عدا أغراض الملاحة. واستمرت الدراسة على فترات متقطعة لمدة نصف قرن حتى إنتهت عام 1961 إلى بعض مبادئ أساسية تنظم الحقوق والواجبات التي يجب أن تحترمها الدول الواقعة على نهر مشترك، وظهر شبه إجماع بين شراع القانون الدولي المعاصر على أن الأحكام العامة للقانون الدولي فى الوقت الحاضر تشمل مبدءاً رئيسياً يقضى بأنه لا يجوز لدولة ما أن تغير الوضع الطبيعي لإقليمها تغيراً من شأنه المساس بالوضع الطبيعي لإقليم دولة مجاورة لها. ويترتب على ذلك أنه ليس للدولة أن توقف أو تغير مجرى النهر الدولي، كما يمتنع على الدولة أن تستغل مياه النهر على النحو الملائم.

وضعت رابطة القانون الدولي فى الإجتماع الذى عقد فى هلسنكى عام 1966 أحكاماً لإستغلال الأنهار الدولية التي عرفت بأحكام هلسنكى يمكن الإسترشاد بها فى حالة عدم وجود إتفاق خاص أو عرف سائد بين الدول المنتفعة بالنهر. وتعالج هذه الأحكام إستغلال مياه الأنهار الدولية للري والملاحة ونقل الأخشاب والتلوث. كما قرر الجزء الأخير لأحكام هلسنكي تبادل الرأي بين الدول إذا أرادت إحداها القيام بأي مشروع أومنشآت على النهر وذلك تفادياً لوقوع أي نزاعات. وأخذت قواعد هلسنكي أيضاً بمبدأ العدالة في توزيع مياه النهر على دول الحوض، على أن العدالة في توزيع المياه لا تعنى توزيعها بالتساوي بين هذه الدول بل أن هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند تحديد النصيب العادل لكل دولة،[13] وهى:

- جغرافية الحوض وتشمل بصفة عامة مدى إمتداد منطقة الصرف داخل دول الحوض.
- هيدرولوجية الحوض وتشمل بصفة خاصة مدى إمتداد منطقة الصرف داخل كل دولة مـن دول الحوض.
- المناخ المؤثر على الحوض.
- الإستخدام السابق لمياه الحوض بما في ذلك وبوجه خاص الإستخدام الجاري لها.

---

(13) عبدا مرسى العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية ، مركز الحضارة العربية ، ط 2 ، 1997 ، ص 25

- الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية لكل من دول الحوض.

- حجم السكان الذين يعتمدون على مياه الحوض في كل من الدول المتشاركة فيه.

- التكاليف النسبية للوسائل البديلة التي يتاح بها تلبية الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية لكل من دول الحوض.

- ما يتوفر من موارد أخرى.

- تفادى حدوث فاقد غير ضروري أثناء إستخدام مياه الحوض.

- مدى إمكانية تعويض واحدة أو أكثر من دول الحوض كوسيلة لتـسوية المنازعـات بـين المستخدمين للمياه.

- القدر الذي يمكن بفضله تلبية إحتياجات إحدى الدول الحوضية بدون الإضرار ضرراً بالغاً بدول أخرى مشاركة في الحوض.[14]

وفى عام 1970 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ثانياً متابعة للقرار السابق الـذي أصدرته عام 1959 موضحة أن الماء بحكم نمو السكان وزيادة حاجة البشر أصـبح محـل إهتمام متزايد لدى الإنسانية، وأن الموارد المتاحة من الماء العـذب فـى العـالم محـدودة، وصون تلك الموارد وحمايتها هما ذو أهمية لدى جميع الأمم.[15] وقد أوصت الجمعية العامـة بأن تقوم لجنة القانون الدولي كخطوة أولى بدراسة القانون المتعلق بوجوه إستخدام المجـارى المائية الدولية لغير أغراض الملاحة في اقرب وقت تراه مناسباً إلا أنه لم تقدم اللجنة مشاريع المواد في مرحلة القراءة الثانية والأخيرة إلا في عام 1994م.[16] يتميز هذا القانون بالإضافة إلى إعتباره أحد الفروع الحديثة للقانون الدولي بالطابع النسبي، بمعنى أن القواعـد القانونيـة التي يتكون منها هذا القانون لا تنطبق على جميع الأنهار الدولية بطريقـة واحـدة. ذلـك أن الخصوصية هي أحد الملامح الرئيسية للأنهار الدولية بسبب الإختلافات الواضحة فيما يتعلـق بالنواحي التاريخية والإجتماعية والإقتصادية والجغرافية. ولكن هذا لا يعنـى أن مثـل هـذا القانون لا يتضمن مبادئ أو قواعد لا تصلح للتطبيق على جميع الأنهار الدوليـة فـي وقـت

---

[14] د. حمدي الطاهري ، مستقبل المياه في العالم العربي، دار الكتب القومية ، 1991 ، ص 33 - 34

([15]) د. أحمد المفتي ،" إتفاقية قانون استخدام المجاري المائيـة الدوليـة فـي أغـراض الملاحـة"، مجلـة الأحكـام القـضائية السودانية،1997، ص 246 – 247 ، وص 249

([16]) المرجع السابق، ص 249

واحد، بل العكس حيث تعتبر إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بمثابة إتفاقية إطارية تتـضمن مبادئ وقواعد عامة تطبق على الإستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية بصفة عامة.[17]

وفى ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد القانون الدولي للأنهار الدولية في أنه عبارة عن القواعـد الدولية التي تحكم مختلف إستخدامات مياه الأنهار الدولية والمجارى المائية الدولية. إن البحث عن هذا القانون يمكن أن يتم من خلال المبادئ والقواعد العامة التي تحكم إسـتخدام الأنهـار والمجارى المائية الدولية وكذلك التنظيمات القانونية الخاصة بها، وبعبارة أخرى يمكن العثور على هذا القانون في المعاهدات الدولية العامة والخاصة والعرف الـدولي والمبـادئ العامـة للقانون، وكذلك في الأحكام القضائية والفقه الدولي، وكتابات كبار الفقهاء.[18]

تشكل المعاهدات الدولية المصدر الرسمي والرئيسي الأول للقواعد الدولية المعاصرة. وهـذه المعاهدات إما أن تكون معاهدات عامة تبرم بين عدد كبير من الدول مثل معاهدة فيينـا عـام 1815م التي أبرمت بين مجموعة من الدول الأوروبية من أجـل تنظـيم إسـتخدام الأنهـار الأوروبية في مجال الملاحة ومعاهدة برشلونة عام 1921م في شأن تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية ومعاهدة جنيف 1923م في شأن الطاقة الهيدروليكية في الأنهار الدولية أو إتفاقية الأمم المتحدة 1997م (بشأن إستخدام المجارى المائية الدولية في الأغراض غيـر الملاحيـة). أو معاهدات خاصة أو ثنائية أو محدودة تبرم بين عدد محدود مـن الـدول، وبـالرغم مـن أن المعاهدات الخاصة لا تلزم إلا أطرافها إلا أنها تسهم في تكوين قواعد عرفية دولية يمكـن أن تنطبق على كافة الدول. ويوجد الآن أكثر من 300 إتفاقية دولية خاصة بالأنهار الدوليـة.[19] ومن أبرز هذه الاتفاقات:

1- معاهدة فونتنيلو وهى موقعه في 1785م بين ألمانيا وهولندا وتعتبر هـذه المعاهـدة أول معاهدة تنظم الإستعمال المشترك للأنهار المشتركة.[20]

2- إتفاقية ماسترخت التي وقعت في 7 أغسطس 1834م بين بلجيكا ولكسمبرغ والتي نصت على أنه لا يحق لأي من الطرفين التصرف في مياه الأنهار المشتركة إلا بعد إتفاق سابق بينهما.

---

(17) أ.د. سعيد سالم جويلي ،"قانون الأنهار الدولية"، مؤتمر المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، أسـيوط ، 1998 ، ص 74

(18) أ.د محمد يوسف علوان، " اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجاري المياه الدولية " مؤتمر المياه ، أسيوط ، مرجع سابق ، ص 113

(19) د. سحر عبد المجيد المجالي، "الاتفاقيات الدولية لأحواض الأنهار المشتركة : الإطار التاريخي ، مؤتمر المياه ، أسيوط ، مرجع سابق، ص 114

(20) عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات ، دار الفكر ، دمشق ، 1999 ، ص 114

3- الإتفاقية الأمريكية- المكسيكية في 21 مايو1906م حول إستغلال مياه نهـر ريـو جراندر التي تفرض على الولايات المتحدة وجوب تقديم كمية معينة من المياه طوال السنة حـسب جدول زمني.

4- المعاهدة التركية- العراقية التي عقدت في 29 مارس 1946م حيث نصت المادة الخامسة على تعهد تركيا بإطلاع العراق على خططها بشأن إقامة صيانة المنشآت علـى نهـرى دجلة والفرات أو روافدهما، وذلك لغرض مصلحة البلدين.[21]

5- المعاهدة الروسية- الإيرانية التي عقدت في 11 أغسطس 1957م حول إسـتغلال نهـر آراس، وتعكس هذه المعاهدة التعاون المثمر في مجال الإرواء وتوليد الكهرباء من نهري آراس وأتراك، حيث تقاسمتا المنافع في كل مصادر الطاقة المائية.

6- المعاهدة الهندية- الباكستانية وقعت في 19 سبتمبر 1960م لتسوية النـزاع حـول نهـر الهندوس، وخصت المعاهدة مياه بعض الروافد لباكستان والأخـرى للهنـد مـع تنظـيم الإستفاده من المياه في الأرواء وتوليد الطاقة الكهرومائية، وتعويض الأضرار التي تنـتج عن تنفيذ بناء السدود وتحويل الأنهار.

7- معاهدة بيلاجيو بشأن المياه الجوفية العابرة للحدود عام 1988م التي وقعت بين الولايات المتحدة الامريكيه والمكسيك. فحتى عهد قريب كانت القواعد المنظمة لإقتـسام حـصص المياه السطحية مطبقة كذلك على المياه الجوفية. غير أن هذا الوضع بدأ يتغير منذ عـام 1988 حين ظهر مشروع هذه المعاهدة. وقد إرتكزت المعاهدة على مبدأ أن الحقوق بشأن المياه الجوفية يتعين تنظيمها على أساس الإحترام المتبادل وحسن الجوار والمعاملة بالمثل والإتفاق الجماعي. ويعترف أيضاً بأن الوفاء بهذه المفاهيم يستلزم إدارة مشتركة لمـوارد المياه. وذلك من خلال تعيين مفوضية دولية بالاضافة الى هيئة ممثلة من الدول المشاركة فى المعاهدة لتنفيذ المهام والمسؤليات التى تنص عليها المعاهدة فالهدف الأساسي لمشروع هذه المعاهدة المؤلفة من 20 مادة هو العمل على الإستخدام الأمثل للمياه الجوفية المتاحة، وتيسير تحقيق هذا الهدف بوضع إستراتيجيات لتجنب حدوث الصراع أو لحسمه إذا وقـع فى ظل ازدياد الطلب وندرة العرض من هذا المورد المحدود..[22] وقد تعرضت الإتفاقية لموضوع التلوث والإستخدام السيء للمياه والجفاف ونضوب المياه، كما ركزت الإتفاقيـة على سحب المياه الجوفية، أما الهدف الأساسي فهو تحديد أفضل وسائل إسـتخدام تلـك

---

[21] عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص 114 وأيضا عبد ا مرسي العقالي ، مرجع سابق ، ص 26

([22])، بيتر روجرز وبيتر ليدون، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص 407

المياه، وتفادي الخلافات التي تنشأ بين المشاركين في تلك المياه. ولمزيد مـن التفاصـيل أنظر الملحق.[23]

إتفاقيات المياه المعقودة قبل عام 1948م بين الـدول العربيـة ودول الإنتـداب (فرنسا وبريطانيا):

1- معاهدة عام 1920م بين سوريا وبريطانيا وتنص في مادتها الثامنة على أنه خـلال مـدة ستة أشهر من توقيع الإتفاقية يقوم فريق من التقنيين الـذين تنتـدبهم حكومتـا سـوريا وفلسطين لتدقيق مياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما ويقومون بدراسة كمية الميـاه اللازمة لري الأراضي وتوليد الكهرباء، وذلك بعد أن تكون الأراضي الزراعية في لبنان وسوريا قد رويت تماماً . وفي ضوء هذا التدقيق تصدر الحكومـة الفرنـسية تعليمـات لإستعمال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين.[24]

2- معاهدة عام 1922م: وجاء في المادة الثالثة منها "يحق لحكومة فلـسطين أو للأشـخاص المنتدبين من قبلها بناء سد لرفع مستوى مياه الحولة وبحيرة طبريـا، شـريطة أن تـدفع تعويضات عادلة لأصحاب الأراضي المتضررة". كما جاء في المادة الرابعة من المعاهدة "أن الحقوق المكتسبة لسكان سوريا ولبنان على مياه الأردن تبقى محفوظة".[25]

3- إتفاق سنة 1923م بين فرنسا وإنجلترا وفيها أعتراف "بالحقوق المشتركة لسوريا ولبنـان وفلسطين والأردن في مياه نهر الأردن" ووقعته فرنسا نيابة عـن سـوريا والأردن كمـا وقعته إنجلترا عن فلسطين والأردن.[26]

4- معاهدة 1926م معاهده حسن الجوار بين بريطانيـا وفرنـسا لـصالح سـوريا ولبنـان وفلسطين. وجاء في المادة التاسعة من هذه المعاهدة "أن كـل الحقـوق التـي كرسـتها النصوص والعادات المحلية في إستعمال ميـاه الأنهـار والقنـوات والبحيـرات للـرى والإستعمال تبقى سارية المفعول ضمن الشروط الحاضرة".[27]

---

(23) Robert D. Hayton and Albert E. Utton, "The Bellagio Draft Treaty", The International Transboundary Center, National Resources Journal, Vol. 29 pp 668-722, Summer, 1989

(24) ماجد شدود ، النظام الإقليمي الشرق أوسطي ، مطبعة اليازجي ، دمشق ، 1996 ، ص 102

(25) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الأوسط ، دار كيفان للدراسات والنشر ، دمشق ، 1990 ، ص 5

(26) د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، مطبعة النهضة ، مصر 1964 ، ص 382

(27) حمد سعيد الموعد ، مرجع سابق ، ص 6

5- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا المبرمة في 29 مارس 1946م ونظمت إنتفاع الدولتين بمياه دجلة والفرات بقصد إقامة مورد منتظم من المياه وإزالة خطر الفيضانات وتحديد أكثر الأماكن ملاءمة لإنشاء الخزانات، ولجعل الإنشاءات المتعلقة بالري وتوليد القوى الكهربائيه المائية ملائمة لمصلحة الدولتين.[28]

6- المعاهدة السورية الأردنية التي عقدت في 4 يونيو1953م حول إستغلال الموارد المائية لنهر اليرموك، طالبت هذه المعاهدة تشكيل لجنة فنية مشتركه تتمتع بصلاحية كبيرة وتتولى وضع الخطط والإشراف على إقامة المنشات ومراقبة الأعمال في حوض اليرموك.[29]

7- الإتفاقات المنظمة لإستغلال مياه نهر النيل منذ عام 1891م وحتى عام 1959م التي سيتعرض لها الباحث بالتفصيل في الفصل الثالث.

تعريف النهر الدولي:

النهر في اللغة هو: الماء العذب الغدير الجاري أو هو مجرى الماء العذب، لذلك فهو يتميز عن البحر الذي يحتوى على المياه المالحة، ويوجد اليوم حوالي ألفى نهر في القارات الخمسة، ويبلغ عدد الأنهار التي يهتم بها القانون الدولي حوالي 215 نهراً.[30]

تعرض تعريف النهر الدولي للتطور الذي طرأ على إستخدامات الشعوب للأنهار بصفة عامة، وكذلك النظام القانوني الذي يحكمها بصفة خاصة. فبعد أن كانت الدول تنظر للأنهار نظرة سياسية بحتة من خلال إستخدامها التقليدي المحدود لها فى أغراض الملاحة أصبحت تنظر إلى الأنهار من خلال مفهوم أوسع وأشمل يستند إلى إعتبارات إقتصادية وإجتماعية ودولية وقانونية وذلك تبعاً للإستخدامات الحديثة لمياه الأنهار الدولية والآثار الناجمة عنها. ونعرض فيما يلي التطورات التي مر بها تعريف النهر الدولي.

إذ كان تعريف النهر الدولي فى بادئ الأمر يستند إلى معايير سياسية ويرتبط بمفهوم السيادة الإقليمية للدولة. فكان يعرف "بأنه ذلك النهر الذي يقع فى أقاليم أكثر من دولة تميزاً له عن النهر الوطني الذي يقع بأكمله داخل إقليم دولة واحدة ويخضع لسيادة تلك الدولة". وبالإضافة كان هناك معيار آخر وهو صلاحية النهر للملاحة، التي تجعل من الأنهار محل إهتمام الدول

---

(28) د. محمد حافظ غانم ، مرجع سابق ، ص 283

(29) عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 114

(30) أ.د. على يوسف ، القانون الدولي العام ، القاهرة، 1990 ، ص 971

ويمكن القول إن هذا الإتجاه ظل سائداً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما بدأت الدول تنظر إلى مياه الأنهار من خلال مفاهيم أكثر تطوراً.[31]

لم يقف إهتمام الشعوب بالأنهار محصوراً في الإستخدامات التقليدية لها في الزراعة والملاحة، بل أنه تجاوز تلك الإستخدامات على أثر التطور الإقتصادي والتكنولوجي والإجتماعي فأصبحت هنالك حاجة لإستغلال مياه الأنهار سواء كان ذلك من أجل توليد الطاقة الكهربائية أو من أجل إستخدام هذه المياه في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية التي يأتي فى مقدمتها الحصول على مياه الشرب وإستصلاح الأراضي الصحراوية وترتب على ذلك إزدياد واضح فى تنافس الدول على حماية حقوقها ومصالحها من مياه الأنهار الدولية.

إن النظرة إلى النهر الدولي اليوم تتم من خلال مفهوم أوسع وهو المجرى المائي الدولي الذي يتضمن بالإضافة للأنهار الدولية في مفهومها التقليدي مساحات من المياه العذبة الأخرى مثال البحيرات والقنوات والخزانات والمياه الجوفية.[32] لذلك بدأت الجهود الرامية إلى الإهتمام بمياه الأنهار الدولية من أجل تطوير التنظيم القانوني بما يتطلب وتطورات العصر، فكانت نقطة البداية فى هذا التطور هي بحث مسألة تعريف النهر الدولي بمعنى هل يظل الإتجاه التقليدي في تعريف النهر الدولي الذي يعتمد على المعايير السياسية والملاحية سائداً؟ أم أنه أصبح غير ملائم لتلك التطورات؟ أصبحت هذه النظرة ضيقة بعد الحرب العالمية الثانية عندما إتجهت الدول إلى تطوير إستخدامها للأنهار الدولية فى أغراض أخرى غير الملاحة. فجاء تعريف جديد فى دورة هلسنكي عام 1966 عن حوض الصرف الدولي والذي عرفته المادة الثانية بأنه "مساحة جغرافياً تمتد على دولتين أو أكثر وتمدها روافد مشتركة تشكل تجمعاً للمياه سواء للمياه الجوفية أو السطحية وتصب فى مجرى مشترك".[33] ويستند مثل هذا التعريف إلى النظر إلى مياه الأنهار الدولية على أنها ليست مجرد مجرى للملاحة فقط أو أنها مياه ثابتة، ولكنها على العكس من ذلك متنقلة وتشمل المياه السطحية والجوفية المتصلة ببعضها البعض وتصب فى مجرى مشترك، ويتميز هذا التعريف بأن يجعل النهر جزء من مفهوم واسع هو حوض الصرف الدولي الذي يمكن أن يدخل فى نطاقه أكثر من نهر واحد كما أنه يضع فى الإعتبار الإستخدامات الحديثة لمياه الأنهار خاصة تلك التي يمكن أن تؤثر على كم ونوع المياه.

أ

---

[31] أ.د . حامد سلطان القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، 1978 ، ص 516

[32] أ.د . سعيد سالم جويلى، مرجع سابق ، ص 68

[33] عبده معروف ، التسوية وحرب المياه ، دار الحضارة للطباعة والنشر ، 1997 ، ص 258

أنواع الأنهار الدولية:

1.الأنهار الوطنية ذات الأهمية الدولية: هذا النوع يقع بأكمله في إقليم دولة واحدة ولكنه يتمتع بأهمية دولية خاصة إذا كان صالحاً للملاحة ويصب في بحر عام تكون له أهمية دولية لأنه يمكن أن يسهل للدولة المجاورة إتصال سفنها بالبحر كما يسهل لسفن الدول الأخرى الإتصال بإقليم هذه الدولة وبقية أجزاء إقليم الدولة صاحبة النهر. [34]

2.الأنهار الحدية أوالمتاخمة: هذه الأنهار تستخدم حدا بين دولتين أواكثر، أي أنها تسير بمحاذاة حدود الدول لتشكل حدوداً دولية لها مثل شط العرب بين العراق وإيران، ونهر الأردن بين الأردن وفلسطين المحتلة.

3.الأنهار المتتابعة أوالمتعاقبة: هذه الأنهار تخترق في مجراها أقاليم دولتين أو أكثر من دولتين بالتتابع وتكون الدول النهرية وهى دولة منبع أو دولة مصب النهر أو دولة المجرى الأوسط مثل نهر النيل. نظراً لأن هذا النوع من الأنهار لا يشكل حدوداً للدول فإن أهميته تقتصر على صور إستغلالها لمياهها التي يمكن أن تثير النزاع بين الدول النهرية إذا لم يكن هناك إتفاق ينظم ذلك الإستغلال.[35] تشمل المجارى المائية الدولية بالإضافة إلى الأنهار الدولية مساحات مائية أخرى يأتي في مقدمتها البحيرات، الجليد والمياه الجوفية:

البحيرات: هى عبارة عن مساحة من المياه فوق سطح الأرض وتتسم مياهها بالثبات عادة. وتتكون مياه البحيرات العذبة من مياه الأمطار أو المياه الناجمة عن ذوبان الثلوج، وتشكل مياهها ما يقرب من0.4%من جملة المياه العذبة الموجودة فى العالم.

الجليد: يتكون الجليد بسبب إنخفاض درجات الحرارة الى مادون نقطة التجمد، وقد تتجمد مياه النهر فيصبح نهراً جليدياً، ويؤدى ذوبان الجليد الى إمتلاء الأنهار والبحيرات بالمياه العذبة خلال شهور الصيف والربيع. يقدر حجم مياه الجليد بنسبة 2.04% من جملة مصادر المياه على سطح الكرة الأرضية بما فيها البحار والمحيطات، كما يشكل حجم الجليد 75.6% من جملة المياه العذبة فى العالم، وهى كمية كبيرة يمكن أن تسد النقص الذى تعانى منه البشرية.[36]

المياه الجوفية: يقصد بالمياه الجوفية تلك الموجودة تحت سطح الأرض، والتي تشغل كل أو بعض الفراغات الموجودة فى التكوينات الصخرية. وهى نتاج لتسرب مياه الأمطار أو مياه

---

(34) أ.د. علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1997، ص319

(35) أ.د. علي يوسف ، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية ، دار النهضة، 1995 ، ص 44

(36) أ.د. سعيد سالم جويلى " قانون الأنهار الدولية " مؤتمر المياه أسيوط، مرجع سابق ، ص 72-73

الأنهار أو الناجمة عن ذوبان الجليد إلى باطن الأرض وتعد المياه الجوفية من أهـم مـصادر المياه العذبة فى العالم وأوسعها انتشاراً، ويقدر حجمها بحوالي 8450 ألف كيلومتر مكعب أي ما يعادل 22% من إجمالي المياه العذبة على سطح الأرض. وتتميز المياه الجوفية بأنها دائمة الحركة سواء فى صورة رأسية أو أفقية لأنها تتحرك من مستويات الـضغط المرتفـع إلـى مستويات الضغط الأقل، وإن كانت حركة المياه الجوفية عادة أقل من حركـة الميـاه فـوق السطح، كما أن سرعة المياه الجوفية مـن إقلـيم لآخـر تـرتبط بطبيعـة طبقـات الأرض وتكويناتها.[37]

وتوجد المياه الجوفية على مستويين، يقع الأول قريباً من سطح الأرض وعلى عمق لا يزيد عن 2600 قدم وتبلغ كمية المياه الموجودة فيه حوالي 3710 ألف كيلومتر مكعب أي ما يعادل 44% من جملة حجم المياه الجوفية فى العالم، بينما يقع الثاني بعيداً عن سطح الأرض وعلى عمق يتراوح ما بين 2600 قدم إلى 13 ألف قدم وتبلغ كمية المياه فى النطاق 3740 ألف كيلومتر مكعب أي 55% من جملة المياه الجوفية فى العالم.[38] إن الأضرار المتصور إحداثها عند إستخدام المياه الجوفية المشتركة تتعلق إما بكمية المياه أونوعها أوهيكلها وتركيبها الجيولوجي. ويحدث الضرر للمياه الجوفية فى حالة الإستعمال المفرط للمياه التي تشكل مصدراً للإمداد والتغذية أو فى حالة تعديل هذه المصادر. ويحدث ذلك على سبيل المثال فى حالة تعديل مجرى النهر الذي يغذى حقل المياه الجوفية أو تعديل طبيعة الأرض فى منطقة التغذية أما المساس بنوعية المياه فيحدث فى حالة التلوث وهو حسب قواعد هلسنكى كل "تغير ضار فى تركيب وماهية المياه الناتج عن سلوك إنساني". أما الضرر الذي يتعلق بالتكوين والهيكل الجيولوجي لحقل المياه الجوفية فمن الممكن حدوثه نتيجة للتجارب النووية تحت سطح الأرض التي تجريها الدول المجاورة، كما أن الإستغلال المفرط لبعض حقول المياه الجوفية العميقة قد يؤدى إلى النضوب التام لحقول أخري. كما يؤدى إلى تلوثها خاصة تلك المياه الجوفية الموجودة على مقربة من شواطئ البحار التي لا يفصلها عن المياه المالحة سوى تربة صلصالية يمكن إخترقها وحدوث التسرب. أيضاً يحدث تلوث المياه الجوفية بسبب إدخال مواد كيميائية أو جرثومية فى محتوى المياه الجوفية ويتم ذلك عند إستخدام المبيدات وكميات كبيرة من الأسمدة والمخصبات التي تتسرب إلى باطن الأرض عن طريق مياه الأمطار أو مياه الصرف الصحي.

إ

(37) محمد خميس الزوكة ،جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1995 ،ص 268

(38) على إبراهيم، قانون الأنهار و المجارى المائية الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1995،ص 54

تفاقية الأمم المتحدة بشأن مجارى المياه الدولية لعام 1997 :

لم يهتم الإنسان بإستخدام الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية إلاّ عندما كشف التطـور العلمي عدة مجالات يمكن الإستفادة منها. فقديماً كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في الزراعة بتخزينها للإنتفاع بها وقت الحاجة في ري الأراضي الزراعية، وعندما ظهرت الحاجـة إلـى الطاقة تم التفكير في عمل مساقط للمياه في الخزانات والسدود لتوليد الطاقة من أجل مواجهـة إحتياجات التنمية المتزايدة، وعندما بدأت تتعاظم الحاجة إلى المياه الصالحة للـشرب إتجهـت أنظار الدول إلى الإهتمام بمياه الأنهار وتخزينها والمحافظة عليها من أجـل سـد إحتياجـات السكان المتزايدة، فأصبحت قيمة المياه تنافس قيمة البترول نظـراً لإنخفـاض كميـة الميـاه الصالحة للشرب.

أظهرت تلك الإستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية عدة مشاكل عملية تـستدعى أحكامـاً قانونية من أجل الحد من المنازعات الدولية التي يمكن أن تثار بـسببها، ففـي مجـال أخـذ وتخزين المياه ثار تساؤل عن القواعد القانونية التي تحكم تقسيم المياه فيما بين الدول النهرية، وحق الدول النهرية فى تغير مجرى النهر الدولي، وتحويـل روافـده، أو إقامـة الخزانـات والسدود عليه، وأيضا القواعد التي تحكم إستخدام الأنهار الدولية فى الأغـراض الـصناعية والزراعية خاصة إذا ترتب عليها إضرار بالدول النهرية الأخرى أو بالـدول الغيـر نهريـة (كما فى حالة التلوث البحري الناجم عن التلوث النهري).[39]

تضمنت المادة الأولى من الإتفاقية المتعلقة بنطاق سريان الإتفاقية النص التالي :

1- تسرى الإتفاقية على إستخدام المجارى المائية الدولية ومياهـا فـى الأغـراض غيـر الملاحية وعلى تدابير الحماية والصون والإدارة المتصلة بإستخدام هذه المجارى المائية ومياهها.

2- لا تسرى هذه الإتفاقية على إستخدام المجارى المائية الدولية فى الملاحة إلاّ فى الحدود التي تؤثر فيها الإستخدامات الأخرى فى الملاحة أو تتأثر بها.

هذا من حيث الشكل، أما من حيث المضمون فإن المواضيع مثل مكافحة الفيضانات وتنظـيم التدفق تخرج عن نطاق تطبيق الإتفاقية لأنها ليست من أوجه الإستخدام كما لا تسرى الإتفاقية على إستخدام المجارى المائية الدولية فى الملاحة ما لم يكن هذا الإستخدام يؤثر على إستخدام هذه المجارى فى الأغراض الملاحية.[40]

---

(39) أ. د. سعيد سالم جويلي ، مرجع سابق ، ص 63

(40) أ.د. محمد يوسف علوان ، مرجع سابق ، ص 114

تنظم المادة (4) مسألة إبرام إتفاقيات تتعلق بالمجرى المائي عقب سريان الإتفاقية الإطاريـة. وتتعلق الفقرة (1) من هذه المادة بالإتفاقيات الخاصة بكل المجرى المائي وتنص على أنه :

"يحق لكل دولة من دول المجرى المائي أن تشارك في التفاوض على أي إتفاق مجرى مـائي يسرى على كامل المجرى المائي الدولي وأن تصبح طرفاً في هذا الإتفاق وأن تشارك أيـضاً في أى مشاورات ذات صلة". أما الفقرة الثانية من هذه المادة تستهدف المجرى المـائي كلـه ولكنها تعالج جزءاً منه، ولذلك فقد أعطت الحق لأي دولة من دول المجرى المائي أن تشترك فى أي إتفاق يتم لهذا الغرض، والسبب فى ذلك هو أن الإستخدامات التي تتم فى جـزء مـن المجرى المائي يمكن أن تؤثر فى باقي الأجزاء، وتنص الفقرة (2) "يحق لأي دولة مـن دول المجرى المائي أو على أي مشروع أو برنامج أو إستخدام معين، أن يشارك فى المـشاورات التي تجرى بشأن هذا الاتفاق، وعند الإقتضاء، فى التفاوض على مثل هذا الإتفاق بحسن نيـة بغرض الإنضمام طرفاً إليه بقدر تأثر إستخدامها بهذا الإتفاق".[41]

تضمنت المادة الثانية من الاتفاقية تعريفاً بالمصطلحات الأساسية المـستخدمة فيهـا المجـرى المائي، المجرى المائي الدولي، دولة المجرى المائي، والمنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي، وأكثر هذه التعريفات أهمية هو تعريف المجرى المائي الذي يشمل شـبكة الميـاه الـسطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض شكلاً واحداً وتتـدفق عـادة صوب نقطة وصول مشتركة. وكان هناك جدل كبير حول إدراج المياه الجوفية فى الإتفاقيـة، وقد استقر الرأي على إدراج هذه المياه فى مشروع المواد وذلك لما تحتله من أهمية بالنـسبة للبشر فضلاً عن أهميتها بالنسبة للتنمية، وهذا الإرتباط بين المياه السطحية والميـاه الجوفيـة يجعل أي إجراءات تتخذها دولة يمر بها مجرى مائي فيما يتعلق بمياهها الجوفية تؤثر علـى المياه الجوفية أوالسطحية فى دولة أخرى يمر بها ذلك المجـرى المـائي، والميـاه الجوفيـة المقصودة هي المياه الجوفية المتعلقة بمجرى مائي ولا تشمل المياه الجوفية المحصورة التـي ليست لها علاقة طبيعية بالمياه السطحية ولا تتصل بمجرى مائي.[42]

1-مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول.

2-مبدأ الإلتزام بعدم التسبب فى ضرر ذي شأن.

3-مبدأ التعاون الدولي.[43]

---

(1) أ.د. سعيد سالم الجويلى ، مرجع سابق ،ص 84

(2) أ محمد يوسف علوان مرجع سابق ص، 115

(3) د. أحمد المفتي، ، مرجع سابق ، ص 273

ونتعرض بإيجاز فيما يلى لكل من هذه المبادئ:

مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول:

يعنى هذا المبدأ أن كل دولة نهرية لها الحق فوق إقليمها فى جزء أو نصيب معقول ومنصف فى إستخدام مياه النهر والمزايا المستمدة منه، وهذا الحق مقيد بأن يكون منصفاً ومعقولاً، ولا يضر بمصالح وحقوق الدول النهرية الأخرى. وطبقاً لهذا المبدأ سوف يكون هناك ضـرورة لإجراء بعض التعديلات لكل دولة من دول المجرى المائي الدولي من مساواة فـى الحقـوق وهذه التعديلات يجب حسابها على أساس الإنصاف عند عدم وجود إتفاق محدد يتناول حـصة كل دولة من دول المجرى فى إستخدام المياه.[44] ويتطلب الإشتراك العادل والمنصف فى مياه النهران مشاركة هذه الدول فى حماية النهر أو المجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة وأن تتعاون هذه الدول فى حماية وتنمية هذا المجرى. وأوضـحت المـادة (6) مـن قـانون الإستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية العوامل والإعتبارات التي يسترشد بها عند تقدير الإستخدام العادل والمعقول للنهر الدولي وفق مبادئ هلسنكى التى تم الإشارة اليها سابقاً.

مبدأ الالتزام بعدم تسبب ضرر ذي شأن:

يرتبط هذا المبدأ بالمبدأ السابق الإشارة إليه لأنه عند تحديد مفهوم الإنتفاع المنصف قد يستتبع عدم الوفاء بكامل إحتياجات جميع الدول المعنية- أي أن الإستخدام المنصف من جانب إحدى الدول يمكن أن يسبب ضرراً لدولة أخرى تستخدم نفس المجرى المائي. كما جاء فـى نـص المادة(7): "تتخذ دول المجرى المائي، عند الإنتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها، كـل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب فى ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الآخر. ومـع ذلك فإنه متى وقع ضرر ملموس لدولة أخرى من دول المجرى المائي تتخذ الدول التي تسبب إستخدامها هذا الضرر، عند عدم وجود إتفاق على هذا الإستخدام كل التدابير المناسبة، إطـار المراعاة الواجبة لأحكام المادتين (5) و(6) وبالتشاور مع الدول المتضررة من أجل إزالـة أو تخفيف هذا الضرر والقيام حسب الملائم بمناقشة مسألة التعويض".[45]

لذلك فإن مضمون هذا المبدأ ينحصر فى ذلك الضرر الذي يتجاوز تلك الحدود التي يجيزهـا الإنتفاع المنصف والمعقول "ذي شأن" أي ليس الضرر البسيط الذي لا يـؤثر فـى كميـة أو نوعية المياه وجودتها ولا يشكل خطورة على إنتفاع الدول النهرية بالمجرى الدولي. ويندـرج تحت مفهوم الإستعمال البرئ غير الضار عدة قواعد قانونية يجب الأخذ بها من بينها:

---

[4] المرجع السابق ، ص 274

[45] أ . د. محمد يوسف علوان ، مرجع سابق ، ص 124

1. لا يجوز لدولة يمر بإقليمها نهر دولي أن تتخذ أى عمل أو تصرف من شأنه التـأثير فـى الحقوق والمصالح المقررة للدول النهرية الأخرى دون تشاور أو إتفاق سابق مع هذه الدول.

2. لا يجوز لدولة أن تتخذ ترتيبات من شأنها الإضرار بالدول النهرية الأخرى دون تـشاور وإتفاق سابق مع هذه الدول.

3. يجب على كل دولة أن تحول دون إتخاذ أي عمل من شأنه تلويث مياه النهر أو الزيادة فى تلوثه بالصورة التي تضر بالدول الأخرى ويجب عليها أن تتعاون مع غيرها من الـدول فـى الحيلولة دون حدوث التلوث أو التخفيف منه.

4. إن أية دولة تتخذ تصرفاً يخرج على مبدأ الإستعمال البرئ لمياه النهر تتحمـل المـسئولية الدولية عن الأضرار التي تنجم عن ذلك.

5. يعتبر إستعمالاً غير برئ أي إستعمال ينطوي على تعسف فى إستعمال الحق.(46)

مبدأ التعاون الدولي:

إن الإستخدام العادل والمقبول للمجارى المائية الدولية لا يمكن أن يتحقق دون أن يكون هناك قنوات إتصال مفتوحة فيما بين دول المجرى المائي، لتدفق المعلومات، وكذلك لحـل أوجـه التعارض القائمة أو المحتملة بين أوجه إستخدام المجارى المائية. ومن هنا تأتى أهميـة مبـدأ التعاون الدولي بوصفه أحد المبادئ الأساسية والجوهرية التي يستند إليها التنظـيم القـانوني للإستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية. وتأتي ضرورة التعاون بين الـدول مـن إعتمادها المتبادل على المجرى المائي وكذلك من طبيعة حقوق كل من الأطراف. وهـذا مـا إتجهت إليه الإتفاقية عندما نصت على واجب التعاون فيما بين الدول النهريـة فـى المـواد (28,27,12,11,9,8) وطبقاً لنصوص هذه الإتفاقية يصدر مـن الإلتـزام العـام بالتعـاون مجموعة من الإلتزامات التي تحكم تصرف دول المجرى المائي هي:

- الإلتزام بتبادل البيانات والمعلومات.
- الإلتزام بالإعلان عن التدابير التي تؤثر على حالة المجرى المائي.
- الإلتزام بالإخطار فى حالة المخاطر.(47)

---

(1) أ. د. إبراهيم الضاني، القانون الدولي العام، القاهرة، 1990،ص 226

(47) د. هيثم الكيلاني ، "قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق"، مؤتمر المياه العربية، أسيوط، 1998 ، ص 527

تسوية المنازعات المتعلقة بالإستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية:

يمكن أن يترتب على الإستخدامات المختلفة للأنهار والمجارى المائية الدولية العديد من المنازعات، منها ما يتعلق بكم المياه (إقتسام وتوزيع حصص المياه) ومنها ما يتعلق بنوعيـة المياه (وهى الأضرار التي تؤثر في نوعية أو حالة المياه كما في حالات التلوث).

نصت الإتفاقية الإطارية في المادة (33) على نظام تسوية المنازعات التي تضمنت إذا لم يكن هنالك إتفاق خاص بين الأطراف على تسوية النزاع فان الفقرة (1) من المادة المذكورة تلـزم الأطراف باللجوء إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية وهذه الوسائل هي المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، اللجوء إلى اللجان النهرية المشتركة، التحكـيم، محكمـة العـدل الدولية. ولقد حددت الفقرة (3) من المادة (33) فترة زمنية لكي تنتهي الأطراف خلالها مـن التوصل إلى اتفاق لحسم النزاع وهذه الفترة مدة ستة أشهر، وإذا انتهـت هـذه الفتـرة دون التوصل إلى إتفاق فإنه يمكن عرض النزاع بناء على طلب أي طرف فى النزاع على لجنـة محايدة لتقصى الحقائق ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك. بالإضافة إلى الطـرق الـسلمية، غير الإلزامية السابقة فقد نصت الفقرة (10) على حق الأطراف فى اللجـوء إلـى الطـرق السلمية الإجبارية، إذا لم يتم تسوية النزاع بالطرق السلمية.(48)

الجدير بالذكر أن هذه المادة اعترضت عليها بعض الدول من ضمنها إسرائيل بسبب عـرض النزاع بعد ستة أشهر من المفاوضات على لجنة تقصي الحقائق.

إن التطور الذي لحق بقانون الأنهار الدولية سيساهم بدرجة كبيرة فى تجنب المنازعات الدولية التي يمكن أن تحدث بسبب الإستخدامات غير الملاحية للأنهار والمجارى المائيـة الدوليـة، ولكن ذلك رهناً بقيام الدول النهرية بالتصديق على الإتفاقية الجديدة "إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997"، وإبرام المعاهدات الدولية الثنائية والإقليمية اللازمة لتنظيم إستخدام الأنهار والمجارى المائية الدولية.

المبحث الثاني

أسباب الصراع على المياه:

إن الصراع مفهوم شديد التعقيد فهناك كثير من الأشكال المألوفة للصراع، ولكل منها تعريفه، فالصراع في أبسط معانيه يعني إختلاف بين بشر لهم أفكار ومعتقدات متباينـة. وهـو ينـشأ

---

(48) أ.د. سعيد سالم جويل ، مرجع سابق ، ص 104

عندما يسعى طرفان أو أكثر لإمتلاك نفس الشيء وإحتلال نفس الموقع أو المساحة الواحدة أو لعب نفس الأدوار وللحفاظ على نفس الأهداف أو إستخدام نفس الوسائل التنافسية لتحقيق نفس الأهداف. وآخرون مثل بيركوفيتش يعرفونه إجرائياً على أنه التفاعلات الإكراهية المكـشوفة التي يمارسها طرفان أو أكثر تجاه بعضهما البعض لفرض إرادة أي منهما على الآخر.[(49)] أما الباحثة فترى الصراع على أنه موقف في زمان ومكان معين يحتوي علـى مـسألة أو عـدة مسائل خلافية بين طرفين أو أكثر، لهما أهداف وآراء متعارضة ويستتبع ذلك ممارسة أنشطة وأنشطة مضادة تحتوي على سلوكيات تستهدف إما تصعيد الصراع أو إستخدام العنف.

العلاقة بين الموارد والصراع الدولي:

يعرف قاموس "اكسفورد" الموارد بأنها الشئ الذى يلجأ إليه الأنسان للحصول على المـساعدة أو الدعم لإنجاز هدف، أي هى الأصول المتاحة للإنسان أو هى مصادر ثروة بلد مـا. "أمـا قاموس "وبستر" فيعرفها على أنها "الوسائل المتاحة والثروة الممكنة التى تشكل مصدراً متاحـاً متوقعاً وآنياً للدخل". أما الجغرافيون الإقتصاديون فيعرفون المـوارد بأنهـا "معـين لثـروة مستخدمة بأى أسلوب وهى فى حالة الحركة بينما المصدر هو معين لثروة كامنة فـى حالـة سكون،إن الإستخدام الإنسانى يحول المصدر إلى مورد قابل للإنتاج والإستخدام ومن خـلال المبادرة إلى إستخدام المصادر، تتسع وتتنوع الموارد ويزداد الإنتـاج الـذى يلبـى حاجـة الإنسان".[(50)]

منذ بدء الخليقة ومع ظهور الملكية بدأت الحروب على الموارد. وقد عبرت الحضارات المائية أبلغ تعبير عن ذلك في صراعها على الأنهار وحدود البحار. بل أن هناك من يربطـون بـين شكل نظام الحكم والحتمية الجغرافية/ الإقتصادية (النهرية بالذات) في الصين وسومر وكريت ومصر القديمة والملاوي وما أدى إليه ذلك من حروب على الموارد مثـل الأرض والمـاء. وهذا ما أكده الكاتب كاليفي هولستي وتابعه منذ القرن 16 وحتى حرب الخليج الثانية وانتهـى إلى أن الصراع على الموارد كان هو العامل الأساسي في قيام الحروب بين الدول".[(51)]

على أن الموارد-كما سلف- تظل مصادر طبيعية ساكنة مالم يحركها إبتكار الإنسان للسيطرة عليها وتطويرها وتوجيهها ويربط رست وستار بين السكان والموارد والتكنولوجيـا كـأدوات

([49]) د. حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط، ميريت للنشر و المعلومات، القاهرة، 2000، ص 17

([50]) د. صلاح الدين الشامي، د. فؤاد محمد الصقار، "الموارد:دراسة في الجغرافيا الإقتصادية"، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1986، ص 23-28

([51]) Kalevi Holsti, "Peace and War: Armed conflicts and International order (1648-1989) Cambridge U. P., U. K. 1990, pp. 314-317

لخلق القدرة الإنتاجية للدولة.[52] أما الدكتور علي الدين هلال فيؤكد على الميزة التنافسية "في التسعينيات" نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية وما إرتبط بها من تقسيم جديد للعمل الدولي فقد غيرت كثيراً من موازين القوة الإقتصادية وطرحت معايير جديدة لهذه القوة "فمن المؤكد لأول مرة في التاريخ يلاحظ أن الموارد الطبيعية لم تعد هي الركيزة الأساسية للقـدرة الإقتـصادية للدولة على المنافسة في المجال الدولي. بل على قدرة المؤسسات الإجتماعية على تنظيم هـذه الموارد وتعبئتها وتبنى السياسات القادرة على التعامل مع الضغوط التي تولدها المنافسة فـي الأسواق الدولية".[53]

إذن لكى تؤدى الموارد الطبيعية دورها فى الصراع الدولي يتوقف علـى مـدى الإسـتخدام البشرى لها فى تحويلها من مصادر ساكنة إلى موارد متحركة. وهو يعنى فى التحليل الأخير إن ما يحسم التفوق فى الصراع الدولى القائم والقادم هـو مـدى إسـتخدام قاعـدة علميـة وتكنولوجية متقدمة فى تحويل قوة الدولة إلى قدرة تنافسية فى مواجهة الأمم الأخرى. وهو ما عبر عنه شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل- فى كتابه الشرق الأوسط الجديد عام 1995- من أن الحرب القادمة بيننا وبين العرب لن تحسم فى معسكرات الجيـوش بـل فـى الحـرم الجامعي. إذن الموارد سبب رئيسي للصراع الدولي ولكنها ليست وحدها بمعزل عن ثـورة التكنولوجيا التي أنجزتها الثورة الصناعية الثالثة وقدرات الإنسان الخلاقة.

فأكثر أنواع الصراع شيوعاً التي تدرج تحتها كل نماذج الصراع هي السياسى، الإقتـصادى، العرقى، الدولي، التجارى ومنها أيضاً الصراع على الموارد. فالصراع يمكن أن ينشأ محليـاً أو على مستوى القرية، ثم يتسع إلى المستوى القومى أو الأقليمى، وقد يكون صـراعاً بـين دولتين أو بين عدد من الدول إلى أن يصبح عالمياً ، وأكثر الـصراعات شـيوعاً يمكـن أن تشارك فيها عدة دول ليست بينها حدود مشتركة بل تقع بعيدة عن بعضها الـبعض جغرافيـاً، ولكن بالنسبة للمياه ونظراً لأن شبكات المياه يجمعها حوض واحد، فإن الصراع على الميـاه يضم عادة دولاً متاخمة لبعضها البعض تطل على الحوض نفسه.[54]

يرتبط الصراع بقضايا الموارد بثلاث طرق على الأقل، فهى إما أن تكـون أسـباباً مباشـرة للصراع، أو تستخدم كوسائل للصراع أو تشكل تبريراً عقلانياً للصراع. فهناك عـدة أسـباب

([52]) Bruce Russett and Harvey Starr, "World Politics: The Menu for choice", Beverly Hills, CA: 1993 P.143

([53]) د. علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل، عالم الفكر، المجلد 23 العدد 403 ، 1995 ، ص 19

([54]) بيتر روجرز وبيتر ليدون، مرجع سابق، ص 397

ممكن أن تودى إلى الصراع على المياه سواء كان صراعاً عالمياً أو اقليمياً أو ما يرتبط بحالة الدراسة.

1. عالميا:

تعتبر قضية المياه أحد موضوعات الصراع القديم والحديث فقد كان الحل والترحال بحثا عن الماء والكلأ، ولكن مع ظهور الدولة القومية والحدود السياسية برزت إلى السطح مشكلات متنوعة ومتعددة حسب أهمية المكان وقدراته وموارده.[55] فإن مسألة المياه بات ينظر إليها اليوم بإعتبارها تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تهدد علاقات حسن الجوار بين العديد من الدول، وخاصة تلك التي تقع في حوض نهر دولي واحد. إن هذا الدور المهم والمتزايد لعامل المياه في مجال العلاقات الدولية المعاصرة يعزى إلى مجموعة من الإعتبارات:

أولاً: ظاهرتي الجفاف والتصحر التي ضربت بعض دول العالم، فقد نجم عن هاتين الظاهرتين نقص ملحوظ فى الموارد المائية المتاحة بالنسبة إلى العديد من الدول أو إلى الحد الذي حمل البعض على وصف هذا الوضع بالقول بأن العالم مقدم على أن يشهد (مجاعة مائية) حقيقية.

ثانياً: هناك الإعتبار المتمثل فى تفاقم مشكلة الغذاء فى العديد من الدول الواقعة فى نصف الكرة الجنوبي، الأمر الذي حتم ضرورة التوسع الزراعي على المستويين الافقى والراسي لحل هذه المشكلة.

ثالثاً: الزيادة المطردة فى إستخدام المياه فى الإغراض الصناعية، فضلاً عن زيادة الطلب عليها كنتيجة للتوسع فى استخدامها فى الإغراض المنزلية.

رابعاً: ظاهرة الازدياد السكاني التي باتت تنذر بوقوع مشكلات عديدة فى بعض الدول، الأمر الذي يتطلب ضرورة التوسع فى مشروعات التنمية الإقتصادية بهدف إستيعاب الزيادة السكانية وتوفير مصادر الغذاء الذي بدوره يحتاج إلى موارد مياه.[56]

وإزاء هذا الطلب المتزايد بإستمرار على المياه فى العديد من مناطق العالم وخاصةً فيما يسمى بدول الجنوب، وهو الطلب الذي لا يقابله أو لا يتوقع أن يقابله عرض كاف من المياه فالراجح أن التنافس الدولي من أجل الإستحواذ على أكبر قدر من هذا المورد الحيوي ستزداد حدته كثيراً خلال السنوات القادمة. فقد أشارت لجنة الأمم المتحدة إلى إن الموارد المائية العذبة

---

[2] جريدة البيان " الأمن المائي العربي أزمة متصاعدة بمرور الزمن " ، 18-6-1998

[56] د. احمد الرشيدى ، " الأنهار الدولية فى الوطن العربي أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني" ، شئؤن عربية، العدد 86، يونيو 1996 ، ص 20

المتاحة لمختلف المناطق والقارات في العالم خلال العقد الماضي والقرن الحادي والعـشرين إلى إنخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه من 12.900 م3 في السنة في عام 1970 إلى 7.600 م3 في عام 1996م، أي أن نصيب الفرد تناقص بمعدلات خطيرة وصلت إلى 40% خلال ربع قرن، وفى المنطقة العربية إنخفض نصيب الفرد من المياه في نفـس الفتـرة مـن حوالي 2.400 م3 في السنة إلى 1.200 م3 في السنة. وأعلن البنك الدولي في شهر سـبتمبر عام 1995 م إن نقص المياه يهدد أكثر من 80 دولة وان 40% من سكان العالم يعانون مـن ظروف معيشية لا تتوفر فيها أبسط قواعد الصحة العامة. ومن المناطق التي تشكو من نـدرة المصادر المائية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[57] كما أكّد العلماء في دراسة نـشرتها مجلة (ساينس جورنال) العلمية الأمريكية أن استهلاك البشر من المياه العذبة في القرن الحالي سيصل إلى أقصى حدود الموارد المتاحة منها حالياً. كما أكدت الدراسـة أن سـكان الأرض يستهلكون في الوقت الحاضر 54% من مصادر المياه المتجـددة فـي أغـراض الـصناعة والزراعة، ونتيجة للزيادة الكبيرة المتوقعة في عدد السكان ستصل إحتياجاتهم من المياه العذبة المتجددة إلى 70% من جملة الموارد المتاحة بحلول عام 2025. وحذرت الدراسـة مـن أن الموارد المائية ستصبح مشكلة أكبر مما يتوقعها بعض الخبراء الآن. وأضـافت أن الانطبـاع السائد بأن موارد المياه العذبة المتجددة على الكرة الأرضية وفيرة جداً وبدرجة تكفى لحاجات المستقبل والإنتاج والغذاء والتنمية هو إنطباع قائم على أساس ضعيف. لقد زادت الإستخدامات المائية على مستوى العالم خلال القرن العشرين بمقدار أربعة أمثال ما كانت عليه مـن قبـل. ومن المتوقع أن يقل نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة على مستوى العالم ليصل إلى ثلث ما هو عليه الآن.[58]

تكمن المشكلة الأساسية في أن مياه العالم ليست موزعة بالتساوي أو بحسب الحاجة في كافـة أنحاء الأرض. فكثير من الأنهار الكبيرة يمر بعيد عن المدن وفى أراضـى غيـر صـالحة للزراعة فضلاً عن أن البحيرات الكبرى تحوى نصف مخزون الماء في العالم فهناك منـاطق تعانى من الغرق وأخرى تشكومن الجفاف والعطش.

إذا إنتقلنا إلى العلاقات بين الدول نجد أن المياه تلعب دوراً مهماً في التقارب بين الدول كما قد تكون سبباً فى النزاعات الحادة التي تنشأ بينها حيث أن المياه كما سبق ذكره موزعة جغرافياً بشكل متفاوت على الكرة الأرضية كما أن الإحتياجات المتعددة للمياه أكبر من المتوفر منهـا. ومن أهم نزاعات المياه التي أثارت حرباً شرسة وساعدت الأمم المتحدة على حلها نزاع الهند

---

(57) د. محمود أبوزيد ، مرجع سابق ، ص 9

(58) د. محمود أبوزيد ، مرجع سابق ، ص 10

وباكستان على نهر الهندوس فى الخمسينيات. وقد تم عقد العديد من المعاهدات بـين الـدول لتنظيم إستخدام الأنهار الدولية. وهنالك عدد كبير من الأنهار الدولية بدون تنظيم قانوني شامل ولا حتى معاهدات تشمل كل الجوانب المتصلة بإستخدامه.

مما تقدم فإن قضية المياه العذبة الصالحة للإستخدام الإنسانى باتـت تمثـل أهميـة مركزيـة لشعوب ودول العالم وغدت مسألة حيوية ومصيرية، لذلك يجب الإهتمام بزيادة الموارد المائية العذبة وذلك عن طريق بناء السدود على الأنهار لخفض كمية الفاقد والمحافظة على المياه من التلوث والبحث عن موارد مائية غير تقليدية والحد من الإسراف في إستخدام المياه على جميع المستويات.

يوضح الجدول رقم (1-1) مصادر المياه الداخلية المتجددة بحسب الأقاليم الجغرافيـة ونـسبة السكان الذين يعيشون فى بلدان ذات موارد شحيحه للفرد سنوياً. وفيما يلى بعض الملاحظات التى تتصل بالعالم العربى:

1- يبلغ إجمالى الموارد الداخلية المتجددة سنوياً نحو41 الف مليار متر مكعب لايزيد نـصيب العالم العربى (إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) عن 0.3 ألف مليار متـر مكعـب تمثـل نحو0.7 % من إجمالى الموارد المائية المتجدد سنوياً فى العالم.

الجدول رقم (1-1)

المياه العذبة فى الأقاليم الجغرافية

الإقليم	مصادر مياه داخلية متجددة سنويا	نسبة السكان الذين يعيشون فى بلدان ذات موارد شحيحة سنويا للفرد		
	الاجمالى	نصيب الفرد	اقل من	من 1000 –
اقليم جنوب الصحراء	3.8	7.1	8	16
شرق اسيا المحيط الهادى	9.3	5.3	1	6
جنوب اسيا	4.9	4.2	صفر	صفر
اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا	4.7	11.4	3	19
بلدان اوربا الأخرى	2.0	4.6	6	15
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	0.3	1.0	53	18
امريكا اللاتينية والكاريبي	10.06	23.9	1	4
كندا والولايات المتحدة الامريكيه	5.4	19.4	صفر	صفر
العالم	41.0مليارم3	7.7	4	8

- ***المصدر:د.عبدالوارث محمد عبد الوارث، "الإحتياجات المائية في الوطن العربي في عام 2025"، مؤتمر الميـاه، مرجع سابق، ص 1016***
- ***1 مليار متر مكعب = 1كيلومتر مكعب***

2- إن نصيب الفرد السنوى من المياه فى معظم بلاد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لايزيد عن 1000 متر مكعب سنوياً. وهذا الرقم يعنى أن دول المنطقه قد وصلت إلى مستوى تحت الفقر المائى. ويقصد بذلك أن الموارد المائية فيها أصبحت غير كافية لتغطية إحتياجات كل فرد من مختلف أغراض الحياه من شرب وزراعة وصناعة ومايرتبط بها من أنشطة.

إن نسبة السكان الذين يعيشون فى بلدان ذات موارد مائية شحيحة سنوياً للفرد فى (إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) هى أكثر النسب بين سكان الأقاليم الأخرى، إذ تصل إلى أكثـر مـن 50% وخاصةً أولئك الذين يحصلون على أقل من 1000 متر مكعب فى السنة .

2. إقليميا:

تكمن جدلية الصراع من أجل المياه في طبيعة الوضع الجيوستراتيجى للعالم العربى ولهذا تعد مسألة المياه في هذه المنطقة من أكثر المسائل إثارة للجدل والإختلاف والتصارع فإلى جانب أنها مسألة إقتصادية وإجتماعية وقانونية وفنية فهى أيضاً أمنية وإستراتجية في الوقت ذاته تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها.[59]حيث يعتبر العجز في المياه من أهم المشاكل الإستراتيجية التي تواجه العالم العربي والذي يؤثر عليه بشكل كبير فهو، كما ذكرت لا يعد من الأقاليم الغنية بالمياه حيث تشكل الصحراء 70% من مساحته الكلية بالرغم من وجود بعض الأقطار الغنية بالمياه فيه. إذ يبلغ سكان المنطقة العربية حوالي 3% من جملة سكان العالم غير أن الطبيعة لم تمنحهم سوى 1% من موارد المياه القابلة للتجدد ومن المرجح أن يؤدى النمو السكاني إلى خفض نصيب الفرد من المياه في الدول العربية إلى حوالي 50% بحلول عام 2025م ويصل نصيب الفرد سنوياً من موارد المياه في دول الخليج العربي إلى مستوى شديد التدني، إذ يتروح بين 107متر مكعب في الكويت و184متر مكعب في المملكة العربية السعودية، بينما يبلغ في مصر 1120متر مكعب وفي الأردن 368 متر مكعب. ويوضح تقرير للبنك الدولي عام 1993م أن متوسط نصيب الفرد في السنة من الموارد القابلة للتجدد مع إستبعاد ما يسمى مخزون المياه الكامنة في باطن الأرض بالمنطقة العربية سينخفض بنسبة 80%، أي من 3430 متر مكعب للفرد عام 1960م إلى 667 متر مكعب عام 2025م.[60] كما أكّد تقرير آخر صدر من البنك الدولي أن هناك ست دول عربية وقعت تحت خط الفقر المائي وهى سوريا ، الأردن ، اليمن ، الإمارات ،السعودية وليبيا حيث يؤكد التقرير على أن هذه الدول تستخدم 100% من مصادر المياه المتجددة لديها.[61]

صدر تقرير نشرته المخابرات المركزية الأمريكية في أواخر عام 1993م حددت فيه عشر مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات بشأن المياه ويقع العالم العربي في قلب تلك المناطق، وقسم التقرير المناطق المرشحة للدخول في صراعات ومواجهات وفيها منطقة الشرق الأوسط إلى ثلاث مستويات من الخطر:

- مناطق قد تشتعل فيها حروب مياه وفى مقدمتها الأردن، فلسطين وإسرائيل.

---

(59) www.islammemo.com ، الملف الصحفي ، حرب العطش مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط

(60) بيتر روجرز وبيتر ليوون ، مرجع سابق، ص 31

(61) د. هيثم الكيلاني ، مرجع سابق ، ص 515

- مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي وتقع في هذه الدائرة دول حوض دجلة والفرات وبلدان الخليج العربي.
- مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال عشرين عاماً أوربع قرن وتدخل في هذه الدائرة دول حوض النيل.[62]

الجدول (1-2)

الضغط على الموارد المائية فى الوطن العربي ونصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة ونسبة الإستغلال

القطر	عدد السكان عام 1995	الموارد مليار م3	الاستثمار (الاستغلال) مليار م3	نصيب الفرد(م3)	نسبة استغلال الموارد التقليدية المتاحة %
الامارات العربية المتحدة	2.37	0.310	0.84	128	100
دولة البحرين	0.52	0.12	0.27	232	100
المملكة العربية السعودية	17.88	5.55	15.5	310	100
الجمهورية الجزائرية	28.0	15.00	5.4	538	36.0
جمهورية العراق	20.45	63.9	42.8	3232	66.8
سلطنة عمان	2.00	1.39	1.24	965	96.3
دولة قطر	0.1	0.4	0.2	73	100
دولة الكويت	1.58	0.182	1.19	118	100
الجماهيرية العربية الليبية	5.41	3.5	4.26	674	100
المملكة الأردنية	4.10	0.97	0.9	236	92.5
الجمهورية التونسية	8.47	4.04	7.0	462	100
جيبوتى	0.83	0.25	0.122	308	49.00
الجمهورية العربية السورية	14.19	21.50	9.8	1532	45.6
الصومال	9.3	11.5	0.81	1238	70
فلسطين	2.1	0.49	0.44	232	89.8
الجمهورية اللبنانية	4.5	9.00	1.23	2000	13.5
جمهورية مصر العربية	60.0	59.67	58.7	995	98.4

[62] جريدة البيان ، مرجع سابق.

المملكة المغربية	26.1	30.00	11.0	1154	34.6
موريتانيا	2.0	7.3	1.6	3690	21.9
اليمن	14.50	5.05	2.76	348	100
المجموع الكلى	253.231	267.662	184.43	1057	69.00

المصدر:الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي(أكساد)، الندوة العربية الثانية لمصادر المياه واستخداماتها، الكويت، 8- 10مارس 1997

ويمكن تحديد بعض أسباب أو العوامل التي تلعب دوراً في زيادة الأزمة التي قد تتحول إلى صراعات:

أ- تناقص المخزون المائي العربي وتدنى معدل المياه المتاحة للفرد إلى ما دون متوسط المعدل العالمي بسبب معدلات النمو السكاني المرتفعة في الأقطار العربية.

ب- تنامي الحاجات الإنسانية والتنموية في المنطقة العربية.

ج - إستنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهور نوعيتها في أغلب أرجاء العالم العربي، أيضا عدم تطابق الحدود السياسية مع حدود مصادر المياه الجوفية.

د- وجود منابع الأنهار الكبرى مثل النيل، دجلة، الفرات خارج الوطن العربي حيث أن ثماني دول تتحكم في أكثر من 80% من منابع المياه التي باتت مهددة بفعل إنشاء مشاريع مائية تشكل تعدياً على الحقوق العربية في المياه المشتركة.[63]

تعتبر زيادة عدد السكان والحاجة إلى توفير الغذاء بتوسيع رقعة الأرض الزراعية، والتطور الصناعي، والنمو العمراني كل ذلك يحتاج إلى زيادة كمية المياه المطلوبة ومضاعفتها بين فترة زمنية وأخرى ولما كانت المياه محدودة فإن النتيجة المتوقعة سعى بعض الدول التي لديها الإمكانيات والقوة وتتهيأ لها الظروف للسيطرة على مصادر المياه فى المنطقة لأخذ الكميات التي تحتاج إليها وتخزين كميات للمستقبل، ثم إستخدام المياه كسلاح سياسي للضغط على القوى الأخرى المجاورة فى المنطقة لتحقيق بعض الأهداف.

إن المياه والنزاع بشأنها فى المنطقة العربية هي قضية إقتصادية سياسية، حيث أن هذه المياه عابرة للحدود، فهي تسبب أيضا مشاكل حدودية، وإذا عدنا إلى العديد من النزاعات والحروب الإقليمية فى المنطقة سنجد إن جانباً أساسيا من أسباب إندلاعها هو النزاع على المياه بين العرب وإسرائيل وبين العرب وتركيا لم تخل أزمة أو حرب فى المنطقة من دخول المياه

---

[1] د. محمود أبوزيد ، مرجع سابق ، ص 122

كأحد عناصر النزاع أو الضغط، كما أنه يمكن أن تستخدم المياه كسلاح للضغط ففي نـوفمبر 1990 أثناء الإحتلال العراقي للكويت تحدثت بعض التقارير الصحفية فى الولايات المتحـدة الأمريكية بأن واشنطن اقترحت على تركيا قطع مياه دجلة والفرات عـن العـراق لإرغـام العراق على الإنسحاب من الكويت، ولكن لم تستجب للإقتراح لخطورته على السكان.

النزاع بشأن المياه فى المنطقة وندرتها فى كل بلد يحتاج إلى إجراءات قانونية على المـستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي، وإن ندرة المياه تقابلها زيادة فى الحاجة إليها، وقلق النـاس والحكومات من أي مشروع جديد للمياه فى بلد ما قد يكون سبباً مدمراً للبلـد الآخـر، فينـشأ النزاع والتوتر.

منطقة الدراسة : الصراع العربي الاسرائيلى

إهتم مخططو الصهيونية منذ البداية بموضوع المياه واعتبروه مقترناً بالإستيطان وذلـك منـذ ظهور الصراع العربي–الصهيوني، لذلك نجد أن الحركة الصهيونية أكّـدت علـى وجـوب وصول حدود دولة "إسرائيل المستقبل" إلى نقاط التحكم في أهم مصادر الميـاه. وإذا كانـت الإستراتيجية الصهيونية تعتمد بالأساس على الهجرة والإستيطان، أي على الإنسان فإن أهم ما يوفر البنية التحتية لإستقبال هؤلاء المستوطنين وإستيعابهم بالإضافة إلى الأرض هوالماء. كما جعلت الإستراتيجية الصهيونية للإستيعاب والإستيطان في فلسطين من الماء أهـم المعطيـات الأساسية لقيام الدولة فقد طالبت الحركة الصهيونية من دول الحلفاء في الحـربين العـالميتين الأولى والثانية أن تشمل حدود فلسطين نهر الليطانى نظراً لأهميته كمـصدر مـائي يمكـن إستخدامه في المستقبل لمواكبة الطلب على المياه كنتيجة لإستقدام ملايين المهـاجرين اليهـود الجدد حسب ما جاء في إتفاقية سايكس – بيكو عام 1916 و وعد بلفور عـام 1917، وبعـد ذلك مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م.

تؤكد معظم الدراسات على العجز المحتمل للمياه من الجانبين العربـي والإسـرائيلى حيـث سيواجه العرب تهديداً مباشراً في أمنهم وذلك للزيادة السكانية المحتملة بالإضافة إلى محدودية إمكانياتهم المائية المتاحة التي تقل عن 500 متر مكعب للفرد سنوياً. ويعتبر هذا الرقم أدنـى من مستوى الإستهلاك للفرد عالمياً .كذلك فإن الإحتياجات الإسرائيلية ستواجه نقصاً في المياه بواقع 800 مليون متر مكعب سنوياً وهذا يعنى أن الإستراتجية المائية الإسـرائيلية سـتواجه الكثير من الأخطار المستقبلية.

بالإضافة إلى ندرة المياه هناك عامل آخر ساهم في تفاقم أزمة المياه، وهو عدم العدالـة فـي التوزيع الذي سنوضحه في الفصول القادمة .ونظراً لإرتباط المشروع الـصهيوني إرتباطـاً

كبيراً بالمياه فإن إسرائيل مصممة على أن تحـصل علـى الميـاه العربيـة دون الإكتـراث بالإطراف الأخرى التي تعانى كثيراً من قلة المياه. وبالمقارنة بين ما تستهلكه إسـرائيل مـن المياه وما تستهلكه الأردن والضفة والقطاع تجد فرقاً كبيراً فإسرائيل تستهلك سنوياً ما يعـادل 2000 مليون متر مكعب يأتي أكثر من ثلثي الكمية من إستغلال مياه نهرى الليطانى والأردن والمياه الجوفية فى الضفة والقطاع أما الأردن فلا يستهلك سنوياً سوى 800 مليون متر مكعب والفلسطينيون فى الضفة والقطاع 210 مليون متر مكعب فقط .[(64)] فالمياه في هذه المنطقة لا تكفي سوى لسداد حاجة أربعة ملايين ونصف من السكان، ولكن في الحقيقة فإن 12 مليـون تقريباً يعيشون عليها ويستهلكون المياه فيها مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة، لذلك تمثل هذه الحالة أكثر الحالات خطورة لما لإسرائيل من أطماع متزايدة في مصادر المياه العربية سـواء فـي المياه الجوفية في الضفة وقطاع غزة أو في مياه أنهار الأردن وغيره التـى سـتقوم الباحثـة بتناولها مفصلاً في الفصول القادمة.

[(1)] د. أحمد سعيد نوفل، " مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط "، مؤتمر المياه العربية و تحديات القرن الحادي و العشرين، مركز دراسات المستقبل، 1998، أسيوط، ص490

الفصل الثاني

المياه في منطقة الشرق الاوسط

(إسرائيل، فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان ومصر)

المبحث الأول

الماء و طبيعة المنطقة الهيدروغرافية:

يعتبر الماء أحد أهم أسباب الحياة والازدهار، فهو مهم لكل كائن حى على وجه الأرض. وكان الماء منذ بدء الخليقة الأساس في نمو، أو إضمحلال أو فناء الحضارات، فكانت المجارى المائية إحدى أهم مقومات الحضارة منذ قديم الأزل وأحد أهم الأسباب التي تحث على قيام وخلق تجارة بين دول المنطقة العربية وإن إشتهر العرب في الجاهلية بالتجارة البرية من خلال رحلة الشتاء والصيف إلا أنهم كانت لهم الباع الطولى في إستخدام البحار والأنهار الواقعة في مناطقهم في تزويد بعضهم البعض بمختاف المنتجات.[65]

تعتمد البلاد العربية في مواردها المائية على الإنسياب السطحى للأمطار والمياه السطحية الواردة من الأنهار ومن المياه الجوفية التي تتكون في الطبقات الحاملة للمياه وفي الأحواض المائية بالإضافة إلى المصادر الأخرى غير التقليدية وتقدر الأمطار الهاطلة على المنطقة العربية بحوالى 2280 مليار متر مكعب سنوياً، كما تقدر المياه السطحية السنوية من الأنهار بحوالى 205 مليار متر مكعب، فيما تقدر المياه الجوفية المتجددة بحوالى 40 مليار متر مكعب سنوياً، وتعد البلاد العربية من أكثر مناطق العالم إنتاجاً للموارد المائية غير التقليدية وبشكل رئيسى تحلية مياه البحر وتنقية مياه الصرف الصحى أو إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعى ويقارب إنتاجها حوالى 7.35 مليار متر مكعب سنوياً، لكن الموارد المتاحة للإستخدام من مختلف المصادر لا تتجاوز 245 مليار متر مكعب سنوياً بسبب ضياع مياه الأمطار وتستخدم من الموارد المتاحة حوالي 65% لكافة الأغراض.[66] فهناك عوامل تؤثر في مصادر المياه من أهمها:

---

(65) د. محمود فهمي القاضي، " المياه العربية وأهميتها في النقل التجاري "، مؤتمر الأمن المائي العربي ، مركز الدراسات العربي الأوروبي،فبراير2000 ،القاهرة

(66) د. مصطفى محمد عبد الكفرى، "الموارد المائية والتنمية الزراعية في الشرق الاوسط"، مؤتمر المياه، أسيوط، 1998، ص947

1/ الموقع: ويعتبر من أهم تلك العوامـل، فموقـع أى منطقـة بالنـسبة لـدوائر العـرض، والمسطحات المائية، وكتل اليابسة، هو الذي يحدد أقاليمها المناخية

2/ التركيب الجيولوجى: هناك علاقة واضحة بين مصادر مياه أى منطقة- وخاصة الجوفية منها- وتكويناتها الجيولوجية الصخرية، حيث أن الماء الجوفى المخزون الذي يتكـون عبـر فترات زمنيه طويلة، عادة ما تحويه طبقات صخرية ذات قاعدة صلبة، منتمية إلـى أحقـاب وعصور جيولوجية مختلفة.

3/ مظاهر السطح: تؤثر تضاريس أى منطقة وخصائص هذه التضاريس، في شـكل ونظـام مصادرها المائية. فالإرتفاع عادة يؤدى إلى زيادة هطول الأمطار، كمـا أن وجـود الجبـال يساعد على جريان المياه السطحية، فإن وجود المنخفـضات قـد يخلـق البحيـرات العذبـة أوالمالحة.

4/ المناخ: تشكل خصائص مناخ أى منطقة العامل الأساسى في تحديـد مـصادرها المائيـة وخصائصها.[67]

يبلغ عدد أنهار الوطن العربي 34 نهراً مستديماً أكبرها مساحة حوض نهر النيل حيـث تبلـغ مساحته 9.21 مليون كم2 وأصغرها مساحة حوض نهر الزهرانى بلبنان حيث تبلغ مـساحته 89 كم2. وأطول أنهار العالم هو نهر النيل يبلغ طوله 6670 كـم وأصـغرها نهـر الـسين بالعراق وطوله 6 كم.[68]

ينقسم أي إقليم على سطح الأرض إلى عدد من المناطق الهيدروغرافية- المائية. بحيث تشكل مياه كل منطقة من هذه المناطق جملة مائية مترابطة لا ينفصل بعضها عن بعض. فالينـابيع والأنهار والسيول والمياه الجوفية في منطقة هيدروغرافية واحدة تتأثر ببعضها الـبعض فـي الإقليم الواحد أو حتى في عدد من الأقاليم بما تشترك فيه من خواص جوية تقوم على النظـام العام للأمطار والثلوج في الإقليم وبالأنهار السطحية والجوفية التي يمكن أن تجرى من منطقة هيدروغرافية إلى أخرى.

إن الأمطار والثلوج الذائبة التي تتسرب مياهها في طبقات الأرض هي التي تغـذى الينـابيع والآبار. ونجد في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان عدد كبير من المنـاطق الهيدروغرافيـة المختلفة الخواص ويمكن تصنيفها كما يلى:

---

(67) د. محمد عبد الهادي، "موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة"، مجلة صامد الاقتصادية، العدد 88، يونيو1992، ص 32

(68) د . مغاوري شحاتة دياب ، مستقبل المياه في العالم العربي ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 26

فلسطين:

النقب بالإمكان إعتباره منطقة هيدروغرافية صحراوية واحـدة لتـشابه أحوالـه الجغرافيـة والجيولوجية.

- السهل الساحلي ويقسم إلى قسمين بمرتفعات يعبد – أم الفحم – رأس الكرمل الثاني يمتـد من حيفا إلى الناقورة ويمكن أن نلحق به وادي ابن عامر والأول يمتد من رفح حتى حيفا
- جنين، المرتفعات الداخلية التي تضم مرتفعات الخليل، القدس، مثلـث نـابلس. جنـين ، طولكرم. وهذه المرتفعات تسير في إتجاه الجنوب – شمال تدور عند جنين لتتجه رأسـاً إلى الغرب وتشكل مرتفعات يعبد – أم الفحم – رأس الكرمل مع ممر شهير تاريخياً وهو ممر مجد الذي يصل مرج ابن عامر بالسهل الساحلي جنوب حيفا.
- مرتفعات الجليل.
- خط الأغوار ويتضمن سهل الحولة أغوار الأردن من طبرية والحمة إلى البحـر الميـت وادي عرابة الذي نعتبره ممتداً إلى خليج العقبة.(69)

الأردن:

هذه الفئة الهيدروغرافية تشترك مع فلسطين بمناطق الأغوار من جسر المجامع حتى العقبـة ويلاحظ فيها:

- المجرى السفلي لنهر الزرقاء الذي يرفد الأردن قرب جسر دامي.
- المجرى السفلي لنهر اليرموك الذي يرفد الأردن قرب جسر المجامع.
- مختلف السيول التي تهبط إلى الأغوار من المرتفعات الأردنية.

سوريا:

يوجد الحرمون، الجولان، وادي اليرموك.

لبنان:

يوجد الحرمون، وادي الحصيانين، مرج العيون، وادي الليطانى الأسفل.

---

(69) عفيف البرزي ، إسرائيل والمياه العربية ، دار الحقائق ، 1984 ، ص 10

تقع المناطق الهيدروغرافية في فلسطين والأردن تحت التأثير الشديد للصحارى العربية سيناء، الشامية، والنفوذ الكبرى وليس هنالك حواجز جبلية بإرتفاع كاف تمتص رطوبة الجو وتحولها إلى أمطار وثلوج، لذلك أمطارها لا تزيد عن 600 مليمتر سنويا.

أما المناطق السورية واللبنانية وإمتدادها إلى فلسطين يشكل الحرمون الذي يزيد إرتفاعه عن ألفين وثمانمائة متر عن سطح البحر مع هضبة الجولان خزان مياه المناطق الجنوبية لبلاد الشام. الحوضة الدمشقية التي يسقيها مع بردى نهر الأعوج الذي ينبع من سفوح الجبل مع روافده، فمليارات الأطنان من الثلوج التي تتساقط على قمم جبال الشيخ والأمطار الغزيرة التي تنهمر على سفوحه وعلى هضبة الجولان والتي تتجاوز أمطارها الألف وثلاثمائة مليمتر سنويا، تتسرب كميات كبيرة منها بعد تغذية مياه السطح بعيداً إلى أعماق الأرض لتشكل المياه الجوفية التي تغذى الينابيع في بلاد الشام الجنوبية.[70]

المبحث الثاني

المياه في الأراض المحتلة (فلسطين وإسرائيل):

تقدر مساحة الدولة الفلسطينية المقترحة بحوالي 6210 كم2[71] هي مجموع مساحتي كل من منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتباين التضاريس بين كثبان رملية يتراوح إرتفاعها بين 5-40 متر فوق سطح البحر في قطاع غزة إلى 400-10000 متر في سلاسل جبال الضفة الغربية وهو ما يفسر سقوط كميات أكبر من الأمطار على هذه المنطقة حيث تصطدم الرياح الغربية العكسية القادمة من البحر المتوسط بمرتفعات الضفة وتسقط أمطارها الغزيرة شتاءاً.[72]

تقع فلسطين ما بين خطى عرض 29 35 و15 33 شمالاً وهذا يجعلها ضمن إقليمين مناخين رئيسيين الإقليم الصحراوي وإقليم البحر الأبيض المتوسط فإن موقع فلسطين بين البحر المتوسط غرباً وصحراء بادية الشام شرقاً جعل الأجزاء الغربية والشمالية من فلسطين أقرب في خصائصها المناخية إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط الماطر شتاء والجاف صيفاً بشكل عام. وتستأثر الأجزاء الشرقية والجنوبية بالأجواء الصحراوية خصوصاً ما يتعلق بقلة

---

(70) عفيف البرزي ، مرجع سابق ، ص 11، أ صفية النجار، "حماية الحقوق المائية للفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية"، مؤتمر المياه العربية و تحديات القرن الحادي و العشرين، مركز دراسات المستقبل، أسيوط، 1998 ، ص 217

(71) www.qudsway.com

(72) أ . صفية النجار ، مرجع سابق ، ص 217

الأمطار وزيادة الجفاف.[73] تتراوح الأمطار بين 30 ملـم سـنويا فـي صـحراء النقـب ونحو1100 ملم في السنة في أقصى شمال فلسطين وفى المرتفعات الشرقية وغور الأردن ما بين 100 –400 ملم سنويا.[74] وجيولوجياً يمكن تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق: المنطقـة الأولى وهى غنية بالمياه السطحية والجوفية وتشمل شمال فلسطين الذي يضم بحيرتي الحولـة وطبريا بالإضافة إلى المصادر المائية المحلية وما يصل إليها من المياه الـسورية واللبنانيـة إضافة إلى مياه الأردن وروافده. والمنطقة الثانية التي يطلق عليها إسم "الـضفة الغربيـة " وهى منطقة غنية بالمياه. والمنطقة الثالثة هي الساحل الفلسطيني التي تتمتع بإحتياط جيد نسبياً من المياه الجوفية إلا إن تغذية هذه الموارد تعتمد على الضفة الغربية، أما المنطقـة الأخيـرة فهي النقب وهى منطقة فقيرة مائياً بالرغم من إحتوائها على بعض المياه الجوفيـة، كمـا أن قممها تتمتع بالجفاف طيلة أيام السنة لندرة سقوط الأمطار فالقـسم الـشمالي منهـا نـصف صحراوي أما باقي الأجزاء فصحراوية تماماً علماً بأن هذه المنطقة تشكل حـوالي 44.72 % من إجمالي مساحة فلسطين.[75]

مصادر المياه فى قطاع غزة:

يشكل هذا القطاع شريطاً ساحلياً يتراوح عرضه بين 7 – 12 كلم ويبلغ طوله نحو41 كلم ومساحته نحو360 كلم مربع ويعد من أكثر مناطق العالم كثافةً سكانية، فقد قدر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي عدد سكانه 1.020.813 نسمة يعيش 60% منهم فى المدن ويشكل اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا بعد حرب عام 1948 أكثر من نصف سكان القطاع يضاف إليهم أكثر من 3 ألف يهودي.[76]

جعل الموقع الجغرافي والظروف المناخية من قطاع غزه منطقة تعانى قلة مصادر المياه السطحية فالقطاع يتميز بضآلة تصريف المياه السطحية وقلة المجارى الموسمية (الأودية) وضحآلة مياها، وعلى سبيل المثال هنالك بعض الأودية الموسمية فى المنطقة الوسطي من القطاع أهمها وادى دير البلح وادي بيت حانون وهى جميعها أودية شتوية. يتأثر مناخ القطاع بالتأثيرات المعتدلة للبحر الأبيض المتوسط ذي الأمطار الشتوية نتيجة لهبوب الرياح الجنوبية الغربية العكسية فعلى الرغم من مساحة القطاع الصغيرة، إلاّ أن الأمطار غير موزعة بالتساوي بين المناطق خاصة بين الشمال والجنوب حيث يبلغ المعدل السنوي لسقوط الأمطار

([73]) قسطنطين خمار ، موسوعة فلسطين الجغرافية ، سلسلة كتب فلسطينية ، مركز الابحاث ، 1969 ، ص 185

([74]) نبيل السمان ، المياه وسلام الشرق الأوسط ، مطبعة الجاحظ ، 1999 ، دمشق، ص 147-150

(1) جورج المصري، "حرب المياه في الصراع العربي-الصهيوني"، الوحدة، العدد 76، فبراير 1991، ص 50-51

([2]) www.afaq.com ، البيئة الفلسطينية بين التحديات

أقل من 150 ملم سنوياً فى رفح والجزء الجنوبي، فيما يصل إلى 500 ملم سنوياً شمال مدينة غزة، وبذلك فإن قطاع غزة لا يتلق كميات كبيرة من الأمطار بالنسبة إلى باقي المناطق الفلسطينية، حيث لا تتجاوز نسبة الأمطار 400 ملم توزع إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يتسرب إلى جوف الأرض ويتجمع فى خزان القطاع المائي، القسم الثاني وهوقسم قليل ينساب فوق سطح الأرض حسب الإنحدارات الموجودة والقسم الباقي يتبخر بفعل الحرارة العالية فى القطاع.[77]

تمثل المياه الجوفية في القطاع مصدراً أساسياً للمياه إذ يبلغ طول الخزان الجوفي 50 كلم ويتراوح عرضه بين 8–12 كيلومتر وعمقه 15–130 متراً. ويعتمد القطاع على المياه المستمدة من الخزان المائي الساحلى الذى يتكون من الحجارة الرملية وتقدر كمية المياه المتجددة فيه مابين 30-90 مليون متر مكعب في حين يتم إستخراج أكثر من 120مليون متر مكعب من المياه.[78] يقدر عدد الآبار فى القطاع بنحو1756 بئراً منها 49 بئراً يهودياً عميقة والطاقة الإنتاجية للآبار التابعة للمستوطنات تفوق طاقة الآبار العربية نظراً إلى عمقها الذي يصل إلى مئات الأمتار. تقدر الإحصاءات أن كمية إستهلاك القطاع من المياه يصل إلى 90 مليون متر٣ موزعة إلى 23 مليون متر٣ للشرب و67 مليون متر٣ للزراعة علماً بأن مجمل الأمطار والمياه السطحية والجوفية التي تصل للقطاع لا تزيد عن 50–60 مليون متر٣ سنوياً.[79]

مصادر المياه فى الضفة:

تبلغ مساحة الضفة الغربية لنهر الأردن (بإستثناء أراضى مدينة القدس الشرقية) حوالي 5505 كلم مربع (2130 ميلاً مربعاً) ومعظم هذه المساحة هي مناطق جبلية ذات تربة كلسية ونصف أراضيها صحراوية وشبه صحراوية.[80] ويمكن تقسيم الضفة الغربية إلى أربع مناطق رئيسية هي : وادي الأردن والمنحدرات الشرقية والمرتفعات الوسطى والمناطق شبه الساحلية، يشكل وادي الأردن الحدود الشرقية للضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب، وهو محصور بين نهر الأردن والمنحدرات الشرقية ويتراوح إرتفاعه بين 375 متر تحت سطح البحر و200 متر فوق سطح البحر . ويمثل البحر الميت أعظم منخفض قاري فى العالم، ويبلغ طوله 80 كيلومتر من الشمال إلى الجنوب. أما في الضفة الغربية، فيبلغ إمتداد البحر الميت 32 كيلومتر

---

(1) عبده معروف، التسوية و حرب المياه، دار الحضارة للطباعة والنشر، 1997 ، ص 34

([2]) www.gudsway.com ، مرجع سابق

([3]) د. أحمد سعيد نوفل، مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مؤتمر المياه، أسيوط، 1998، ص495

([4]) www.aafaq.org ، مرجع سابق

ومساحته هناك حوالي 177 كيلومتر مربعاً وعمق مياهه بين 395 و401 متر، وتصل شدة ملوحة مياهه السطحية إلى 290 غراماً للتر وهي أعلى درجة ملوحة بحرية فى العالم، ومصدر مياه البحر الميت نهر الأردن، وجزء صغير منه يأتي من السيول الصغيرة التي تشكلها فيضانات الشتاء فى الجانب الغربي إضافة إلى المياه التي تأتي عبر وادي الموجب و وادي الزرقاء معين فى الشرق. تمتد المنحدرات الشرقية بمحاذاة وادي الأردن ، ويتراوح ارتفاعها بين 200 و800 متر فوق سطح البحر . وتتميز بشدة إنحدارها وكثرة وديانها مثل وادي الباذان فى نابلس ووادي المكوك فى القدس. تشمل المرتفعات الوسطي سلسلة الجبال الممتدة من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها بالإضافة إلى المنحدرات الغربية . ويتراوح إرتفاعها بين 400 متر إلى 1020 متر فوق سطح البحر، حيث أعلى نقطة فى حلحول شمال مدينة الخليل . معظم أنظمة تصريف المياه والوديان فى الضفة الغربية تبدأ من سفوح الجبال وتمتد شرقاً أوغرباً. تقع المناطق شبه الساحلية فى الشمال الغربي للضفة الغربية وتشمل أجزاء من محافظتي جنين وطولكرم. وهي تتميز بسهولها الواسعة التي تتركز فيها زراعة الخضر والمحاصيل الحقلية.[81]

تنقسم أحواض المياه الجوفية إلى ثلاثة أحواض رئيسية وهى ما غدت تعرف بالحوض الغربي أو حوض التمساح، والحوض الشمالي، والحوض الشرقي. يقع الحوض الشرقي كاملاً فى أرض الضفة الغربية وتقدر كمية المياه المتجددة فيه بين 100 –200 مليون متر مكعب.[82] ويضم 6 أحواض مائية صغيرة.

1- حوض بردلا تبلغ مساحته 90 كم2، يتعرض لمعدلات إستنزاف كبيرة يستخرج منه مابين 9-11 مليون متر مكعب ،تتراوح معدلات التغذية مابين 3-6 مليون متر مكعب و بالتالى هناك عجزاً مائياً فى هذا الحوض يبلغ 5.5 مليون متر مكعب.

2- حوض البقعة: يقع جنوب حوض بردلا، تبلغ مساحته 66 كم2 يستخرج منه حوالى 1مليون متر مكعب يتراوح معدل تغذيته مابين 2-3 مليون متر مكعب، بالتالى هناك فائض فى مخزونه يقدر 2.5 مليون متر مكعب .

3- حوض القارعة : تبلغ مساحته 145 كم2 يستخرج منه مابين 9-10 مليون متر مكعب ومعدل تغذيته مابين 10-15 مليون متر مكعب.

([81]) www.qudsway.com، مرجع سابق

([82]) بسام جابر، الياس سلامة وآخرون، مشكلة المياه فى الشرق الأوسط، دراسات قطرية حول الموارد المائية و إستخداماتها، الجزء الأول، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، ص 15

4- حوض فصايل والعوجا : تبلغ مساحته 610 كم2 يستخرج منه مابين 12-13 مليون متر مكعب وتزيد معدل تغذيته مابين 24-40 مليون لتر مكعب .

5- حوض رام ا القدس: تبلغ مساحته 610 كم2 يستخرج منه حوالى 25 مليون متر مكعب ومعدل تغذيته مابين 50-70 مليون متر مكعب.

6- حوض صحراء جنوب القدس/النقب: تبلغ مساحته 510 كم2 يستخرج منه مابين 6.2-6.7مليون مترمكعب ومعدلات التغذية تصل مابين 35-40مليون متر مكعب.

ثانياً: الحوض الغربى، يشكل هذا الحوض وحدة واحدة ويدعى حوض العوجا-التمساح ويمكن تقسيم هذا الحوض الى قسمين:

1- حوض العوجا-التمساح تبلغ مساحته 1300كم2 تقع معظم المساحة فى الضفة الغربية وتمتد داخل إسرائيل بحكم التركيب الجغرافى لذلك تعتمد عليه إسرائيل فى توفير 20% من إستهلاكها من المياه، يضخ هذا الحوض مابين 380-400 مليون متر مكعب بينما يقل معدل التزويد لهذا الحوض لتصل مابين 350-370 مليون متر مكعب، لذلك هناك عجزاً مائياً يصل الى مابين 30-40 مليون متر مكعب.

2-حوض الخليل-بئر السبع :تبلغ مساحته 300كم2 يضخ منه مابين 20-21 مليون متر مكعب ومعدل التغذية حوالى 16.6-21 مليون متر مكعب.

ثالثاً: الأحواض الشمالية-الشرقية تنقسم الى مجموعتين: 1- حوض نابلس-جنين-جلبون ،مساحته 500كم2 تبلغ كمية الماء التى تضخ منه 92-104 مليون متر مكعب، وتتراوح معدلات تغذيته مابين 80-95 مليون متر مكعب، ويلاحظ أن هناك عجزاً مائياً فى هذا الحوض. 2- حوض تعنك-جلبون، يضم تكوينات القدس-بيت لحم-الخليل والأنظمة الثلاث ذات إتصال هيدروليكى تشكل وحدة مائية واحدة وتستغل إسرائيل هذه الأنظمة لخدمة المستوطنات الإسرائيلية.(83)

يوجد بين هذه الأحواض المائية صلات تجعل الإستغلال المفرط لأى منها يؤدى إلى تملح مطرد فيها جميعاً من خلال تسرب مياه البحر من الواجهة الشمالية الغربية إلى الواجهة الجنوبية الشرقية على شكل توغل بطىء ولكنه قابل للإرتداد عن طريق إمدادات المياه العذبة داخل الطبقات الخازنة للمياه التي أفرط فى إستغلالها مما يقوى ضغط المياه داخل هذه الطبقات ويدفع مياه البحرالى التراجع. وإذا كان هذا الخطر يمكن تداركه فهناك خطر لايمكن

---

(83) www.pnic.org.ps ، مرجع سابق

تداركه وهو الخطر الذى تشكله أحزمة المياه المالحة الساكنة التى تحيط بالطبقات الصخرية الخازنة للمياه العذبة فملوحة هذه الأحزمة أعلى من ملوحة مياه البحر، وهى أحزمة تظل ساكنة مادام هناك ضغط كافى فى طبقات المياه العذبة، أما إذا انخفض هذا الضغط نتيجة الإفراط فى السحب سيؤدى ذلك الى تملح شبكة المياه الجوفية بشكل كلى.[84]

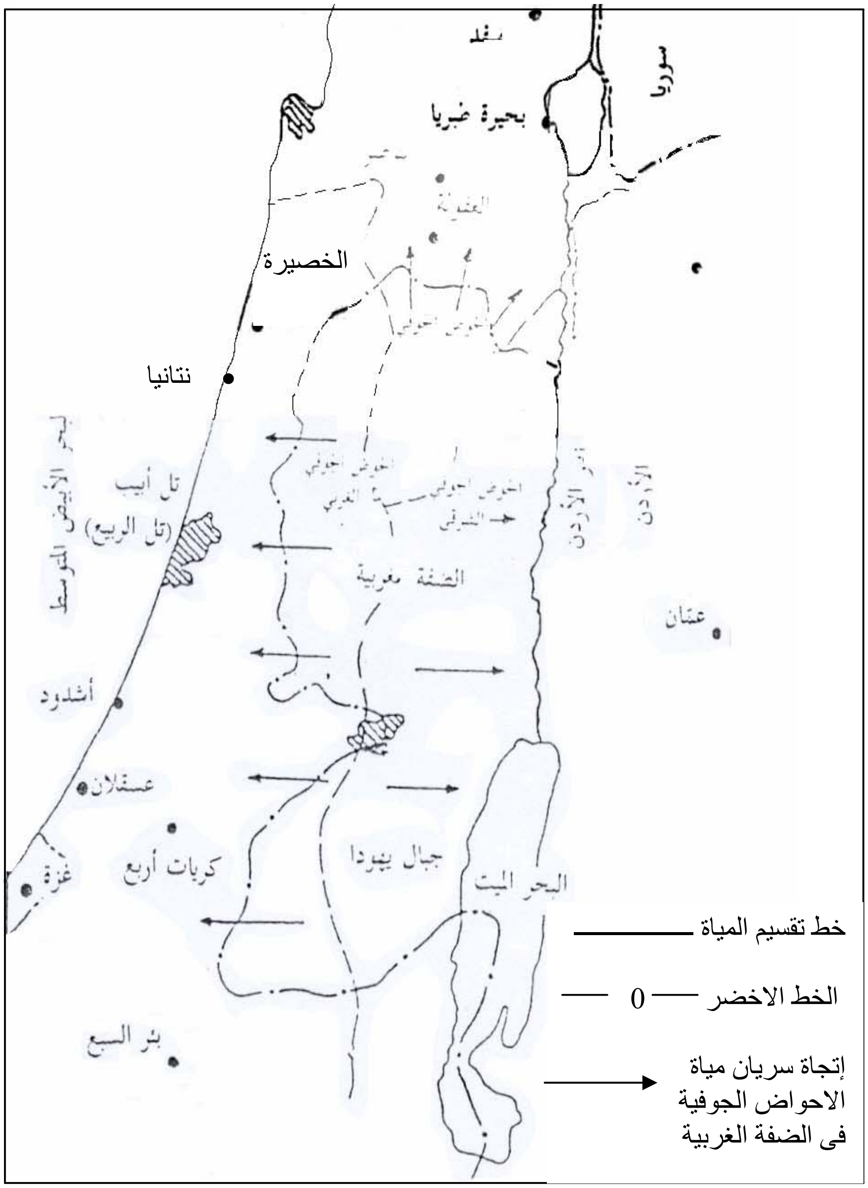
تقدر نسبة الأمطار فى الضفة بنحو2.8 مليار متر مكعب سنوياً، وهى تغذى المجارى المائية بنحو275 مليون متر مكعب لنهري الأردن والعوجا و50 مليون متر مكعب للمجاري الموسمية. ثم تتحول مخزوناً مهماً للمياه الجوفية يقدر بحوالي 625 مليون متر مكعب. وجاء تقرير بعثة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية يؤكد هذه المعلومات ويثبت أن الإحتياط السنوي للمياه فى الضفة يبلغ 600 مليون متر مكعب.[85] كما تشير الكثير من الدراسات والإحصاءات بأن كمية المياه التى تستخدم من قبل الفلسطينيين فى الضفة الغربية

([84]) www.asharqalarabi.org، مرجع سابق

([85]) طارق المجذوب ، لا احد يشرب: مشاريع المياه فى استراتيجية إسرائيل ، رياض للكتب و النشر ، بيروت ، 1998 ، ص 152

خريطة رقم (2-1)

إنسياب مياه الضفه الغربية حسب المصادر الإسرائيلية



المصدر : طارق المجذوب ، مرجع سابق ، ص 153

جدول (2-1)

الفرق فى إستهلاك المياه بين إسرائيل وفلسطين

	فى الضفة والقطاع	فى إسرائيل	التناسب بين الطرفين
عدد السكان	2.890.631	5.1	%56 ـ %100
الناتج القومي الإجمالي (مليون متر) سنويا	4.435	63.240	%7-%100
معدل دخل الفرد (دولار فى السنة)	1720	12170	%14-%100
الناتج المحلى الأجمالى(مليون دولار) سنويا	2.650	64.510	%1.4-%100
الاستهلاك الأجمالى للمياه (مليون متر مكعب سنويا)	210	1.754	%12-%100
مياه الري	154	1.238	%12-%100
الاستهلاك المنزلي (مليون متر مكعب)	70	536	1000%13
الاستهلاك الصناعي (مليون م3)	10	106	%9 ـ %100
استهلاك المياه للفرد (متر مكعب سنويا)	118	375	%31 ـ %100

المصدر :- www.aafaq.org ، البيئة الفلسطينية بين تحديات

تبلغ 128 مليون متر مكعب سنوياً وتشمل هذه الكمية المياه المستخرجة من الآبار التى تقدر بحوالي 65 مليون متر مكعب حسب إحصائيات الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطيني.[86]

إسرائيل:

تبلغ مساحة إسرائيل حوالي 20.856 كلم^2 ، حوالى 50% من هذه الأراضى قاحلة وغير مأهولة، ويعيش غالبية سكانها البالغ عددهم عام 2000 حوالي 5.1 مليون نسمة في شريط

(86) www.palestinedata.info ، استهلاك المياه فى فلسطين.

ضيق هو سهل ساحلي عرضه بين 20-30 كيلومتر وطوله نحو200كيلومتر. ويقع داخل هذا الشريط أكثر من نصف مصادر إسرائيل المائية في شكل أحواض جوفيه. ونظراً إلى طبيعة المنطقة الطوبوغرافية إذ تحيط بها الهضاب فهي تستقبل مياه الصرف المنزلية والصناعية التي تتسرب أحياناً إلى خارج الحدود.(87)

تعتبر إسرائيل بلاد الإنتقال من الشرق المطير إلى الصحراء يحدها البحر الأبيض المتوسط من الغرب والأخدود السورى- الأفريقى من الشرق وداخل هذا الأخدود يتدفق نهر الأردن إلى بحيرة طبريا ومنه إلى البحر الميت . يشكل السهل الساحلي الممتد على طول شاطئ البحر والسهل الممتد على طول الأخدود الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية للدولة.(88)

تتراوح كميات الأمطار التي تهطل بين 900-1000 ملم في السنة على الساحل الشمالي وبين 40 ملم في إيلات . وهي تستفيد من الأمطار بمعدل 40 مليون متر مكعب سنوياً يذهب منها 15 مليون متر مكعب للشرب و15 مليون متر مكعب للري والباقي مياه مالحة وتحصل من المياه الجوفية على 1240 مليون متر مكعب منها 1205 مليون متر مكعب صالحة للشرب و15 مليون متر مكعب للري والباقي مياه مالحة . ولكنها تحصل بالقوة منذ 1967 على حوالي 900 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية بينما لا تسمح بسوى 120 مليون متر مكعب للفلسطينيين ، وتسحب أيضاً 620 مليون متر مكعب سنوياً من مياه الأردن. ولقد إرتفع استهلاكها للمياه من 350 مليون متر مكعب سنوياً عام 1949 الى 1904 مليون متر مكعب عام 1994 ومن المتوقع أن يكون قد إرتفع إستهلاكها السنوي من المياه لتصل الى 2039 مليون متر مكعب في نهاية القرن الماضي بسبب تدفق المهاجرين وإستهلاك معظم مياه الري.(89)

المبحث الثالث

المياه في الأردن:

تبلغ مساحة الأردن نحو89.000 كلم2. تقع معظم مساحة الأردن ضمن المناخ الجاف وشبه الجاف وتهطل الأمطار موسمياً بصورة متغيرة في الشدة والكمية والتوزيع الزماني والمكاني ونظراً للموقع الجغرافي الأردني بين دائرتي عرض 29.5 و32,5 شمالاً وخطي طول 33 و39.5 شرقاً فإنها تتميز بمناخ صحراوي جعلها من البلدان ذات الموارد المائية المحدودة

(87) www.qudsway.com فلسطين – تحت الاحتلال

(88) اليشع كالي ، المياه والسلام ، ص 67

(89) أحمد سعيد نوفل ، "مشستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط" ، مؤتمر المياه ، مرجع سابق ، ص 494

بسبب عدم إنتظام مواسم سقوط الأمطار ، كما يقدر التبخر بحـوالي 29.2 % مـن الميـاه المتساقطة في حين أن ما نسبته 7.8% يتحول إلى فيضانات أو تسرب إلـى جـوف الأرض لتغذية المياه الجوفية . وتنقسم جغرافياً على النحو التالى:

- سهل الغور ووادى عربة الواقعان في الأخدود السوري- الأفريقي يتروواح إنخفاض الغور عن سطح الأرض بين 200متر -400متر ويتروواح إنخفاض وادى عربة بين صـفر - 400متر.
- الهضاب الشرقية المجاورة للسهول، وترتفع فوق سطح البحر أكثر من 1000متر.
- الصحراء الشرقية التي تغطى نحو80% من مساحة الأردن.

تمتد الحدود الأردنية- الإسرائيلية المشتركة مساحة 350 كيلومتر تقريبا، وتمر كلهـا عبـر مصادر مائية مشتركة، نهر اليرموك، نهر الأردن، البحر الميـت، وادى عربـة ، والبحـر الأحمر.[90]

المياه في الأردن لها منشآن رئيسيان، وهما الأمطار التي تهطل داخل حدود الأردن وتـصب في بحيرات أو قيعان أو ترفد المياه الجوفية داخل حدود الأردن. وتشمل هذه المصادر معظـم الأودية والينابيع. أما المنشأ الآخر فهو الذي تهطل أمطاره خارج حدود الأردن في شكل أنهار أو أودية أو داخل الطبقات، وليس هناك مياه رئيسية تهطل في الأردن وتجرى إلى دول أخرى تشكل أنهار أو أودية، بل توجد كمية كبيره نسبياً من المياه الجوفية تجرى في طبقـات تمتـد خارج حدود الأردن الشرقية وخاصة السعودية.[91] أهم الأنهار التي تجرى في الأردن هـي نهر اليرموك ونهر الأردن.

مصادر المياه فى الأردن:

تأتى المياه الى الأردن عبر مصدرين: الأول المياه السطحية والينابيع والوديان. وثانياً المياه الجوفية، يقدر المصدر الأول ب750 مليون متر مكعب سنوياً لا يستغل منها سوى 220 مليون متر مكعب سنوياً. يعتبر نهر الأردن أهم هذه المصادر.الذي ينبع من منطقة جبل الشيخ كنتيجة طبيعية لذوبان الثلوج.[92] تقدر مساحة حوض نهر الأردن بـ43.535 كم2 تضم المنطقة الممتدة من جنوب لبنان حتى منتصف وادى عربة، وهى منطقة تضم أقاليم مناخية مختلفة مابين مناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوى . يمتاز نهر الأردن بشدة

(90) اليشع كالي ، مرجع سابق ، ص 55

(91) غسان دمشقية ، أزمة المياه في الصراع في المنطقة العربية ، دمشق ، 1994 ، ص 50

(92) د. نبيل السمان ، مرجع سابق ، ص 140

الجريان والتقلب الشديد فى تصريف المياه التى تصل أحياناً إلى 60 متر مكعب فى الثانية فى منتصف الشتاء وتتدني إلى 5 متر مكعب فى الثانية، يتراوح عرض النهر بين 20- 30 متر. يبلغ طول نهر الأردن وروافده حوالى 252 كم وتقدر كمية المياه فى النهر ب1880 مليون متر مكعب تقريبا.(93)

يتكون نهر الأردن من إتحاد نهر الحاصبانى وروافده نهر يغيث مع مجرى نهر الدان ونهر بانياس بعد إتحادهما بمسافة 1.5 كم. يمر نهر الأردن عبر بحيرة طبريا ثم يلتقى بعد خروجه منها بنهر اليرموك وذلك بعد أن يقطع 8 كم جنوبي بحيرة طبريا، وللنهر أربعة روافد رئيسية هي :

نهر اليرموك: وهو أكبر روافد نهر الأردن، تقدر مساحة حوضه ب 6800 كم^2، ويبلغ معدل التصريف السنوى له عند منطقة العدسية 450 مليون متر مكعب ينبع هذا النهر من حوران ويصب فى نهر الأردن على بعد 10كم جنوب طبريا، يبلغ طوله حوالى 56 كم منها 47 كم فى الأراضى السورية .

نهر الحاصبانى: سمى نهر الحاصبانى نسبةً إلى بلدة حاصبيا وهو يبعد عن الأراضى الفلسطينية حوالى 48كم وتفصل نهر الحاصبانى عن نهر الليطانى حافة ضيقة حوالى 5 كم. والحاصبانى نهر جاف فى مجراه الأعلى ويصبح نهراً دائماً عند بلدة حاصبيا على مسافة 19كم من فلسطين حيث يبلغ إتساع مجراه 15متر.(94) ينبع نهر الحاصبانى من نبع الحصانى عند سفوح جبل حرمون فى وادي التيم الذي يتخذه مجرى له قبل أن يصل إلى منخفض الحولة فى فلسطين حيث يرفد نهر الأردن الذي يصب فى البحر الميت. يبلغ طوله فى لبنان 21كلم وتصب فيه عدة روافد شتوية صغيرة أهمها نهر جاج والوزانى اللاذان ينبعان من جبل الشيخ ومعدل التصريف السنوي لنهر الحاصبانى يصل إلى 160مليون متر مكعب.(95)

نهر الدان: أحد روافد نهر الأردن الرئيسية ، ينبع من الجانب الغربى من بن القاصى على بعد 5كم إلى الغرب من بلدة بانياس السورية بالقرب من مزرعة النخيلة ويجرى جنوباً حتى يلتقى بنهر بانياس، يتغذى بثلوج جبل الشيخ الذائبة، يبلغ معدل تصريفه السنوى من المياه 255 مليون متر مكعب ولا تتعدى الملوحة فيه 10ملغ فى اللتر الواحد.

نهر بانياس: سمى كذلك نسبة الى موقع بانياس عند بداية التقاء الحدود اللبنانية بالحدود السورية وهو ينبع من كهف بانياس عند حافة جبل الشيخ فى سوريا، ويجرى فى الأراضي

(93) www.asharqalarabi.org، مصدر سابق

(94) www.asharqalarabi.org ، مرجع سابق

(95) عبده معروف، مرجع سابق ، ص 136

السورية مسافة تقارب 2كم قبل دخوله فلسطين، يبلغ طوله 9كم وله عدة روافد مثل وادى العسل و وادى الخشابى و وادى زاري، يبلغ إتساع قناة هذا النهر نحو20متر ويبلغ معدل تصريفه السنوى نحو1.7 متر مكعب فى الثانية.[96]

جدول رقم (2-2)

مصادر المياه فى حوض نهر الأردن (ملايين الأمتار المكعبة)

الكمية	المصدر
270	نهر الدان
125	نهر بانياس
125	نهر الحاصبانى
140	روافد نهر الأردن شمال بحيرة طبريا
220	روافد بحيرة طبريا
70	امطار تهطل فوق بحيرة طبريا
450	نهر اليرموك
200	اودية ترفد نهر الأردن جنوب بحيرة
280	تبخر من بحيرة طبريا
1320	مجموع ما يجرى فى نهر الأردن

* المصدر: **www.pnic.org.ps** ، مرجع سابق

يبلغ إجمالى إستهلاك الأردن من المياه سنوياً ما يعادل 780 مليون متر مكعب للرى والأغراض الزراعية . ويحصل على 49% مما يستهلك من نهر الأردن وروافده وعلى 51% من الأمطار والمياه الجوفية .أما معدل الأمطار التى تهطل على الأردن سنوياً فتقدر بحوالى 8500 مليون متر مكعب يتبقى منها بعد التبخر حوالى 1120 مليون متر مكعب يستهلك للشرب 245 مليون متر مكعب وينساب 875 مليون متر مكعب إنسياباً سطحياً يذهب نصفها إلى نهر اليرموك.

إرتفعت إحتياجات الأردن من المياه فى عام 2000 الى 1257 مليون متر مكعب بحيث أصبح العجز 25% من إستهلاكها السنوى من المياه ، ويتوقع أن يصل العجز المائى فى عام 2010 الى 553 مليون متر مكعب. علماً بأن حصة المواطن الأردنى من المياه سنوياً تعتبر من أقل

---

(96) www.asharqalarabi.org ، مرجع سابق

الحصص فى العالم حيث تبلغ 230 متر مكعب حيث يعتبر الأردن مـن أكثـر دول الـشرق الأوسط معاناة من ندرة المياة.[97]

المبحث الرابع

المياه في سوريا:

تبلغ مساحة سوريا 180.185كلم2، ويبلغ عدد السكان حسب إحصائية عام 1999م 17مليون نسمة. تتمتع سوريا بمناخ متوسط معتدل تتميز به الفصول الأربعة ويبلغ معدل درجة الحرارة في الصيف 32 درجة وفى الشتاء 10 درجات وفي الربيع 22 درجة فهرنهايت. فهي تعتبـر بلد شبه صحراوى لقلة الأمطار التي تسقط عليـه. تنقسم الموارد المائية في سـوريا إلـى أربعة أنواع: مياه الأمطار 45825 مليون متر3 ،مياه الأنهار 9 مليارات م٣ وتعتمـد اساساً على ثلاثة مصادر : مياه نهر الفرات ، والثانى مياه نهر العاص ونهر اليرمـوك قبـل الإحتلال الإسرائيلى للجولان وبعض الأنهار الصغيره مثل نهر بردى. يعتبر نهر العاص أحد المصادر المهمة للمياه في شمال سوريا حيث ينبع هذا النهر من لبنان ويتجه شمالاً لمسافة 60 كيلومتراً ويمر بمدينتى حمص وحماة ويتجه إلى الشمال

الغربى حيث يدخل لواء الأسكندرون ويجرى في لواء الأسكندرون لمسافة 50 كيلـومتراً ثـم يصب في البحر المتوسط، والنسبة المئوية لإستخدام مياهه كالتالى: لبنان 12 بالمئه، وسـوريا 63 بالمئه، وتركيا 25 بالمئه ويبلغ متوسط إيراد النهر 800 مليون متر مكعب في السنة.[98]

أما المياه الجوفية فهى أحد أهم مصادر المياه في ظل ظروف المياه الصعبة، ويبلغ الوارد من المياه الجوفية السورية حوالي 2 مليار متر مكعب سنوياً أى ما يقارب 19 بالمئه من واردات سوريا، فسوريا لا تقلق من أمر المياه الجوفية في الشمال لأن إنحدار الأرضى من الشمال إلى الجنوب جيولوجياً يجعل المياه الجوفية الحدودية بإتجاه سوريا ما عدا جزء من المياه الجوفيـة المحاذية لنهر العاص على الحدود التركية السورية عند لواء الإسكندرون. وأخيـراً الينـابيع وتقدر حوالى 3.5 مليار متر مكعب. أن الموارد المائية السورية مستهلكة بنسبة مرتفعة وهى تقارب حدودها القصوى بإستثناء حوضي الساحل والفرات اللذان لم يـستثمرا بعـد بـصورة كاملة.[99]

([97]) د. احمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص 494

(98) د. عبد الحفيظ بلعربي ود. غالب عوض صالح " اقتصاديات المياه–المشكلة والآفاق"، مؤتمر المياه، مرجع سابق، ص 911

(1) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 99

يبلغ متوسط المياه المتجددة في سوريا سنوياً سطحية وجوفية حوالي 9.919 مليار متر^3 بدون حساب كمية مياه دجلة والفرات . وتبلغ الموارد السطحية 4.296 مليار م^٣ أما الجوفية فهـي 5.633 مليار م^٣. وبلغت واردات نهر الفرات عند دخوله الأراضي السورية ب31.4 مليار م^3 سنويا قبل بناء سد أتاتورك وقد منح الإتفاق السوري - التركي لسورية 500 متر^٣ في الثانية عند الحدود السورية أي ما يقارب 42 % من الكمية الداخلة التي تقدر 6.6 مليار م سـنويا لسوريا.[(100)]

مصادر المياه فى هضبة الجولان :

تقع هضبة الجولان فى الزاوية الجنوبية الغربية من سوريا وهى تمتد مسافة 80 كلم تقريباً من جبل الشيخ حتى الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية على شريط ضيق لا يتجاوز أقصى عرض له 25 كلم وتبلغ مساحته الإجمالية 1860 كلم٢.[(101)] تذخر تضاريس الجولان بعدد وافر من الجبال والمرتفعات الوعرة، ويتزايد إرتفاعها كلما إتجهنا شمالاً وشرقاً ويصل أعلى إرتفاع لها إلى نحو2814 متراً فوق سطح البحر فى حين أن أقصى إنخفاض لها عند شواطئ بحيرة طبرية يصل إلى نحو210 مترا.تقسم هيدرولوجيا الى حوضين مائيين، أحدهما مساحته 950 كم2 ينتهي فى بحيرة طبريا والآخر مساحته 200كم^2 ويصب فى وادى الرقاد.[(102)]

تتمتع هضبة الجولان بمناخات محلية عديدة على رغم صغر مساحتها، وقد ساعد ذلك على تساقط الأمطار فيه خريفاً وشتاء بنسب متفاوتة لا تعرفها الدول المجاورة، فهي تمتاز

بغزارة أمطارها خاصة فى فصل الشتاء وتتزايد الأمطار مع تزايد إرتفاع الهضبة بإتجاه الشرق والشمال بسبب تضاريسها وإمتدادها المعترض للرياح الغربية الممطرة بغزارة وتتوزع الأمطار على النحو التالي:

- القنيطرة كمية الأمطار : 800 – 1000 ملم الإرتفاع 941 متر
- الخشنية كمية الأمطار: 600 – 800 ملم الإرتفاع 760 متر
- فيق كمية الأمطار : 330 - 450 ملم الإرتفاع 330 متر

---

(100) سامر مخيمر وخالد حجازي ازمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 209، الكويت، 1996 ، ص 100

(101) www.asharqalarabi.org ، مرجع سابق

(102) فتحي على حسين ، المياه و أوراق اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، 1997 ، ص 25

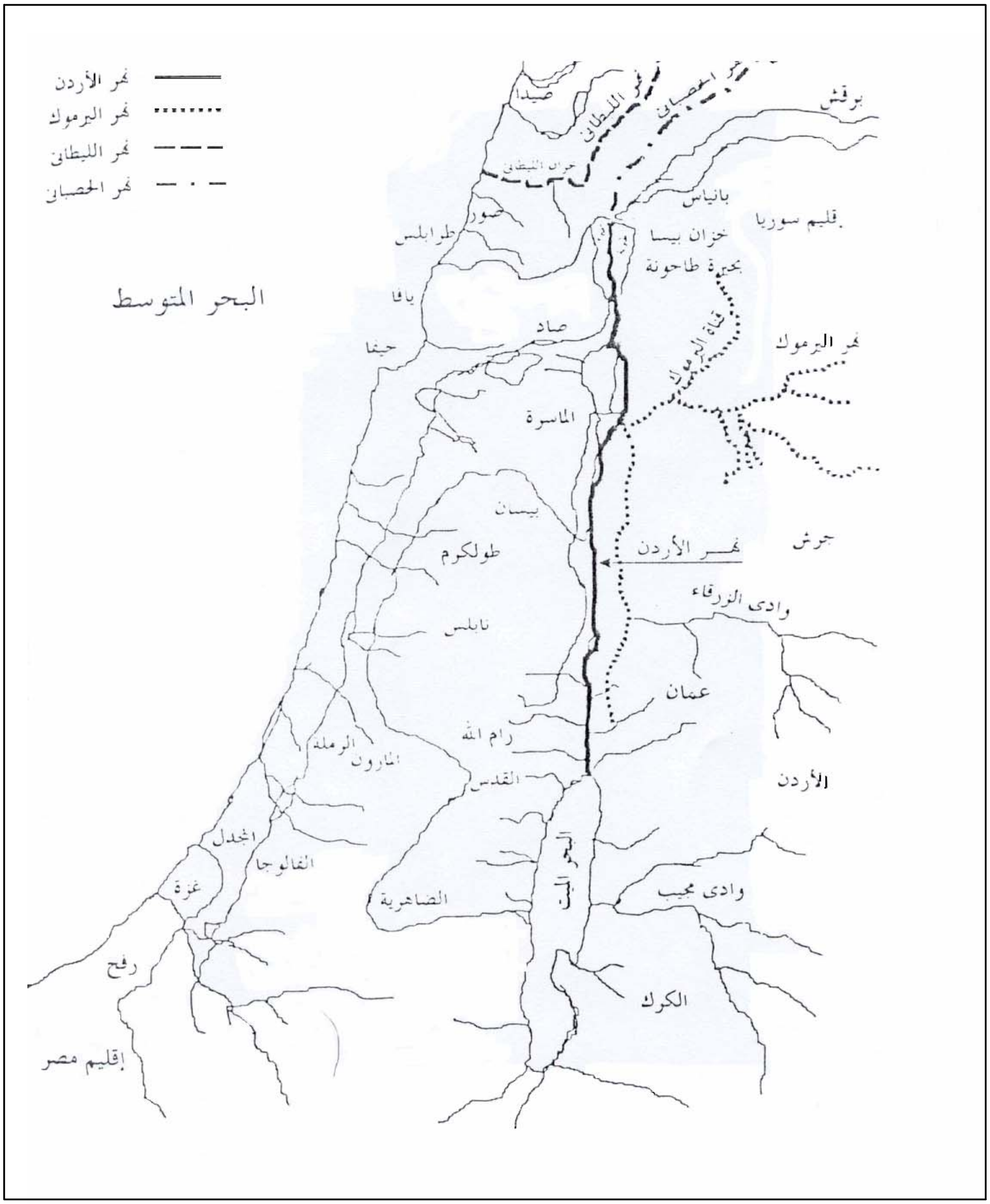
يساعد التركيب الجيولوجي لتربة الجولان وغزارة الأمطار على تخزين المياه فى جوف الأرض. ولهذا فإن هضبة الجولان غنية بالمياه الجوفية والينابيع التي تتجه لتشكل روافد رئيسية لنهر الأردن وبحيرة طبريا وبحيرة مسعدة.[103]

---

(103) عبده معروف، مرجع سابق ،ص 123

خريطة رقم (2-2)

أنهار الأردن والحصباني والليطاني واليرموك



المصدر: د. محمود أبوزيد، مرجع، ص 132

المبحث الخامس

المياه في لبنان

تبلغ مساحة لبنان 10,452 كلم2.[104] وعدد سكانه 3,562,000 مليـون نـسمة حتـى عـام 2000م.[105] موزعة هذه المساحة على الوحدات الجغرافية التالية:

- السهل الساحلى: رقعة تمتد على طول الدولة، يتراوح عرضها بـين 10 كيلـومتر فـي الشمال وصفر في عدد من الأماكن التي يتصل الجبل فيها بالساحل.
- جبل لبنان: يتداخل في الجنوب مع الجليل الأعلى في إسرائيل، ويبلغ في الشمال أقـصى إرتفاع له (3088متراً).
- البقاع: إستمرار لسهل الحولة الإسرائيلى، يتراوح عرضه بين 5-20كيلومتر. ونظراً إلى كونه منبسطاً بصورة كاملة فهوالمنطقة الزراعية الأساسية في الدولة.
- الجبال المواجهة للبنان: يصل إرتفاعها في جبل الشيخ إلى 2814 متراً.[106]
- يتمتع لبنان بغناه بالثروة المائية من ينابيع ومياه جوفيه وأنهار وبعض البـرك الطبيعيـة والبحيرات الإصطناعية وذلك بسبب موقعه المتميز على البحر المتوسط وتعرضه للرياح الغربية الممطرة. فضلاً عن تربته الكلسية الماصة التي تساعده على إختزان كميات كبيره من المياه، بالأضافه إلى جباله العالية التي تساهم في تكثيف بخار الماء وهطول الأمطـار الغزيرة التي تمد الينابيع والأنهار بقسط وافر من المياه وكذلك تراكم الثلوج على جبالـه لفترة طويلة من السنة.[107]

أكثر الأنهار الساحلية موجودة في القسم الشمالى من لبنان وتندر في الجنوب وهي من الشمال إلى الجنوب، نهر الكبير – نهر أسطوانة – نهر عرقة – النهر البارد – نهـر أبـو علـى –

---

(104) اليشع كالي، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1991 ، ص 63

(105) صاحب الربيعي، الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، دار الحصاد، دمشق، 2000، ص 122

(106) اليشع كالي، مرجع سابق ، ص 63

(107) د . غادة عفت ناجي ، " الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية " ،مؤتمر المياه ، مرجع سابق ، ص 418

قاديستا – نهر الجوف – نهر إبراهيم – نهر الكلب – نهر بيروت – نهـر الـدامور – نهـر الأولى – نهر الزهرانى – نهر العاص.

مصادر المياه فى لبنان:

يعتبر لبنان من البلدان الغنية بالموارد المائية فموقعه على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط فى مهب الرياح الغربية الرطبة، وإرتفاع جباله، جعلاه يستأثر بنصيب كبير من مياه الأمطار خلال فصل الشتاء وطبيعة أرضه المسامية تساعد على تخزين قسم كبير من مياه الأمطار والثلوج الذائبة فى جوف الأرض . تقدر كمية المياه السطحية الجارية على الأرض اللبنانية والمتسربة إلى باطنها ب 4800 مليون متر3 موزعة كما يلي:

مياه سطحية جارية من الأنهار والأودية وتأتى من هطول الأمطار وذوبان الثلوج ومن مياه الينابيع التي تتفجر من باطن الأرض (المياه الجوفية). إن التداخل بين المياه السطحية والجوفية معقد والمعرفة الكاملة بهذا التوزيع وهذا التداخل غير متاحة حاليا، لكن الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للإنماء لحساب الحكومة اللبنانية قدرت الحجم الإجمالي للمياه الجوفية ب 3000 مليون متر مكعب، كما أن معظم المياه الجوفية موجودة فى منطقة جنوب لبنان . أما المياه السطحية ففي لبنان 15 نهراً منها 12 نهراً ساحلياً و3 أنهار داخلية. تنبع الأنهار الساحلية من الجانب الغربي لسلسلة جبال لبنان الغربية وتجرى فى أودية ضيقة تتجه غرباً لتصب فى البحر وهى قصيرة المجرى أطولها نهر الكبير الذي لا يتجاوز طوله 60 كلم وهى شديدة الإنحدار ضحلة القاع وعرة الجوانب وتمتلئ بالمياه فى الشتاء مع سقوط الأمطار وذوبان الثلوج وتشح فيها المياه فى نهاية فترة الجفاف لتتغذى من المياه الجوفية الخارجة من الينابيع.(108)

نهر العاص : ينبع هذا النهر من نبع البوة شمالي بعلبك ومن نبع الزهراء جنوب الموصل وهما من أهم ينابيع لبنان وأكثرها انتظاماً . يجرى نهر العاصي شمالاً مساحة 46 كلم فى الأراضي اللبنانية قبل أن يدخل سوريا ويمر فى حمص ومنطقة الغاب ثم يصب فى خليج السويدية على الساحل السوري.(109)

الروافد اللبنانية لنهر الأردن(الحاصبانى والوزانى):

نهر الحاصباني (قد تمت الإشارة إليه سابقاً(، أما نهر الوزانى فهو نهر صغير ينطلق من قرية الوزان الحدودية التى تبعد نحو4 كلم من الحدود اللبنانية – الإسرائيلية(الأراضي

---

(108) غسان دمشقية، أزمة المياه و الصراع فى المنطقة العربية ، الأهالي، دمشق ، 1994،ص 53

(109) المرجع السابق،ص 54

المحتلة) ثم يدخل أراضي شمال إسرائيل ويبلغ طوله 17 كم.[110] ويصب الوزانى فى نهر الحاصبانى قبل أن يدخل الى إسرائيل حيث يصب فى بحيرة طبرية التى تعتبر الخزان الرئيسى للمياه العذبة فى إسرائيل.

نهر الليطانى :

يعتبر أطول وأهم الأنهار اللبنانية فهو لبنانى منبعاً ومصباً حيث يتكون هذا النهر من عدة ينابيع متفرعة تدعى فى مجملها نبع العليق تقع عند نقطة على نحو25 كلم شمال بلدة رياق غرب مدينة بعلبك على علو ألف متر من فوق سطح البحر ويصب فى البحر المتوسط شمال مدينة صور حيث يسمى هناك نهر القاسمية. تبلغ مساحة حوض الليطانى 2170 كلم٢ يقع 80% منها على إرتفاع 800 متر وتهطل الأمطار فى السنة بمتوسط 770 ملم وهذا المتوسط يختلف من موقع إلى آخر من الحوض ذاته. فعند قمم السلسلة يتخطى المعدل السنوي 1500 ملم حيث أنه يتدنى فى المنطقة الشمالية الشرقية للحوض إلى نحو450 ملم ويقترب من 700 ملم على الساحل حيث المصب ويمكن القول أن تصريف نهر الليطانى يتكون من مجموع الجريان السطحي مضافاً إليه تصريف الينابيع والروافد المستديمة والموسمية وتسهم المياه الجوفية بنحو ثلث تصريف النهر وهى العامل الأساسي فى جريان النهر عندما تنحبس الأمطار خلال ستة اشهر من السنة.[111]

يقدر معدل التدفق الطبيعي لليطانى بنحو920 مليون متر مكعب فى السنة حيث يتراوح معدله الطويل الأمد (بإحتساب عناصر التبخر) بين 750-800 مليون مترمكعب . أما معدله الحالي يتراوح بين 600 – 700 مليون متر مكعب فى السنة. ومياه الليطانى تتميز بعذوبتها إذ لا تزيد ملوحتها فى المعدل عن 320 جزء من المليون. وتختلف كمية المياه التي يصرفها نهر الليطانى فى السنة الواحدة بين موقع وآخر على طول مجراه.[112]

الميزانية المائية اللبنانية:

تبلغ الحاجة اللبنانية للمياه فى الوقت الحاضر 1087 مليون متر مكعب موزعة كمايلى: 368 مليون متر مكعب للشرب والحاجات المنزلية 50 مليون متر مكعب للصناعة 669 مليون متر مكعب للري، وهى تفوق إمكانات سنة جافة إذا أخذنا فى الحسبان كميات المياه المهدرة. أما فى عام 2025 يتوقع أن تبلغ الحاجة 2340 مليار متر مكعب موزعة كمايلى:

([110]) المرجع السابق ، ص 137

([111]) طارق المجذوب ، مرجع سابق ،ص 65

([112])طارق المجذوب ،المرجع السابق ،ص 68

900 مليون متر مكعب للشرب والحاجات المنزلية و240 مليون مترمكعب للصناعة و1200 مليون متر مكعب للري وهى تفوق إمكانات سنة عادية مع نسبة هدر 20%. ويمكن إستخلاص أن كمية المياه المستعملة تبلغ 1087 مليون متر مكعب وتذهب هدراً فى البحر 1600 مليون متر مكعب.[113]

المبحث السادس

المياه فى مصر

تعتمد الحياة فى مصر بصفة أساسية على مياه النيل الذي تتدفق مياهه من خارج مصر. ويأتي حوالي 85% من مياه النيل من إثيوبيا عن طريق النيل الأزرق و15% من شبكة النيل الأبيض. تشير مختلف التقديرات والأرقام الصادرة عن وزارة الري المصرية إلى أن متوسط الإيراد السنوي لنهر النيل وصل إلى حوالي 84 مليار م^3 سنوياً يبلغ نصيب مصر حوالي 55 مليار م^3 طبقاً للإتفاق الموقع مع الحكومة السودانية عام 1959. ويمثل هذا الإيراد المصدر الرئيسى للمياه فى مصر حيث يزودها بما يزيد عن 95% من ميزانيتها المائية.[114] وقد حددت الإتفاقية توزيع إيراد النهر عند أسوان الذي تم تقديره بحوالي 84 مليار م سنوياً هي فى الواقع المتوسط الحسابي لهذا الإيراد خلال الأعوام 1900– 1959 بإضافة 14.5 مليار للإيراد الذي كان يحصل عليه السودان وهو 4مليار م سنوياً ليصبح نصيبها 18.5 مليار م كذلك أضيف إلى إيراد مصر الذي كان يبلغ 48 مليار م – 7.5 مليار متر ليصبح نصيبها 55.5 مليار م وقدرت الفاقد المائي بالتبخر والتسرب بالعشرة مليارات م الباقية.[115]

تتمثل مصادر العرض المائي غير نهر النيل فى المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي المعاد إستخدامها، ومياه الصرف الصحي المعالجة ومياه الأمطار.المياه الجوفية تشغل المرتبة الثانية من حيث الأهمية كمصدر من المصادر الطبيعية فى مصر بعد مياه نهر النيل، وتقدر إجمالي المياه الجوفية المستخدمة حاليا بحوالي 2.6 مليار م.ومياه الصرف الزراعي المعاد

([113]) بسام جابر، الياس سلامة وآخرون، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 15

([114]) د. ثناء إبراهيم خليفة و د. أشرف كمال عباس، " مشكلة المياه فى مصر بين الحاضر و المستقبل" مؤتمر المياه أسيوط، مرجع سابق، ص 763.

([115]) د. ضياء الدين القوصى،"إدارة المياه فى مصر الأهداف و التحديات"، مؤتمر المياه أسيوط، مرجع سابق ، ص 788

إستخدامها بحوالي 3.6 مليار م وتعتبر مصدراً لا يستهان به للموارد الإروائية فى مصر رغم أن هذا المصدر لا يعتبر مستقلاً بذاته بل يعتمد أساساً على إعادة إستخدام الماء الذي تم التخلص منه لزيادته عن حاجة النبات. أما مياه الصرف المعالجة فتستخدم منذ أكثر من 60 عاما فى ري الأراضي وتقدر كمية المياه المستخدمة منها سنوياً حوالي 1.2 مليار م^3 .كما تقدر مياه الأمطار بحوالي 1.43 مليار م^3 سنوياً تستخدم لري بعض المساحات كما يسهم فى تغذية الخزان الجوفي وغسل التربة، وتعتبر مياه الأمطار من المصادر المائية الهامة التي يمكن الإعتماد عليها فى رى بعض المحاصيل الشتوية وتتميز هذه الأمطار بعدم الإنتظام مكانياً وزمانياً.(116)

بالنسبة لإحتياجات مصر من مياه النيل فى المستقبل فإن الدراسات تؤكد أن مصر ستكون فى حاجة إلى 64.5 مليار م3 بفرض نفس المساحة المزروعة حيث تعتمد 99% من الرقعة الزراعية فى مصر على الري من مياه النيل.(117) أما فى حالة إستصلاح أراضى جديدة فستكون فى حاجة إلى زيادة 8.8 مليار متر مكعب كما يوضح الجدولين أدناه.

جدول رقم (2-3)

الإستخدامات الحالية للموارد المائية فى مصر

الإستخدام	كمية المياه(مليار متر مكعب)	%
القطاع الزراعي	50.0	80.6
القطاع الصناعي	4.7	7.6
القطاع المنزلي	3.3	5.3
الملاحة ، الكهرباء والموازنات	4.0	6.5
الإجمالي	62.0	100

- ***المصدر: د. ثناء إبراهيم خليفة ود. اشرف كمال عباس،مرجع سابق، ص*** 774

(116) د. ثناء إبراهيم خليفة ود. اشرف كمال عباس، مرجع سابق ص 766 - 767

(117) www.emoe.org ، موقف المياه فى مصر و السودان

جدول رقم (2-4)

الإستخدامات المستقبلية للموارد المائية فى مصر حتى عام 2005

الإستخدام	كمية المياه(مليار متر مكعب)	%
القطاع الزراعى	**50.0**	**68.6**
القطاع الصناعى	**5.0**	**6.86**
القطاع المنزلى	**5.1**	**6.99**
الملاحة الكهرباء والموازنات	**4.0**	**5.48**
الأراضي الجديدة المستصلحة	**8.8**	**12.07**
الاجمالى	72.9	100

- ***المصدر: المرجع السابق، ص 774***

نخلص من نهاية هذا السرد أهمية المصادر المائية لهذه الدول في الشرب و الصحة والزراعة والصناعة وأغراض أخرى. والإحتياجات المتزايدة إليها التي لا تفي بإحتياجات بعضها ناهيك عن الأطماع والسيطرة الإسرائيلية على هذه المصادر التي سيتناولها الباحث في الفصل القادم التي تحول دون البحث في كيفية العمل على زيادة الموارد المائية.

فمن البديهي أن زيادة السكان سوف تنعكس على زيادة الطلب على الماء خاصةً بسبب التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى تحول معظـم المجتمعـات إلـى مجتمعـات إستهلاكية، وبالتالي فإن النمو السريع سوف يؤدي للضغط على الموارد المائية وإلى إخـتلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها، حيث أن الطلب سوف يتزايد سنوياً والمـستويات الحالية للإستهلاك دون المستويات العالمية، فإنه لابد من تنظيم عملية إستهلاك هـذه الـسلعة الثمينة وأن توضع برامج لتحسين مستويات الإستهلاك. فعلى الرغم من التقدم العلمي الحاصل مازال الإنسان قاصراً على التأثير في الموارد المائية بشكلٍ كافٍ، غير أن النتـائج المتحققـة حتى الآن ليست قليلة، حيث استطاع أن يعالج إلى حدٍ ما مشكلة زيادة المياه أو نقصها. أمـا زيادة المياه فعن طريق تجفيف المستنقعات وأقنية الصرف وغير ذلك، وأما معالجـة نقـص المياه فعن طريق استخدام أساليب الري الحديثة وبناء السدود وإستثمار المياه الجوفية وغيرها. ومع ذلك تبقى هناك مشكلات فنية وحقوقية وإقتصادية تتعلق بموضوع ترشيد إستخدام المياه، فمن المعروف أن المياه الجارية في الأنهار هي أرخص أنواع المياه المستخدمة بينما تكلفـة المياه الجوفية العميقة هي خمسة أضعاف تكلفة الحصول على ماء النهر. ويتكلف نقل المـاء

بواسطة الأنابيب ثمانية أضعاف مياه النهر، أما تحلية مياه البحر فهي أغلى أنواع المياه وتصل إلى نحو مائتي مرة قدر تكلفة الحصول على مياه النهر. ومن ثم فإن المحافظة على المياه ضرورة بالغة الحيوية.[118]

([118]) د. السيد عليوة، " البعد المائي في التهديد الإسرائيلي للأمن القومي المصري والسوداني"، مؤتمر المياه العربية، أسيوط، 1998، ص 666

الفصل الثالث

أطماع إسرائيل فى المياه العربية

المبحث الأول

أطماع إسرائيل فى المياه العربية قبل قيام الدولة الأسرائيلية:

موضوع المياه من أهم المواضيع التي أولتها الحركة الصهيونية أهمية كبـرى منـذ نـشأتها الأولى. حيث إعتبرها رواد الحركة الصهيونية الأوائل إحدى المقومات الأساسية لإنشاء الدولة الصهيونية وضمان إستمراريتها وتوسعها. فكانت الأرض وإسـتعمارها مـن أهـم المبـادئ الأساسية التي جاء بها مؤتمر بازل الصهيوني الذي عقد فى سويسرا فى عام 1897 وأعلـن وقتها ثيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية: "لو أنني أردت تلخيص نتائج هذا المـؤتمر لقلت إنّنا فى هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد حتـى نهر الليطانى، وبعد خمس أو خمسين سنة سيرى كل إنسان بالتأكيد هذه الدولـة.[119] وقـال ديفيد بن غوريون "إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركـة الميـاه وعلـى مـصيرهذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل. وإذا لـم نـنجح فـى هـذه المعركـة فإننـا لـن نكـون فىفلسطين".[120]

كان عام 1870 بداية التخطيط المؤسسي الفكري للحركة الصهيونية فى موضوع المياه، حيث رأى مفكرو الحركة الصهيونية آنذاك ضرورة التعاون مع الإمبراطورية البريطانية التي كان لها تأثير كبير على مجمل المتغيرات فى المنطقة، خاصة مع بداية التراجع العثماني فى التأثير على الأحداث الدولية.[121] وفى عام 1873 بدأت مرحلة التعاون الصهيوني- البريطاني فى مجال المياه على أرض فلسطين حيث بعثت الجمعية العلمية البريطانية مجموعة من الباحثين والجيولوجيين إلى فلسطين برئاسة الجنرال تشارلز وارن من أجل رصد الموارد المائية الفلسطينية بشكل خاص وإمكانياتها الاقتصادية بشكل عام. وبعد عودة اللجنة إلى لندن فى عام 1875 قدمت تقريرها المفصل فى المسح الجيولوجي لفلسطين وأوصت بما يلي:

أ) ضرورة ري صحراء النقب وذلك بنقل المياه الجوفية والسطحية إليها من شمال فلسطين.

([119]) نبيل فارس ،حرب المياه فى الصراع العربي الاسرائيلى ، دار الاعتصام ، القاهرة ، 1993، ص 244

([120]) عفيف البرزى ، إسرائيل و المياه العربية، دار الحقائق ، 1984، ص 15

([121]) اشرف السيد " خطط إسرائيل للسيطرة على المياه "، مجلة النداء، العدد 23، 1992، ص 35

ب) تحويل مجرى مياه نهر الأردن إلى النقب.

كما أوصت أن تحقيق هاتين التوصيتين، سيجعل من منطقة النقب منطقة جاذبة للسكان حيث يمكنها إستيعاب عدة ملايين من اليهود.[(122)]

وجاءت هذه التوصية بإضافة البعد المائي كركيزة أخرى إلى الأسس التي إعتمدت عليها الحركة الصهيونية لإقامة الدولة اليهودية على الأرض الفلسطينية، فقد بدأ التطبيق العملي والفعلي لهذه الإستراتيجية منذ عام 1880 حيث بدأ المستوطنون اليهود بالهجرة إلى فلسطين التي كانت آنذاك إقليما من أملاك الدولة العثمانية.[(123)] أخذ المستوطنون اليهود فى الإستقرار فى مناطق فلسطين الغنية بالمياه وبشكل خاص على أطراف بحيرتي طبرية والحولة وحول الينابيع وفى الضفة الغربية لنهر الأردن الغنية بالمياه الجوفية والينابيع، وكان ذلك بتمويل وتشجيع من الحركة الصهيونية خاصة ممولها روتشيلد.[(124)]

وأثناء الحرب العالمية الأولى أخذت الحركة الصهيونية تمارس الضغوط على دول الحلفاء بإظهار مطامعها. وتبلورت هذه المطامع بأجلي صورها فى الرسالة التي رفعها وايزمن (بإسم المنظمة الصهيونية العالمية) بتاريخ 1919/12/19 إلى رئيس الحكومة البريطانية آنذاك بإعتباره ممثلاً لمؤتمر الصلح المنعقد فى أعقاب الحرب، وعبر فيها عن رفض الصهيونية المطلق لخطوط الحدود الشمالية لفلسطين التي سبق تعيينها من قبل بريطانيا وفرنسا فى إتفاقية سايكس – بيكو المبرمة عام 1916 م. وقال وايزمن بالحرف الواحد إن مستقبل فلسطين الإقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوى الكهربائية. وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل الشيخ الجنوبية لضمان السيطرة على منابع نهر الأردن .[(125)]

كان أهم أهداف الإستراتيجية الصهيونية فى المياه العربية قبل تأسيس الدولة وأثناء الإنتداب البريطاني 1922 – 1947 هي:

1- إستثمار الوجود البريطاني فى فلسطين لمساعدة المستوطنين اليهود فى السيطرة على المواقع المائية الفلسطينية

(1) عباس قاسم " الأطماع بالمياه العربية و أبعادها الجيوبولتيكية" مجلة المستقبل العربي، العدد 174، ص 38- 39

(2) محمد على حبشي " الأطماع والاعتداءات على المياه فى الوطن العربي"، مجلة المعلومات الدولية ، العدد 56، ص 63

(3) اشرف السيد ، مرجع سابق، ص 37- 39

(4) د. سمير عيسى سعد، الحرب القادمة حرب المياه و الصراع العربي الاسرائيلى ، 1991، ص 42

2- خلق صعوبات عديدة أمام إستثمار العرب الفلسطينيين لمصادر المياه ومنعهم من ممارسة حقهم السيادي على أرضهم.[126]

وأكد ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا عام 1941 فى كلمة له أمام مجلس العموم البريطاني تعاون الحلفاء مع الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى بقوله: "إنَ اليهود طالبوا الحكومة البريطانية بأن تضم الجنوب اللبناني الذي يجرى فيه نهر الليطانى فى مقابل وضع اليهودية العالمية إمكاناتها بتصرف بريطانيا والحلفاء".[127] صرح وايزمن فى مذكراته التي نشرت عام 1949: "لقد إحتضنت بريطانيا الحركة الصهيونية منذ نشأتها وأخذت على عاتقها تحقيق أهدافها ووافقت على تسليم فلسطين لليهود خالية من سكانها العرب عام 1934 ولولا الثورات المتعاقبة التي قام بها عرب فلسطين لتم إنجاز هذا الإتفاق".[128]

كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى هي مرحلة التسوية والمفاوضات لرسم الحدود بين الإنتداب الفرنسي والبريطاني التي إنتهت بإتفاقية الحدود التي وقعت فى نهاية عام 1920. وقد كانت المياه فى فلسطين قضية أساسية فى المفاوضات بين عواصم الإنتداب والحركة الصهيونية بشأن الحدود. وفيما يلي جزء من رسالة كتبها الزعيم الصهيوني حييم وايزمن إلى اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا فى 1920/10/30 أي قبل توقيع إتفاقية الحدود بين الإنتدابين الفرنسي والبريطاني بشهرين يقول فيها:

"إعتقدت من رسالة سيادتكم بأننى ربما لم أكن قد أوضحت بشكل كافي إستحالة حماية حقوقنا بالإنتفاع من مياه نهر الأردن الأعلى واليرموك من خلال أي تدبير مسبق لا يأخذ فى الإعتبار تضمين هذه المياه داخل الحدود الإقليمية لفلسطين. أنا واثق من أن سيادتكم تدركون الأهمية القصوى لمياه نهر الليطانى بالنسبة لفلسطين، فمياه كلا النهرين لا تكفى حاجتها والصيف فى فلسطين حار جداً والتبخر سريع وكثيف وري الجليل الأعلى والطاقة المطلوبة حتى لحياة إقتصادية محدودة يجب أن يتوفرا من نهر الليطانى. إن الخبراء متفقون على أن الليطانى له فائدة قليلة للبنان الذي يملك وفرة من المياه أما إذا فصلت فلسطين عن الليطانى

---

(5) عبده مختار، " الصراع حول مياه الشرق الأوسط"، دراسات استراتيجية، العدد 13، يونيو 1998، ص 79

(127) ماجد شدود، النظام الاقليمى الشرق أوسطي ، مطبعة اليازجى، دمشق، 1996، ص102

(128) رياض توفيق ماضي ، سياسة الصهاينة المائية فى الاراضى العربية المحتلة، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1990، ص 11

ونهر الأردن الأعلى واليرموك عن الشاطئ الشرقي للخليل فليس بامكانها أن تكون مستقلة إقتصاديا". [129]

وبناء على تبادل المصالح بين الإنتدابين الفرنسي والبريطاني رسمت الحـدود فـى المنطقـة ووقعت الإتفاقية فى ديسمبر 1920. وجاءت المادة الثامنة بشأن المياه لتؤكـد أهميـة الميـاه لإسرائيل والتي نصت على أنه خلال مدة ستة أشهر من توقيع الإتفاقية يقوم فريق من التقنيين الذين تنتدبهم حكومتا سوريا وفلسطين لتدقيق ميـاه الأردن الأعلـى واليرمـوك وروافـدهما ويقومون بدراسة كمية المياه اللازمة لري الأراضي وتوليد الكهرباء، وذلك بعـد أن تكـون الأراضي الزراعية في لبنان وسوريا قد رويت تماماً . وفي ضوء هذا التدقيق تصدر الحكومة الفرنسية تعليمات لإستعمال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين. [130]

هكذا أضفى الإنتداب شرعية قانونية على تحرك الصهيونية لبناء الوطن القومي لليهود فى فلسطين وسرقة المياه العربية، وكان المظلة التي وفرت الحماية لتلك المشاريع وتنفيذها على الأرض. ولقد جرى تعديل حدود فلسطين من قبل لجنة سميت لجنة نيوكامب، وهى لجنة فنية تألفت بموجب المادة الثانية من معاهدة باريس 1920 قامت بدراسة ميدانية عدلت الحدود. وبموجب التعديل لتوازن المصالح أعادت بريطانيا جزء من الجولان إلى النفوذ الفرنسي فى مقابل حصول الإنتداب البريطاني على منطقة الموصل فى شمال العراق. وفى عام 1923 وقعت إتفاقية بريطانية- فرنسية بشأن الحدود، ونالت موافقة عصبة الأمم عام 1943 وإستمر العمل بإتفاقية عام 1923 حتى نهاية الإنتداب الفرنسي والبريطاني وقيام دولة إسرائيل عام 1948م. [131]

بعدما تم الإتفاق على حدود فلسطين وبمعرفة الحركة الصهيونية وموافقتها، بدأت هذه الحركة تنفيذ مشروعاتها، والتخطيط المبكر لإقامة الوطن القومي لليهود وذلك ببناء الوقائع على الأرض والمؤسسات حتى يحين الوقت لإقامة ذلك الكيان. فالأمر يتطلب الأموال والهجرة وضمان المياه وحماية الدول الغربية. وقد تأمن ذلك كله للحركة الصهيونية. ووضعت عدة مشاريع لإستثمار مياه الأردن واليرموك ومن أبرز هذه المشاريع:

([129]) عبد الملك خلف التميمى ، المياه العربية التحدي والإستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، يونيو 1999،ص55- 56

[130] ماجد شدود ، النظام الإقليمي الشرق أوسطي ، مطبعة اليازجي ، دمشق ، 1996 ، ص 102

([131]) عبد الملك خلف التميمي ، مرجع سابق ، ص 58

1. مشروع روتنبيرج عام 1926، انبثق هذا المشروع عن الشركة التي أسسها اليهودي الروسي بنحاس روتنبيرج، ويهدف هذا المشروع لإستخدام مياه الأردن واليرموك عند تلاقيهما فى منطقة "جسر المجامع" من أجل توليد الكهرباء.

2. إمتياز تجفيف أراضى الحولة. وحصلت على هذا الإمتياز شركة تطوير الأرض الفلسطينية - اليهودية وكان الهدف من هذا المشروع هو تسهيل عملية السيطرة على هذه المنطقة.

3. مشروع أبونيدس تنفيذاً لتوصيات لجنة بيل المشكلة من قبل الحكومة البريطانية عام 1937. قامت الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة خاصة برئاسة المهندس الجيولوجي أبونيدس لتقديم تقرير مفصل لإستثمار مياه اليرموك، وتم وضع مشروع مفصل يتضمن ما يلي:

أ- تحويل جزء من مياه اليرموك بإتجاه الجنوب.

ب- إمكانية تخزين فائض اليرموك فى بحيرة طبريا وإنشاء قناة لري مناطق زراعية فى منطقة الغور الشرقية – والغربية.

ح- التعاون مع شركة روتنبيرج لإستثمار مياه نهراليرموك.

4. مشروع لاودرميلك وهومهندس أمريكي شغل منصب مدير إستصلاح التربة فى وزارة الزراعة الأمريكية وكلف عام 1938 من قبل المنظمة الصهيونية العالمية لدراسة أحوال المياه فى فلسطين. وفى عام 1943 نشر تقريره مع غيره من الخبراء. وتضمن مشروعه إمكانية إستثمار مياه الأردن لأغراض الزراعة وإستخدام مساقط المياه لتوليد الطاقة. ويتطلب برنامج الطاقة إمكانية إدخال مياه البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت لتعويضه عن المياه العذبة التي تستخدم لتوليد الطاقة.(132)

5. مشروع هينس وهو مهندس أمريكي كلفته المنظمة الصهيونية العالمية مع لاودرميلك لدراسة أحوال المياه فى فلسطين والإستفادة من مياه نهر اليرموك. ووضع هنيس دراسة مفصلة تضمنت النقاط التالية:

ـ الإستفادة من المياه الجوفية فى الساحل، ومياه الحاصبانى فى لبنان لتوليد الطاقة الكهربائية.

ـ تحويل كمية تبلغ (2 مليار متر مكعب) من مياه البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت عبر قناة خاصة.

---

(132) ماجد شدود ، مرجع سابق ، ص 104

ـ إمكانية الإستفادة من نهر بانياس فى سوريا لإرواء برج ابن عامر والحولة والجليل.

ـ تحويل مياه اليرموك إلى بحيرة طبريا.

ـ إقامة سدود سطحية فى مساقط مياه الأمطار.

ـ الإستفادة من ينابيع ووديان الأردن الغربية.

ـ إستصلاح سهل الحولة وتجفيف المستنقعات فى هذه المنطقة والإستفادة منها فى الزراعة.(133)

أسهمت جميع المخططات والمشاريع السابقة فى رسم الخطوط العامة لحدود الدولة الصهيونية التي تضمنها قرار الأمم المتحدة رقم (181) بتقسيم فلسطين 1947م. وهكذا أعطى قرار التقسيم (56%) من مساحة فلسطين لليهود فى الوقت الذي كانوا يمتلكون فيه فقط (6%) من مساحتها ولا يزيد عددهم عن (30%) من عدد السكان.(134)

تنسجم حدود عام 1947 مع المخططات اليهودية تجاه المياه العربية وخزاناتها الجوفية الغنية بالمياه وتضمنت مثلث اليرموك- مثلث النقب برؤوسه المائية - وادي غزة - خليج العقبة - البحر الميت - ومجمع طبريا والحولة - والسهول الساحلية وخزاناتها الجوفية.(135)

ظلت الحركة الصهيونية تستغل مختلف الظروف للمطالبة بمزيد من المياه العربية لحساب الدولة اليهودية حتى قيامها عام 1948 حيث إحتلت مسألة المياه ركناً أساسياً من أركان السياسة الإسرائيلية وزادت من مطالبتها بالإستفادة من المياه العربية وتقسيم المياه بين الدول العربية الأردن، سوريا، لبنان والأراضي الفلسطينية فى الضفة الغربية بما يضمن مصالح إسرائيل.

يقول البروفسور جدعون فيشزون فى توطئة لكتاب "المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية": "إن البنية المائية السطحي منها والجوفي فى الشرق الأوسط غير متواصلة وهذا ما يقيم إرتباطاً بين مناطق جغرافية مختلفة. وتشير خريطة مصادر المياه فى الشرق الأوسط إلى المصادفات الجغرافية. وهذه الظاهرة تقوض مفهوم حقوق الملكية وشرعية الإستخدام محلياً لها فقط، وتفرض الحاجة إلى إتفاق لنقل المياه إلى مناطق لم تشأ المصادفات أن تمنحها إياها، لكن التقويم السياسي الذي يزيد بحكم طبيعته فى الحواجز وينشىء الفواصل ويلحق الضرر بتحقيق

---

(133) المرجع السابق ،ص 104

(134) عوني فرسخ، "موقع المياه فى الصراع العربي الاسرائيلى"، مؤتمر المياه وتحديات القرن الواحد والعشرين، مركز دراسات المستقبل، أسيوط، 1998، ص 427

(135) المرجع السابق ، ص 428

هذا الإعتماد المتبادل". [136] هكذا نجد أن هذا الكاتب الصهيوني يعطى لإسرائيل الحق بالمياه العربية رغم إبتعاد تلك المياه عن إسرائيل ويطالب بملكية مشتركة لها بين تلك الدول بما فى ذلك إسرائيل.

المبحث الثانى

أطماع إسرائيل فى مياه فلسطين

بعد قيام إسرائيل كدولة على أرض الواقع عام 1948 بدأت بتنفيذ المخططات التي تم رسمها قبل تأسيسها فتحولت الخطط والمشاريع بعد تأسيس الدولة إلى أمر واقع حيث أصبحت الدولة صاحبة القرار السيادي فى التخطيط والتنفيذ للإستراتيجية المائية فى فلسطين وذلك للوصول إلى هدفين: الإسراع فى تنمية الموارد الإقتصادية، خاصة الزراعية والصناعية منها، وتأهيل البنية التحتية لإستقبال المستوطنين اليهود الجدد.

ولتحقيق هذه الإستراتيجية أخذت إسرائيل تنفذ مخططات المشاريع المائية التي وضعت قبل تأسيس الدولة خاصة مشروع – الكتاب " فلسطين أرض الميعاد" لوالتر كلاي لودرميلك عام 1944م. [137] وظل هذا المشروع لزمن طويل المصدر الموجه الأول لجميع المشاريع المائية التي خطط لتنفيذها فى إسرائيل. فسيوفر مشروع لودرميلك فى المستقبل الزراعة والصناعة والأمن لما لا يقل عن أربعة ملايين لاجئ يهودي من أوربا، بالإضافة إلى مليون وثمانمائة ألف نسمة من العرب واليهود موجودون فعلا فى فلسطين وشرق الأردن. وتضيف إحدى توصيات لودر ميلك: "إن لفلسطين حاجتين رئيسيتين للمياه والطاقة، المياه متوفرة من تدفق نهر الأردن: أما الطاقة الكامنة متوفرة من الإنحدار السريع والهادر للنهر إلى عمق البحر الميت". [138]

لتوفير الإدارة القانونية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ونظراً لإدراك إسرائيل أن الموارد المائية فى فلسطين ستقل حتما عن سد حاجة كافة مشاريعها البعيدة المدى، أسرعت إسرائيل فى شهر أغسطس 1949م إلى إصدار تشريع يؤمم المياه فى البلاد ويقنن إستثمارها ويعتبرها كملك عام من حق الدولة فقط أن تتصرف بها لآغية كل حق للأفراد عليها. وتأميناً لسرعة التنفيذ وكفاءته عمدت إسرائيل إلى إعتماد شركة ميكوروت التي أسستها الوكالة اليهودية سنة

([136]) د. مجذوب بدر الضاد، "أزمة المياه العربية مشاكلها و تأثيرها فى معالجة الفجوة الغذائية العربية" ،شئون عربية، العدد 86، يونيو 1996، ص 56

([137]) فيصل الرفوع " الاستراتيجية المائية و الصراع العربي الاسرائيلى " مؤتمر المياه ، مرجع سابق ، ص 339

([138]) د. صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا و النفط و المياه، المركز العربي للأبحاث و التوثيق ، بيروت ، 1996 م، ص 102

1937 وكلفت بمتابعة ووضع جميع الدراسات والتصاميم، ومن ثم التنفيذ والإشراف على إستثمار كافة المشاريع الهندسية المائية التي من خلالها يتم تحقيق المخططات والأهداف الصهيونية، وعندما وجدت أن المسئولية الموكلة لشركة "ميكوروت" أوسع مما تحيط بها شركة واحدة فصلت عنها مهام التخطيط والدراسات والتصاميم عام 1954 لتكلف بها شركة أخرى هي شركة " تاهال" وإعتبرت هاتين الشركتين الأداة الرئيسية لتحقيق أغراضها الإنمائية المطلوب تنفيذها فى هذا المجال.(139)

الهدف الذي حدده الإسرائيليون لخطة الري لفلسطين المحتلة هو عدم ضياع أوهدر أي كمية من المياه. وقسمت فلسطين من ناحية توفر المصادر المائية إلى ثلاث مناطق طبيعية هي:

- المنطقة الشمالية: وهى التي تحتوى فائضاً من المياه عن إحتياجاتها.

- المنطقة الوسطي: وتتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة.

- المنطقة الجنوبية: وتعانى نقصاً كبيراً فى المياه.(140)

قامت الخطة المائية الشاملة للري لتستخدم فائض المنطقة الشمالية الغنية بالمياه لإرواء المنطقة الجنوبية الفقيرة من المياه، وطبقا لهذه الخطة فقد تم وضع الخطط للمشاريع المائية.

فى عام 1953 وضعت إسرائيل خطة مائية عرفت بالخطة السباعية تنتهي عام 1960 تهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية إلى أكثر من ثلاثة أضعافها وذلك بزيادتها من ستمائة ألف دونم إلى مليون وثمانمائة ألف دونم لإستيعاب حوالي مليوني مستوطن يهودي الأمر الذي يحتاج إلى توفير مياه إضافية تتراوح بين 810 مليون متر مكعب فى عام 1953 و1730 مليون متر مكعب 1961.(141)

وتضمن الخطة تجفيف بحيرة الحولة وإستعمال مياهها بالإضافة إلى مياه روافد الأردن العليا لري الأراضي فى شمال فلسطين، وتخزين جزء من مياه نهر اليرموك، وبالتالي تمريرها فى قناة بيسان. وجر المياه من الساحل الجنوبي لبحيرة طبريا لري الأراضي الواقعة جنوبي البحيرة لري وادي بيسان، يبدأ المشروع بتحويل نهر الأردن عند جسر بنات يعقوب وجرها عبر قناة داخل المنطقة المحرمة بين سوريا وفلسطين المحتلة إلى خزان يقام فى منطقة الطابقة، ثم يحول قسم منها ليسقط على إرتفاع 250 متر فى بحيرة طبريا لإنتاج الطاقة الكهربائية التي سيجرى إستخدامها فى ضخ باقي المياه المحولة من خزان الطابقة إلى خزان

---

(3) المرجع السابق، ص 153

(140) فيصل الرفوع، مرجع سابق، ص 343

(141) رياض توفيق ماضي، مرجع سابق، ص 64

اليطوق، حيث يتم تمريرها من هذا الخزان إلى النقب بأنابيب، وقد عارض العرب هذا المشروع وخاصة سوريا، ففي عام 1953 تكررت شكاوى سوريا فى الأمم المتحدة وصدر قرار مجلس الأمن بوجوب وقف أعمال التحويل من المنطقة المحرمة وخشيت الولايات المتحدة من نشوب أزمة خطيرة فطلبت من إسرائيل إيقاف العمل تحت طائلة قطع مساعداتها الإقتصادية عنهم فخضعوا لإرادة الولايات المتحدة.(142)

ومن المشاريع التي نفذت من خلال الخطة السبعية:

مشروع العوجا ـ النقب:

ويهدف إلى نقل مياه نهر العوجا إلى النقب وينقسم إلى قسمين:

- الممر الشرقي. (المشروع الأول)
- الممر الغربي. (المشروع الثاني)

تم تنفيذ الممر الشرقي عام 1955 طول الأنابيب 106 كلم بقطر 165 سنتيمتر وتنقل حوالي 100مليون متر مكعب من مياه النهر وينابيع رأس العين، أما الممر الغربي فقطر الأنابيب 175 سنتيمتر وطوله 130 كلم تجرى جنوباً بموازاة الممر الشرقي لري الأراضي شرق النقب ويغذى هذا الفرع من قسمه الأول مدينة تل أبيب والمنطقة المحيطة بها بحوالي 45 مليون متر مكعب من المياه ويؤمن - كهدف أساسي - نقل المياه الواردة من مشروع تحويل نهر الأردن وبحيرة طبريا إلى أراضى النقب لريها وقد تم تنفيذ هذا الفرع عام 1960.(143)

مشروع الجليل الغربي ـ مرج ابن عامر (أومشروع كيشون).

يهدف هذا المشروع إلى نقل مياه نهر كيشون، وفائض المياه من منطقة الجليل الغربي لإستغلالها فى ري أراضى سهل مرج ابن عامر، وطول هذه الأنابيب 124 كلم، تحمل مياه المصارف المصفاة من حيفا إضافة إلى مياه الينابيع والسهول ومياه الضخ وتمد هذه الأنابيب حيفا وعكا بالماء.(144)

مشروع بحيرة طبريا ـ بيسان

يهدف إلى تزويد وادي الأردن الغربي جنوب طبريا بحوالى 74 مليون متر مكعب من الماء بواسطة أنبوب قطره 178 سم وآخر بقطر 120 سم بطول 5 كيلومتر يأخذ مياه من نهر

---

(142) المرجع السابق، ص 65

(143) د. سمير عيسى سعد مرجع سابق، ص 94

(144) رياض توفيق ماضي، مرجع سابق، ص 65

اليرموك إلى غور بيسان، ويهدف المشروع إلى توصيل المياه إلى مستوطنات وادي الأردن.[145]

جميع المشاريع السابقة تم تنفيذها وبذلت إسرائيل فى سبيل تحقيقها كل ما استطاعت حشده من أموال وقوى ولكن ما لم يتم تنفيذه من هذه الخطة ـ خلال المدة المحددة ـ كان المشروع الأهم والأخطر وهو مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى الجنوب، والذي سأتناوله بالتفصيل فى المبحث الثاني. قامت إسرائيل بتطوير الخطة السباعية إلى خطة عشرية فى عام 1956 ويلاحظ أن الخطتين السباعية والعشرية متشابهتين، إلا أن الخطة العشرية تهدف إلى زيادة كمية المياه المستثمرة من 900 مليون متر مكعب سنويا إلى 1800 مليون متر مكعب سنويا وذلك فى عام 1966، وزيادة الأراضي المروية من 1880 مليون دونم إلى ثلاث ملايين دونم وقد تضمنت تفاصيل المشروع تجفيف بحيرة الحولة وإستعمال مياهها والمياه المسحوبة من نهر الأردن لري شمال فلسطين.[146]

مشروع تجفيف بحيرة الحولة:

تقع بحيرة الحولة ـ كما أوضحنا فى بند الحدود السياسية لفلسطين ـ فى شمال شرق فلسطين وعلى الحدود السورية، بل وكانت ضمن الأراضي السورية كما نصت بعض الإتفاقيات. وهى تمثل جزء من المجرى الأعلى لنهر الأردن. سميت البحيرة بهذا الإسم، كما يقال، نسبة إلى (حول) أو (شول) أحد أبناء أرام. ترتفع بحيرة الحولة 70 متر فوق سطح البحر وتبلغ مساحتها 14 كيلومتر مربع من المياه العذبة التي يتراوح عمقها بين (2 ـ 5 متر) ولا يتجاوز طولها 6 كيلومتر ويختلف عرضها بين 4.4 كيلومتر فى طرفها الشمالي. 0.8 كيلومتر فى طرفها الجنوبي. وكان نهر الأردن يدخل بحيرة الحولة من طرفها الشمالي الغربي بمصب عرضه 30 متر بعد ضياعه فى المستنقعات الممتلئة بالنباتات المائية الطبيعية. وتزداد المستنقعات أثناء فيضان نهر الأردن فى أواخر الشتاء وأوائل الربيع.[147]

يرجع عمر إمتياز أراضى الحولة لأيام الحكم العثماني، ففي عام 1914 منح العثمانيون كل من (محمد عمر بهيم والممول اليوناني ميشيل سرسق) إمتياز يعطيهما الحق فى إستصلاح أراضى الحولة وإستغلالها واشترت منهم هذا الإمتياز فيما بعد شركة زراعية سورية لإستغلال هذه المنطقة. وحرص اليهود على شراء الإمتياز، وتم لهم ذلك على يد شركة

([145]) رياض توفيق ماضي، مرجع سابق، ص 69

([146]) عبد القادر رزيق المخادمى ، الأمن المائي العربي بين الحاجات و المتطلبات ، دار الفكر ، دمشق 1999 ،ص 55

([147]) د. سمير عيسى سعد، مرجع سابق، ص 59- 60

تطوير الأراضي الفلسطينية (هاخشرت هايشوب) فى عام 1934 ومساحة المنطقة التي يشملها الإمتياز 44 ميلاً مربعاً مقابل 194 ألف جنيه.[148] وفى عام 1938 بدئ بتجفيف المستنقعات المحيطة ببحيرة الحولة إلا أن المشروع توقف بعد قيام الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا التأجيل لم يحل دون تسلل الإستعمار الإستيطاني الصهيوني إلى سهل الحولة خلال الأربعينيات. وبعد قيام إسرائيل بدأ تنفيذ المشروع عملياً فى عام 1950م وانتهى العمل عام 1958م. وقد نفذ المشروع على ثلاث مراحل وهى:

المرحلة الأولى: تم فيها تعميق 4.5 كيلومتر من مجرى نهر الأردن عند خروجه من بحيرة الحولة إلى عمق 4 متر وتصريف ما يزيد عن 200 متر مكعب سنوياً من مياه البحيرة ومستنقعاتها إلى مجرى النهر العميق.

المرحلة الثانية: جرت عملية التجفيف بحفر قناتين رئيسيتين للتصفية إحداهما شرقية والثانية غربية تصل بينهم قناة شمالية.

المرحلة الثالثة: تم فيها تصريف المياه المتجمعة على سطح الأرض، وتسريبها إلى القنوات التي تصب فى نهر الأردن. وتصفية مياه البحيرة نفسها وتحويلها إلى نهر الأردن.[149]

وتتمثل المنافع الإقتصادية والبشرية لمشروع تجفيف البحيرة فى إمكانية تجفيف مساحة ما يقارب 44 ميلاً مربعاً للزراعة عن طريق الري. بالإضافة إلى توفير ما يقارب 100 مليون

متر مكعب من المياه سنوياً. كما أنها تمكن من القضاء على الأمراض والأوبئة وإستغلال السماد الموجود فى القسم الجنوبي من المستنقعات لتحسين الزراعة. بالإضافة إلى إنشاء مركز بلدي فى المنطقة يضم جميع مستوطنات الناحية التي كانت بعيدة من أي مركز بلدي، وذلك نتيجة المخطط الموضوع من قبل الصهاينة بأن تستوعب هذه المنطقة 50 ألف عائلة. وإستغلال المنطقة بشكل سياحي إذ تركت حوالي 3000 دونم من أراضى الحولة على وضعها الطبيعي وألحقت على جوانبها الأشجار وشقت بعض القنوات والترع للإستخدامات السياحية.[150]

مشروع قناة البحرين المتوسط والميت(لم يستكمل تنفيذه حتى الآن):

([148]) رياض توفيق ماضي، مرجع سابق، ص 71

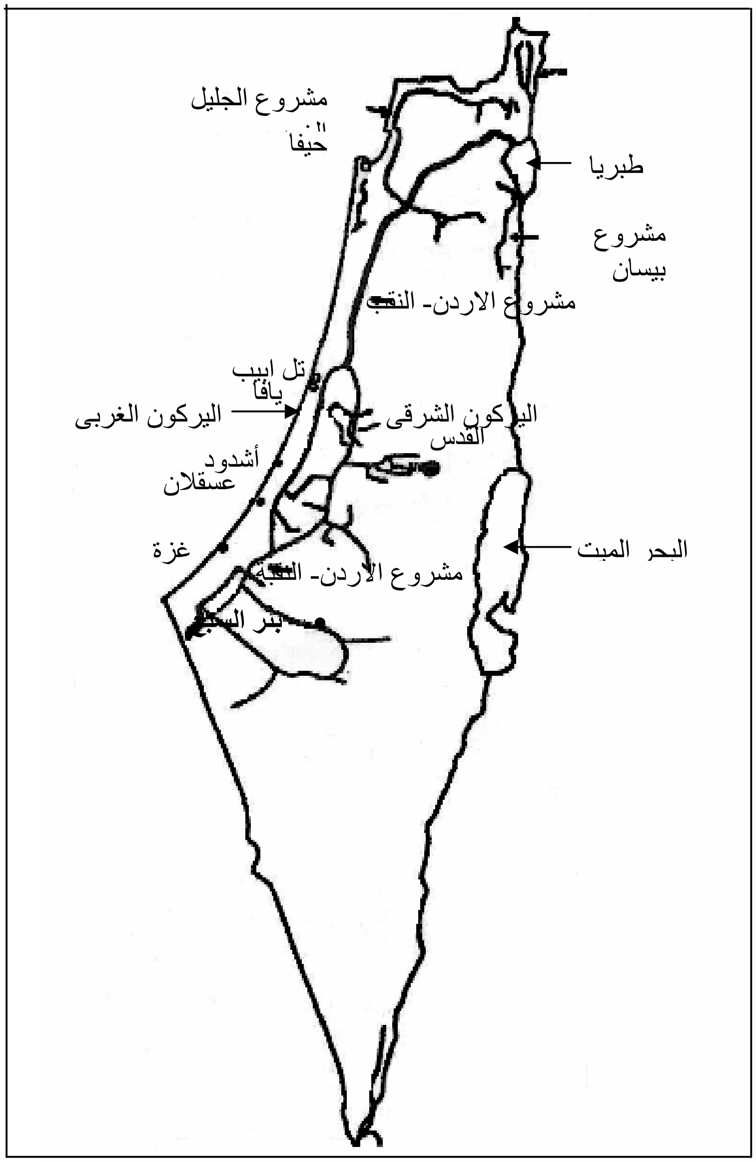
(1) د. سمير عيسى سعد، مرجع سابق، ص62

([150]) رياض توفيق ماضي، مرجع سابق، ص 72 ـ 73

تعود فكرة المشروع إلى عام 1850 حينما بدأت إنجلترا الخطط للوصول إلى الهند عن طريق ربط البحر الأحمر بالمتوسط بواسطة البحر الميت وذلك إنطلاقاً من خليج العقبة ووادي عربة فالبحر الميت فغور الأردن ومرج ابن عامر فالبحر المتوسط عند حيفا،[151] إلا أن بريطانيا عدلت عن محاولتها بعد أن أحكمت سيطرتها على قناة السويس عام 1875م. تبنت الحركة الصهيونية فكرة المشروع على يد المهندس السويسري ماكس بوكارت الذي تهود وأخذ إسم ابراهام بن ابراهام الذي قام مشروعه بوصل البحرين الميت والمتوسط على أساس الإستيلاء على الأرض والماء وإنتاج الطاقة الكهربائية. وبعث بوكارت إلى ثيودور هيرتزل عام 1899 مخططاً يقترح فيه شق قناة بدء من حيفا عبر غور بيسان، ثم تجرى هذه القناة بجوار نهر الأردن إلى أن تصل البحر الميت. وإستغلال فرق الإرتفاع ما بين المتوسط والميت البالغ 400 متر تقريبا لتوليد الطاقة الكهربائية. وفى العام 1919م اقترح المهندس النرويجي بورت شق نفق مباشر تحت جبال القدس وتمرير مياه المتوسط إلى الميت. وتمت دراسة 27 طريقاً تصل البحر الميت بالبحر الأبيض المتوسط، ولكن حصرت اللجنة دراستها فى سبعة خطوط فى بادي الأمر ثم اقتصرت البحث على خمسة خطوط أساسية مقترحة ثم حصر النقاش فى ثلاث خطوط للقناة وهي الجنوبي والشمالي والأوسط،

([151]) عبد معروف ، مرجع سابق ، ص 55

خريطة رقم (3-1)
مشاريع المياه الإسرائيليه



المصدر : رياض توفيق ماضى ، مرجع سابق ، ص 68

وبعده إنحصر النقاش على خطين الشمالي والجنوبي ومن ثم قررت الحكومة الإسرائيلية إعتماد الخط الأخير، الذي يبدأ من تل القطيفة جنوبي دير البلح ماراً بقطاع غزة حتى يصل إلى مسادة بالقرب من البحر الميت.[152] وتم إفتتاح المشروع بشكل صوري وقام مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلى بوضع حجر الأساس فى مايو1981 م. ويعتبر هذا المشروع من أهم المشاريع الإسرائيلية فيما يتعلق بقطاع المياه حيث قدرت تكاليف المشروع بين 700 ـ 800 مليون دولار، أما المدة التي كانت مقدرة لتنفيذ المشروع تتروح بين 8 ـ 10 سنوات. ويمكن لإسرائيل إستثمار هذا المشروع بأبعاده الإقتصادية والسياسية والعسكرية من حيث:

ـ توليد الطاقة وبقدرة تصل إلى 600 ميغاواط قابلة للزيادة إلى 800 ميغاواط، إضافة إلى توليد ما مقداره 1.5 مليون ميغاواط من الكهرباء من البرك الشمسية التي ستقام على البحر الميت.

ـ توفير المياه لمحطات الطاقة النووية حيث يمكن لإسرائيل تشغيل مفاعل نووي ذي طاقة تقدر ب 950 ميغاواط من الكهرباء.

ـ إنتاج ما يعادل 2 مليار طن من وقود الزيت الحجري.

ـ الاستثمار السياحي الكبير.

ـ تأمين المياه العذبة لفترة طويلة قادمة، وذلك عن طريق تحلية مياه البحر.

ـ تطوير منطقة النقب بجاب مزيد من المستوطنين.

ـ تشكل القناة حاجزاً مائياً يصعب إجتيازه عسكرياً لأنه سيكشف تلقائياً ويمكن مراقبة السدود وتغير منسوب المياه وحركتها.

هذا بالإضافة إلى البعد الإقتصادي الذي سيعود على الخزينة الإسرائيلية بدخل سنوي يقدر ب 900 ـ 1250 مليون دولار وذلك نتيجة للسياحة والنشاطات الإقتصادية الأخرى.[153]

انعكاسات المشروع على الجانب العربي:

يؤدى مشروع قناة البحرين إلى إستيلاء إسرائيل لمزيد من الأراضي والمياه العربية وتعد الأراضي المحيطة بالمشروع من أخصب الأراضي الزراعية وستلجأ إسرائيل إلى نزع ملكيتها بحجة تنفيذ المشروع وذلك بغمرها بالمياه وسوف يتبع ذلك إعادة توزيع السكان وهجرة عدد كبير من سكان غزة. ويؤدى تنفيذ المشروع إلى زيادة نسبة الملوحة فى آبار غزة

([152]) المرجع السابق، ص 78

([153]) المرجع السابق ، ص 78

الجوفية بتأثير مياه البحر المتوسط المالحة، وزيادة منسوب البحر الميت الذي سيلحق أضراراً بالغة بالمشاريع الزراعية والإقتصادية والمعالم الأثرية والسياحية الأردنية والفلسطينية. كما يعد مشروع البوتاس العربي الذي يقوم الأردن بتنفيذه بمساعدة بعض الدول العربية أحد أهم المشاريع المعرضة للهلاك. كما أن الأعداد الهائلة من المهاجرين الذين سيجتذبهم المشروع ستزيد من رغبة التوسع الصهيوني على حساب المناطق العربية المجاورة.[154]

يقول اليشع كالى إن محاولة إنشاء مشروع واحد لدولة واحدة يثير الكثير من المشكلات فالأردن لن يقدر على إنشاء مشروع خاص به لأن إسرائيل أقوى منه، فإسرائيل لن تسمح له بذلك. كما أن أي من الدولتين لن تستطيع بناء مشروع خاص بها بدون مساعدة تمويل دولي رخيص. ولن تقدم مثل هذه المساعدة إلى مشروع ترفضه إحدى الدولتين وهكذا يقول أن المشروع لا يتحقق فى وضع سلام فحسب بل أنه يعزز السلام بين الدولتين لأن فيه مصلحةً ونشاطاً مشتركين.[155]

مشروع قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت لشمعون بيريز:

لم توضع التفاصيل الكاملة للمشروع ، ولكن الفكرة الرئيسية لهذا المشروع أن تقوم إسرائيل والأردن بتطوير ميناء إيلات ـ العقبة وإنشاء خليج صناعي على أراضى الجانبين عند الطرف الجنوبي للمدينتين. وعلى الخليج تبنى إسرائيل والأردن ميناء السلام الخاص بهما وقبل أن يبدأ العمل فى الميناء يجرى تفكيك الموانئ القائمة، وكذلك خط أنابيب نفط إيلات ـ عسقلان. وسوف يجرى سحب المياه للقناة من الميناء الإصطناعي وتدفع شمالاً على طول وادي عربة، بمساندة عدد من محطات الضخ، سيصل الماء إلى إرتفاع يبلغ حوالي 720 قدماً ومن ثم ينطلق الماء إلى الأردن ويستمر شمالاً لتوليد الطاقة فى ثلاثة مولدات كهربائية. ثم يغير الماء إتجاهه نحو الغرب ويعود بإتجاه إسرائيل حيث يزود بالطاقة ثلاثة محطات كهربائية أخرى ثم يلتف حول برك صناعات بوتاس البحر الميت ويدخل البحر. ومن فوائد المشروع فى رأى شيمعون بيريز تعويض المياه التي تحولها إسرائيل والأردن من نهرى الأردن واليرموك، بالإضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية، تعزيز الخدمات السياحية فى وادي عربة، تعزيز خدمات الأبحاث المائية وتطوير مزارع الأسماك.[156]

([154]) عبد ا   مرسى العقال، مرجع سابق، ص 73

([155]) اليشع كالى ، المياه و السلام وجهة نظر إسرائلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991 ، ص 129

([156]) شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان، 1994، ص 160 ـ 161

إسرائيل ومياه الضفة الغربية وغزة:

إهتمت إسرائيل دوماً بتدعيم وجودها ضمن ما إعتبرته بيئة معادية وأنها هي القلعة المحاصرة من قبل العديد من التحديات وكان لها مهمتان هما: السيطرة الفعلية على الأراضي وتوفير الإكتفاء الذاتي من المياه ويقول بن غوريون: "إذا لم تتمكن الدولة من التغلب على مشكلة التصحر فإن الصحراء ستتغلب على الدولة، إن الصحراء هي الحليف الطبيعي لأعدائنا وكلما كبرت الصحراء كلما أصبح وضعنا أكثر خطورة."[157] لذا أصبحت المياه موضوعاً حيوياً بالنسبة لصانعي السياسة فى إسرائيل وقد تبين لإسرائيل قبل عام 1967 أنه مهما بلغت درجات التنمية للموارد المائية المتاحة داخل حدود 1948 فإنه ليس بإمكانها كفاية الإحتياجات الزائدة للمياه. ومن هنا كان اللجوء إلى القوة العسكرية للإستيلاء على بقية فلسطين. بعد الإحتلال الإسرائيلى لأراضى الضفة الغربية وغزة فى عام 1967م بدأت إسرائيل بتنفيذ العديد من السياسات لكي تتوفر لها سبل السيطرة على مصادر المياه لأن معظم هذه المصادر تعد جزء مشتركاً مع النظام المائي الإسرائيلى، فقبل أن ينقضي شهران على الإحتلال صدر القانون رقم (92) بإعطاء كامل السلطة على المياه فى المناطق المحتلة لمسئول إسرائيلي عينه الحاكم العسكري، وخول له سلطة منح تصاريح العمل لسلطات المياه فى الضفة والقطاع، وإحكام الرقابة على إدارة سلطات المياه.[158] وتلا ذلك إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تغل أيدي السكان العرب وتبيح لإسرائيل السيطرة المطلقة عليها، وبموجب هذه الأوامر ألغيت كل تراخيص المياه السابقة وأصبحت سلطة منح تراخيص جديدة منوطة بالحاكم العسكري الأمر الذي ضيق الخناق على حرية المواطنين الفلسطينيين فى إستهلاك مياههم. وفى حال موافقة الحاكم العسكري على أي مشروع عربي للمياه كان يشترط أن يتم عن طريق شركة ميكورت وتاهال المسئولتين عن المياه فى إسرائيل، وتنص الأوامر العسكرية ذات الصلة على أحكام وأنظمة تتعلق بالمياه ونقلها، إستخدامها وإستهلاكها وبيعها وتوزيعها ومراقبة إستخدامها وتقسيمها وتحديد الحصص منها وإقامة المنشآت المائية وحفر الآبار ومنح التراخيص وكافة الأمور المتعلقة بموارد المياه سواء كانت هذه المياه جوفية أوسطحية، وقد سهلت هذه الأوامر للسلطات الإسرائيلية والمستوطنين الإستيلاء على المياه، بالإضافة إلى ذلك فان الآبار التي يملكها الفلسطينيون الذين تسميهم إسرائيل "الملاك العرب الغائبون" لا تستخدم إلاّ لصالح المستوطنات الإسرائيلية.[159]

([157]) جورج المصري ،"الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية "، بحوث استراتيجية، العدد 2، 1996 ص48

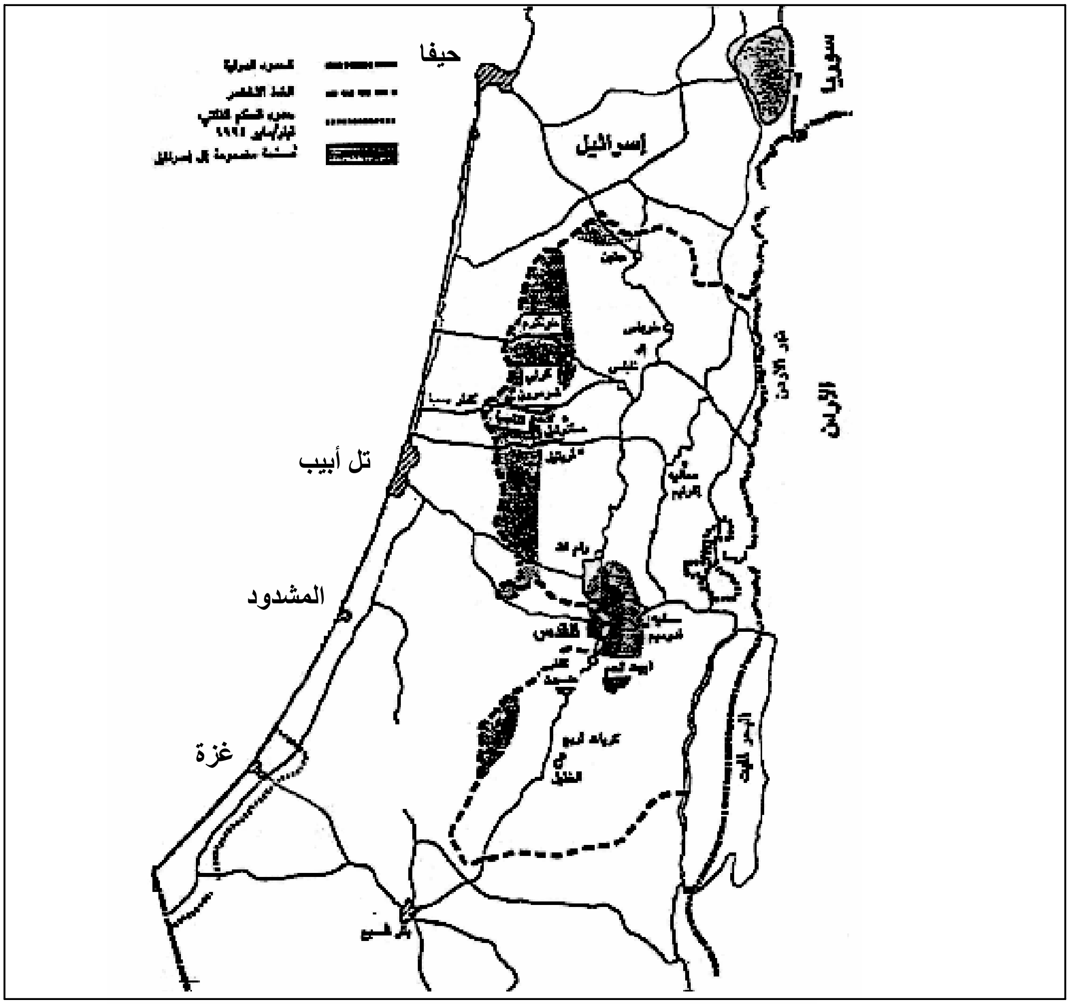
([158]) عبد ا مرسي العقالي ، مرجع سابق ، ص 88

([159]) عبد معروف ، مرجع سابق، ص 40 ـ 41

بناء على تلك الأوامر قلت إلى حد بعيد صلاحيات البلديات وسلطات المياه العربية خلافاً لما كان عليه الحال قبل عدوان 1967. وسعت ميكورت وتاهال فى منح تصاريح حفر الآبار للمستوطنات والمؤسسات العسكرية الإسرائيلية دون تقييد بالعدد أو الأعماق فى الوقت الذي خضعت الطلبات العربية لرقابة صارمة. تعتبر إسرائيل المخزون المائي فى الضفة الغربية خزاناً استراتيجياً لا يمكن الإستغناء عنه. إن إسرائيل تستغل أكثر من 70% من مياه الضفة

خريطة رقم (3-2)

الأراضى التي ضمتها إسرائيل لضمان السيطرة على منابع المياة في الضفة الغربية .



***المصدر:** طارق المجذوب ، مرجع سابق ، ص 156*

الغربية تاركة للأغلبية العربية 30% منها فقط، وتقدر كميات المياه التي تسحبها إسرائيل من الطبقات الصخرية الجوفية فى الضفة الغربية سنوياً بحوالي 600 مليون متر مكعب كما أن ثلث إستهلاك إسرائيل من المياه يأتي من الضفة الغربية.[160]

تتوقف مستوى المياه المتاحة للزراعة العربية فى الضفة عند مستوى 90 ـ 100مليون متر مكعب، وطبقاً للخطط الإسرائيلية فإن إستهلاك الفلسطينيين لن يزيد حتى نهاية عهد الثمانينات، بينما يقدر أن كمية المياه التي سوف تتاح للزراعة الإسرائيلية فى الضفة الغربية سوف تزيد بما يقرب من 100% خلال الثمانينات، وسوف يسمح للسكان الفلسطينيين بزيادة المياه المستخدمة للإستهلاك المنزلي فقط لتصل إلى 50 متر مكعب للفرد فى المدن و15 متر مكعب فى القرى فى عام 1990م، بينما إستهلاك الفرد فى المستوطنات حوالي 90 م^3 سنوياً وكإجمالى عام فان كمية المياه التي يستهلكها السكان العرب تقدر بحوالي 120 مليون متر مكعب سنويا لجميع الأغراض فى الوقت الذي تصل فيه الحاجة الحقيقة للعرب إلى 400 مليون متر مكعب بينما تقدر الكمية التي يستهلكها المستوطنون فقط بحوالي 40 مليون متر مكعب سنوياً، وهذا الرقم يعد حد أدنى لأنه يفترض إستخدام المستوطنات لمياه الآبار فقط. وطبقاً للخطط الإسرائيلية فإنه كان من المخطط أن تبلغ كمية المياه التي ستخصص للعرب فى عام 1990م بحوالى 137 مليون متر مكعب سنوياً (لحوالى مليون فرد) بينما تبلغ الكمية المخصصة لليهود 100 مليون متر مكعب (لحوالى مائه ألف فرد) بينما الواقع أنه فى عام 1985 تجاوز المستوطنون الكمية التي كانت مقدرة لهم فى عام 1990م بحوالى الثلث.[161]

الجدول رقم (3-1)

الإستهلاك الإجمالي للمياه

الدولة	المعدل السنوي 1994	المعدل السنوي المتوقع 2000
الأردن	**780 متر مكعب**	**1257 متر مكعب**
فلسطين (الضفة الغربية)	**120 متر مكعب**	**277 متر مكعب**
فلسطين (قطاع غزة)	**90 متر مكعب**	**160 متر مكعب**
إسرائيل	**1904 متر مكعب**	**2039 متر مكعب**

([160]) د. سمير عيسي سعد، مرجع سابق ، ص 110

([161]) د حمد الطاهرى، مستقبل المياه فى العالم العربي، دار الكتب القومية، 1991، ص 332

/ صدر: د. / د سعيد نوفل ، مرجع سابق ، ص 496

الإستهلاك الإجمالي للمياه بالمقارنة بين ما تستهلكه إسرائيل من مياه وما تستهلكه الأردن والضفة نجد فرقاً كبيراً. فإسرائيل تستهلك سنوياً ما يعادل 2000 مليون متر مكعب، يأتى أكثر من ثلثي الكمية من مياه نهرى الأردن والليطاني والمياه الجوفية فى الضفة والقطاع، أما الأردن فلا يستهلك سنوياً سوي 800 مليون متر مكعب والفلسطينيون فى الضفة والقطاع 210 مليون متر مكعب.

المبحث الثالث

اطماع إسرائيل فى مياه نهر الأردن:

يمثل نهر الأردن أهمية خاصة للمنطقة الواقعة شرقي البحر المتوسط خصوصاً لكل من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة (إسرائيل) وهي البلدان التي يجرى فيها نهر الأردن وروافده فيما يعرف بحوض الأردن. ونتيجة لأهمية مياه نهر الأردن للمنطقة بسبب فقرها من مصادر المياه الأخرى، فإن المستوطنين اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين اهتموا حتى قبل قيام دولة إسرائيل بدراسة المشروعات الإقتصادية التي يمكن إقامتها فى فلسطين منذ عهد الإنتداب البريطاني. فبواسطة سلطة الإنتداب البريطاني حصلت شركة روتنبيرج اليهودية عام 1926م على إمتياز لإستثمار مياه نهرى الأردن واليرموك فى نقطة تلاقيهما (فى جسر المجامع الأردني ومستعمرة نهاريم اليهودية) لتوليد الطاقة الكهربائية طيلة مدة سبعين عاماً وفرض القانون هذا الإمتياز قيوداً على إمارة شرق الأردن تحد من حريتها وتمنعها من الإستفادة من مياه اليرموك فى ري الأراضي فى الغور دون ترخيص مسبق من هيئة الشركة وهوترخيص لم يسمح بإعطائه يوماً. كما فرض هذا الإمتياز منع لواء عجلون فى الأردن من تأمين الكهرباء لسكانه إلا عن طريق الشركة اليهودية.[162]

فى عام 1938م ظهر أول مشروع مياه فى منطقة وادي الأردن وضعه أبونيدس يتضمن تحويل مياه نهر اليرموك إلى أراضى الغور الشرقي فى منطقة الضفة الشرقية الأردنية لري وزراعة 300 ألف دونم ولم يجد قبولا ً من إسرائيل فى عام 1951م. ُأعتبر هذا المشروع بمثابة تهديد فعلى لإسرائيل، إذ كان من شأنه ـ فى تقدير خبراء إسرائيل ـ أن ينشيء وضعاً لا يمكن إسرائيل من إستخدام سوى 9% من مياه نهر الأردن. وفى عام 1944م ظهر مشروع أمريكي وضعه الخبير ولتر لودرميلك الذي سبقت الإشارة إليه. وتوالت المشروعات

([162]) د.صالح زهر الدين ، مرجع سابق ، ص 148

المائية الأمريكية، وظهرت مشروعات أخرى فى عام 1945م قدمها الأمريكي هيز لم تخرج كثيراً عن مشروع لودرميلك وكان ضمن أهدافها تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية. وعلى الرغم من أن نهر اليرموك لا يمس مثلث اليرموك المقتطع أصلا من الأراضي السورية، إلاّ نحو ستة كيلومترات فقط فهو يقترح تخصيص الأردن 50% من مياهه لري أراضيها فى الغور وترك الباقي لري أراضى المثلث ومنطقة بيسان ولقد أشير بالتفصيل إلى أهداف المشاريع فى المبحث الأول من هذا الفصل. وطرحت مشاريع أخرى لإستثمار مياه نهر الأردن وروافده منها مشروع بونجر عام 1952 الذي تم بتكليف من الأردن وكانت الفكرة الأساسية للمشروع الإنتفاع من مياه نهر الأردن واليرموك للري فى وادي الأردن جنوبي بحيرة طبرية والإنتفاع أيضاً من مياه نهر الأردن فى توليد الكهرباء. من أجل هذه الغاية يقام سد على نهر اليرموك عند المقارن، وكذلك إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء وقناتين تجريان من الشمال إلى الجنوب على جانبي نهر الأردن هما قناة الغور الشرقية والغربية.[(163)] وهنالك ميزة أخرى لهذا المشروع وهي إكتشاف مكان ملائم غير بحيرة طبرية التي كانت تحت رقابة إسرائيل المطلقة بحيث تخزن فيه مياه اليرموك، وقد إتفقت سوريا والأردن على سياسة منسقة وتحمست وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين للمشروع ووضعت إتفاقية فى مارس 1953 مع الحكومة الأردنية لرصد مبلغ 40 مليون دولار من مخصصات الوكالة لإسكان اللاجئين من أجل إنشاء سد المقارن وكانت قد بدأت العمليات الأولية فى هذا المشروع فيما سحبت واشنطن تأييدها، وكذلك فعلت وكالة الغوث التي تحصل على معظم أموالها من أمريكا. وكان أحد الأسباب التي قدمتها الوكالة لهذا التغير المفاجئ هو أن المشروع قد "يصبح عديم الفائدة بسبب مشاريع أخرى تقوم بها جهات أخرى ذات مصالح فى منطقة مجرى النهر".[(164)] أو بعبارة أخرى أن الحكومة الأمريكية ووكالة الغوث خشيتا أن يتعارض مشروع بونجر مع المشاريع التي وضعتها إسرائيل والتي أظهرت معارضتها للمشروع وهاجمت تبني أمريكا و وكالة الغوث والأمم المتحدة للمشروع. فإن عداء إسرائيل كان ناجماً من عدم إعتراف مشروع يونجر بإدعائها بحصة فى مياه اليرموك. وهناك أيضاً مشروع ماين الذي إعتمد فى خطوطه العريضة العامة على مشروع لودرميلك ـ هيز وعلى مشروعي ماكدونالد و يونجر من جانب آخر. وتضمن توزيع موارد الحوض من المياه التي يقدرها المشروع بنحو 1213 مليون مكعب على الشكل التالي:

1. إسرائيل:394 مليون متر مكعب لري 410 ألف دونم من الأراضى الزراعية.

---

(163) د. سمير عيسى سعد، مصدر سابق، ص 46

(164) صالح زهر الدين،مرجع سابق، ص 152

2. الأردن: 774 مليون متر مكعب لري 490 ألف دونم من الأراضى الزراعية.

3. سوريا: 45 مليون متر مكعب لري 30 ألف دونم من الأراضى الزراعية

4. لبنان: لا شئ.[165]

إن نصيب إسرائيل 32.5% من الحوض والأردن 63.5% ونصيب سوريا 4%، ولكن العرب عارضوا مشروع ماين لأنهم رأوا فيه إجحافاً بحقوقهم.

ونتيجة لتفاقم حدة الأزمة بين العرب والإسرائيليين فى مطلع الخمسينيات حول موضوع إستغلال مياه نهر الأردن وروافده قررت الحكومة الأمريكية برئاسة إيزنهاور فى أكتوبر 1953 تكليف مستشاره إريك جونستون بمهمة التفاوض مع دول المنطقة بمحاولة إقناعها بالموافقة على مشروع إستثمار موحد للموارد المائية فى حوض الأردن. إستعان جونستون بمشروع سابق تقدم به المهندس الأمريكي تشارلز ماين إلى سلطات وادى تنسى فى الولايات المتحدة ويعتبر مشروع جونسون مشروعاً توفيقياً بين المشروع الذي تقدمت به الأردن بونجر والمشروع الإسرائيلى لودر ميلك ومشروع هيز وماكدونالد.

أعلنت أمريكا الخطة المائية المقترحة عام 1955م واستعدت للإنفاق عليها من خزينتها بما مجموعه 121 مليون دولار. وخصصت الخطة 33% من مجموع مياه المنطقة لإسرائيل موجود منها 23% فقط فى إسرائيل والباقي يؤمن من المياه الأردنية والسورية واللبنانية.[166]

تتلخص إقتراحات مشروع جونستون فيما يلي:

ـ تجفيف بحيرة الحولة وتحويل أراضيها إلى أراضى زراعية.

ـ بناء سد أو شق قناة لتحويل أنهار الحصبانى وبانياس والدان - روافد نهر الأردن - وينابيع الحولة العليا لري الجليل الأعلى والأسفل.

ـ تحويل بحيرة جاريا خزاناً لمياه نهري الأردن واليرموك.

ـ تقسيم نهر اليرموك إلى قسمين الأول يصب فى بحيرة طبريا من خلال نهر الأردن والثاني كجزء من قناة لري الأغوار الشرقية إضافة إلى إقامة القنوات والترع لري ضفتي نهر الأردن لتوطين أكثر من 150 ألف لاجئ فلسطيني.

ـ بناء سد على نهر اليرموك عند العدسية، لتحويل تدفق المياه إلى بحيرة طبريا عبر قناة كبيرة بسعة تكفي لتصريف 750 متراً مكعباً فى الثانية من المياه.

([165]) اليشع كالى ، مرجع سابق ،ص 18

([166]) رائف نجم، "حرب المياه مع سلطات الاحتلال الاسرائيلى"، مجلة القدس الشريف، العدد 17، 1986

- وضع دراسة لبناء سد المقارن فى المرحلة القادمة[167]

- يكون توزيع المياه سنويا على الأطراف المعنية كما هومبين فى الجدول الاتى:

الجدول رقم(3-2)

توزيع مياه نهر الأردن حسب خطة جونستون

مصدر المياه/القطر	سوريا	لبنان	الأردن	إسرائيل	الاجمالى
نهر الحصبانى	-	35	-	-	35
نهر بانياس	20	-	-	-	20
نهر الأردن المجرى الرئيسي	22	-	100	375	497
نهر اليرموك	90	-	377	25	492
جانبا الوادي	-	-	243	-	243
إجمالي الخطة الموحدة	132	35	720	400	1287

- *المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني www.pnic.gov ، الجريان السطحي*

أعطت الخطة 200 ـ 320 مليون متر مكعب من المياه سنوياً للفلسطينيين لأن الضفة الغربية كانت جزء من الأردن فى الخمسينيات وحدودها الشرقية نهر الأردن وقد إستولت إسرائيل على حصة الضفة الغربية وجزء من حصة الأردن بحيث أصبحت الضفة الغربية لا تستفيد من مياه نهر الأردن.

رفضت إسرائيل خطة جونستون لعدم شمولها على ري صحراء النقب وإدعت بأن هناك 150 مليون متر مكعب من حصة الأردن بموجب هذه الخطة ستكون فائضة عن إحتياج الأردن وسيكون مصيرها البحر الميت بينما النقب فى حاجة ماسة لها. كما رفضت إسرائيل تخزين مياه اليرموك فى بحيرة طبريا خوفاً من إدعاء العرب بملكية بحيرة طبريا لأن اليرموك يمر فى أراضى عربية. وكذلك رفضت الأردن إستخدام بحيرة طبريا لتخزين مياه اليرموك حتى لا تكون هذه المياه تحت السيطرة الإسرائيلية وحتى لا تتأثر مياه اليرموك بملوحة بحيرة طبريا.[168]

رفض العرب مشروع جونستون الذي كان يهدف إلى حل مشاكل إسرائيل المائية وبناء قاعدة إقتصادية وزراعية لإسرائيل عن طريق صحراء النقب فى جنوب إسرائيل وتحويلها إلى

([167]) فيصل الرفوع ، مرجع سابق، ص 344

([168]) رائف نجم ، مرجع سابق ، ص14

منطقة حيوية قادرة على إستيعاب خمس ملايين يهودي. ويعتبر اليشع كالى أن "المجال الوحيد الذي حقق المشروع فيه جزء من المهمة المطلوبة منه كان تقسيم مياه اليرموك بين إسرائيل والأردن ولا يزال هذا الأمر قائماً وبدقة"، ويقول: "إن مشروع جونسون لا يصلح إستخدامه اليوم إطاراً قانونياً لتقسيم مياه المنطقة" ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب حددها كالى تتلخص في:

1. وجوب إرساء جوهر المشروع على ما يسميه القانون الدولي.
2. إن مشكلات توزيع مياه المنطقة اليوم مختلفةً كثيراً عن المشكلات التي كانت موجودة فى الخمسينيات.
3. إن مشروع جونستون لا يتلائم مع الأسلوب المتطور الذي إستغلت فيه المياه وستستغل فى منطقتنا، إذ أنه تطرق إلى المياه السطحية فقط وهو لم يميز بين مياه الصيف والشتاء والمياه الجيدة من المياه المالحة.[169]

مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب:

لا تقل خصوبة منطقة النقب عن خصوبة وادي النيل عند توفر الري الكافي لها، وقد دلت التجارب على أن القطن والحبوب ونباتات المناطق الحارة بصورة عامة تعطى نتائج جيدة فى أراضى هذه المنطقة.[170] وهذا ما يدفع بالإسرائيليين إلى تنفيذ مشاريعهم لري هذه المنطقة

جدول رقم (3-3)

الإستفادة الحالية من مياه نهر الأردن حسب المصادر الأسرائيلية (ملايين الأمتار المكعبة)

المياه/ القطر	لبنان	سوريا	الأردن	إسرائيل
منابع الحصبانى	20	-	-	-
منابع اليرموك	-	200	-	-
قناة الغور الشرقية اليرموك	-	-	90	-
سدود الأردن	-	-	120	-
نهر الأردن شمال طبريا	-	-	-	150
من طبريا إلى مناطق حولها	-	-	-	80
من طبريا إلى خط الأنابيب القطري	-	-	-	380

(169) اليشع كالى ، مرجع سابق ، ص 47

(170) عفيف البرزى مرجع سابق ص 51

من اليرموك السفلى				**70 – 25**
المجموع	**20**	**200**	**210**	**680 – 635**

- ***المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني*** *www.pnic.gov* *، الجريان السطحي*

حتى يتم مضاعفة سكان إسرائيل، بدأت إسرائيل عام 1953م بتنفيذ هذا المشروع الذي يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن من نقطة شمال بحيرة طبريا، ولكن موقف سوريا الرافض أرغمهم على إدخال تغير جذري فى خطتهم بتحويل الضخ من شمال بحيرة طبريا بالمنطقة المجردة من السلاح، ومن نقطة قريبة من جسر بنات يعقوب على بعد 4 كيلومتر جنوبي بحيرة الحولة إلى الشمال الغربي من البحيرة بالقرب من الطابقة التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية بكاملها.

ويشكل هذا المشروع بالنسبة للمشاريع المائية الأخرى موضع القلب من الجسد فقد ربط به العديد من المشاريع المائية فى فلسطين المحتلة فيأخذ منها ما يفيض عنها ويعطيها ما تحتاج من المياه التي تهدف بمجموعها لري النقب من أجل تطويره الزراعي والبشرى. يتلخص المشروع فى تحويل حوالي 500 مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الأردن وإستغلالها فى إستصلاح الأراضي الزراعية فى النقب عن طريق قناة مفتوحة ومحطات لفتح المياه وإستخدام بحيرة طبريا كخزان طبيعي للمياه المحمولة إليها من نهر الأردن، بالإضافة إلى إقامة محطات لتوليد الكهرباء وقدر للمشروع أن يستغرق تنفيذه سبع سنوات على مرحلتين:

الأولى: تمتد من 1959م حتى 1963م لتحويل حوالي 200 مليون متر مكعب سنويا إلى صحراء النقب وكذلك نقل مياه نهر الأردن فى أنابيب إلى السهول الساحلية حتى مدينة تل أبيب.

الثانية: تمتد من 1963م حتى 1966م، يتم خلالها تحويل حوالي 300 مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الأردن إلى جنوب صحراء النقب لمواجهة متطلبات المشروعات الزراعية وكذلك المستوطنات والمنشات العسكرية.[171]

بدأت إسرائيل فى تنفيذ هذا المشروع على الرغم من أن نصيبها الرئيسي من مياه نهر الأردن لا يتعدى 13% وهومقدار ما يحمله نهر الدان أحد روافد نهر الأردن الذي ينبع من داخل الأراضي المحتلة.[172] ويشمل المشروع بالإضافة إلى بحيرة طبريا الطبيعية مجموعة من البحيرات الاصطناعية المنشاة على طول خط الأنابيب التي تبلغ طاقة إستيعابها السنوي

([171]) د. خليل عبد المنعم خرج، "مشكلة مياه نهر الأردن"، مؤتمر المياه ، مرجع سابق ، ص 257

([172]) محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ، دار المعارف، 1985، ص 496

حوالي 30 مليون متر مكعب من المياه. وقد إرتبط بهذا المشروع مشروع آخر وهو وصل البحرين الميت والمتوسط نسبة لإنخفاض منسوب مياه البحر الميت نتيجة للتبخر بعد تحويل مياه الأردن عنه وجرها للنقب.[173]

تمكنت إسرائيل فى عام 1964م من إنجاز مشروعها لتحويل نهر الأردن الذي أطلقت عليه آنذاك مشروع أنبوب المياه القطري.

المكاسب الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن:

المكاسب الاقتصادية:

1. إستصلاح الأراضي فى النقب وإعمارها من أجل زيادة عدد المهاجرين اليهود مما يؤدى إلى زيادة الأيدي العاملة ومضاعفة الدخل القومي.
2. التنقيب عن المعادن والبترول وإستغلالهما.
3. إنشاء الأماكن السياحية الشتوية.

المكاسب السياسية:

1. التمهيد للحل السياسي للقضية الفلسطينية عن طريق فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين والدول العربية المجاورة عن طريق إقتسام المياه العربية فى المستقبل.
2. إستخدام المهاجرين اليهود من أنحاء العالم وتوطينهم ووضع السدود أمام طريق عودة الفلسطينيين لبلادهم.

المكاسب العسكرية:

إعمار النقب سيوفر عمقاً استراتيجياً جيداً للكيان الصهيوني، بعد أن كان محصوراً فى الشمال والوسط، إذ أن المستوطنات التي أقيمت وتقام حالياً فى النقب تشكل خطاً دفاعياً فى وجه أي تحرك عسكري فى المستقبل من قبل الدول العربية المجاورة.

أكدت دراسة أردنية بأن إحتلال إسرائيل لمنابع نهر الأردن وسيطرتها على مجرى النهر أديا إلى حرمان الأردن من إستغلال نحو 774 مليون متر مكعب سنوياً من أصل 1.300 مليار وثلاثمائة مليون متر مكعب سنوياً تشكل 40% من إحتياجات إسرائيل المائية وعلى الرغم من أن الأردن احتفظ بنهر اليرموك فإن إستغلاله لمياه هذا النهر تبلغ 140 مليون متر مكعب بعد أن تمكنت إسرائيل من الإستيلاء على 100 مليون متر مكعب سنوياً من

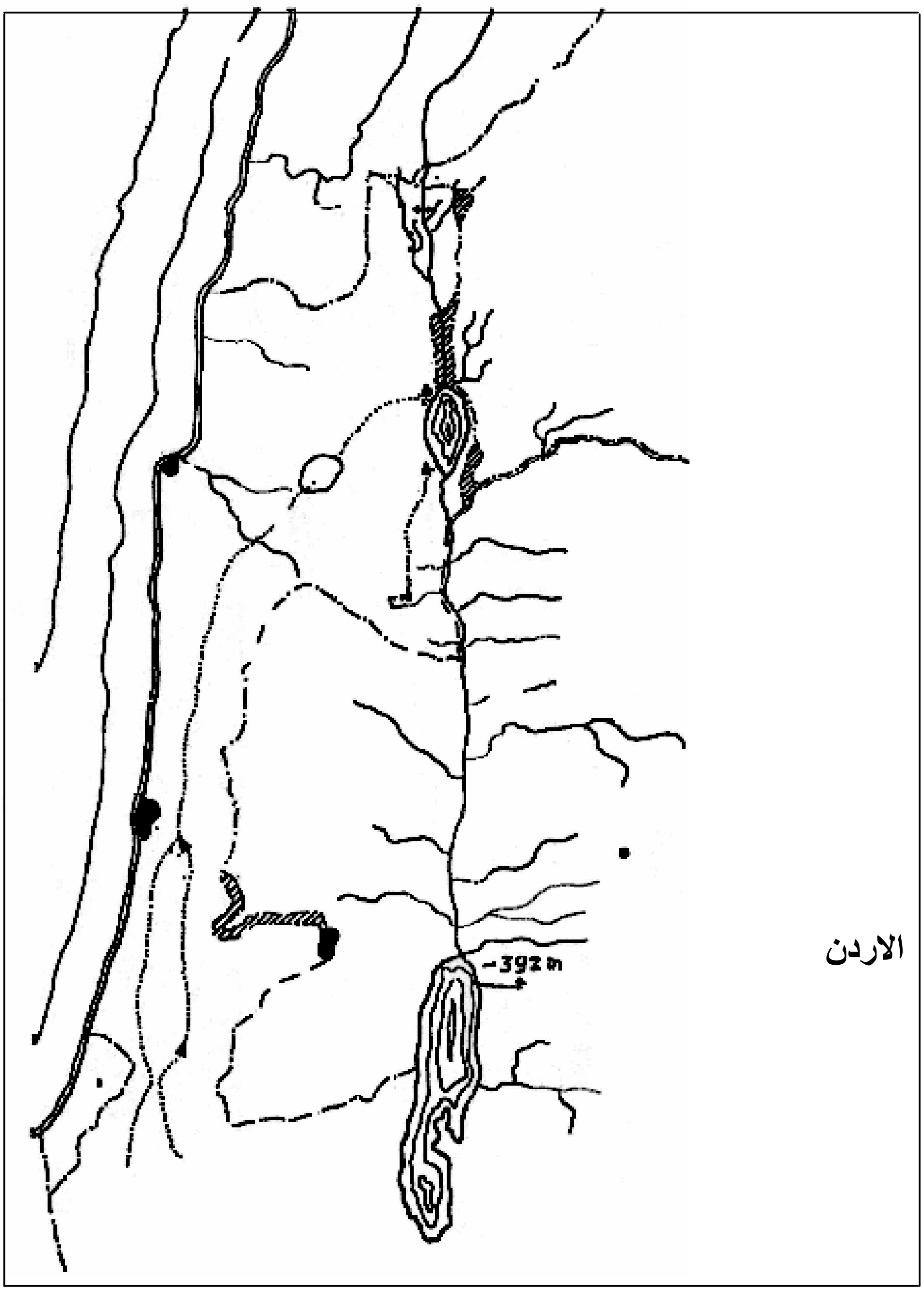
([173]) رياض توفيق ماضي ، مرجع سابق ، ص 77

جراء إحتلالها لمنطقة مصب النهر جنوب بحيرة طبريا وتعطيل مشروع الوحدة الذي أدى إلى حرمان الأردن من إستغلال ما يزيد على 225 مليون متر مكعب من المياه سنوياً.

خريطة رقم (3-3)

المشروع الإسرائيلى لتمويل روافد الأردن





الاردن

*** المصدر: عبده معروف، مرجع سابق، ص 119**

وقد أوضحت الدراسة أنه على الرغم من توزيع حصص إستخدام مياه نهر الأردن قبل حرب 1967م فإن إسرائيل إستطاعت مصادرة تلك الحصص بعد الحرب.(174)

يقول دكتور محمد رشيد مدير مركز البحوث والدراسات المائية والبيئية فى الجامعة الأردنية "إن منسوب المياه الجوفية فى بعض الأحواض المائية انخفض بدرجة كبيرة، وقد أدى فى بعض الحالات إلى جفاف آبار جوفية عديدة جراء نقصان معدلات التغطية الجوفية وزيادة معدلات الضخ وأدت طبيعة الموارد المائية المحدودة وزيادة السكان إلى تحويل المشكلات المائية إلى أزمات فى الأردن خاصة فى سنوات الجفاف وبلغ حجم المياه المستغلة حاليا ما يقرب من 862 مليون متر مكعب وأن أقصى ما يمكن إستغلاله من المصادر المحلية تصل فى عام 2020م إلى نحو1300 مليون متر مكعب.(175)

المبحث الرابع

أطماع إسرائيل فى مياه الجولان:

تقع منطقة الجولان فى الزاوية الجنوبية الغربية لسوريا، فى جنوب شرق لبنان وشمال فلسطين المحتلة، وشمال غرب الأردن، ولذلك هي منطقة إستراتيجية مهمة لسوريا ولإسرائيل بعد إحتلالها لها عام 1967م. ويبلغ طول جبهتها مع فلسطين المحتلة 100 كلم وعمقها20 - 30 كلم يحميها من الشمال جبل الشيخ وسلاسل فروعه وهضابه التي تشكل جداراً طبيعياً ضخماً. ويبلغ إرتفاع هضبة الجولان عن سطح البحر ما بين 350 - 650 متراً وتشرف على سهل الحولة الخصب وبحيرة طبريا، ويعد جبل الشيخ الذي تتربع منطقة الجولان على سفوحه خزان المياه الأساسي لجنوب سوريا ولبنان وشمال فلسطين، وتتجلى أهمية الجولان ليس فى إنحدار أهم روافد نهر الأردن من أراضيها وحسب، بل فى أهميتها الإستراتيجية على منخفض الحولة، وطبريا. ومجارى روافد نهر الأردن، ومنحدرات جنوب لبنان التي ينبع منها ويجرى فيها نهر الحاصبانى والينابيع الأخرى التي تغذى شمال فلسطين.(176)

للجولان أهمية كبرى فهي تشكل هدفاً إقتصادياً وإستراتيجياً لإسرائيل. الأول يعود لكون الجولان أرضا خصبة ومنطقة تتميز بإعتدال المناخ وتنوعه، وهذا مايسمح بإزدهار الزراعة ونجاح الصناعة وتطور السياحة، أما الجانب الإستراتيجي فيعود إلى موقع الجولان كمرتفع يشرف مباشرة على الجليل الأعلى وسهل الحولة وبحيرة طبريا ويطل على دمشق. وليس فى

---

(174) د. عبد الملك التميمى، مرجع سابق، ص 77 ـ 78

(175) جريدة البيان، "الأمن المائي العربي أزمة متصاعدة بمرور الزمن "، 1998/6/18.

(176) عبد الملك خلف التميمي، مرجع سابق، ص 84

الإمكان إدراك الأهمية الإستراتيجية إلاً من خلال الإطلاع على أطماع إسرائيل فى الجولان فعلى سبيل المثال الرسالة التي بعثها حاييم وايزمن فى عام 1919م إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج وقال فيها "إن الصهيونيين لن يقبلوا بأي حال من الأحوال حتى كأساس للتفاوض الخطة التي وضعها الثنائي سايكس - بيكو، لأنها خطة لا تؤدي إلى تقسيم فلسطين التاريخية، بل تذهب إلى أبعد من ذلك فتحرم الوطن القومي اليهودي من أجود مناطق الإستيطان فى الجولان وحوران التي تعتمد عليها فى إنجاح المشروع الصهيوني بأسره."[(177)] تبنى حزب العمل الاسرائيلى طوال فترة حكمه سياسة إستيطانية نشطة فى الجولان كرس لها الكثير من الموارد البشرية والمادية. وقرار ضم الجولان الصادر عن الكنيست فى عام 1981م فى عهد حكومة مناحيم بيغن، ليس سوى تتويج لمسار تهويد الجولان الذي بدأه حزب العمل منذ بداية السبعينات بعد إحتلال الجولان عام 1967م.[(178)]

يقول إيغال الون: "إن لهضبة الجولان ولمنحدر جبل الشيخ أهمية حيوية لا من أجل الدفاع عن مستوطنات وادي الحولة فحسب، إنما لحاجات إسرائيل الإستراتيجية الشاملة فى الإشراف على الجولان، فهذا الأمر يتعلق بالدفاع عن الموارد الأساسية لمياهنا، وبالدفاع عن الجليل الأعلى والأسفل وبالدفاع عن الأردن الأعلى والأوسط (وادي الحولة وطبريا) والوديان المحيطة بها ووادي بيسان."[(179)]

الاستيطان فى الجولان:

يتركز الإستيطان في الجولان في قطاعين:

الأول: يمتد على شكل قوس ويبدأ من سفوح جبل الشيخ بالقرب من بانياس ويسير بمحاذاة خط وقف إطلاق النار لعام 1973 على طول محور "مسعدة القنيطرة ـ الرفيد ـ الحمة".

الثاني: يشمل المنطقة الجنوبية الغربية ملامساً الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، وممتداً على طول الحدود الدولية التي رسمتها الأمم المتحدة فى عام 1948م.[(180)]

أقامت إسرائيل فى الهضبة 30 مستوطنة بتعداد سكاني يقدر بـ 50.000 نسمة وفى عام 1990م بدأت بعض العائلات اليهودية المهاجرة من الإتحاد السوفيتي بالإستيطان فى الهضبة وبلغ عددها أكثر من 15 عائلة.[(181)]

([177]) طارق المجذوب، مرجع سابق، ص 91

([178]) المرجع السابق، ص 91

([179]) عفيف البرزى ، مرجع سابق، ص72

([180]) طارق المجذوب ، مرجع سابق، ص 91

([181]) د.عيسى سعد، مرجع سابق، ص 120

منذ عام 1971 بدأت السلطات الإسرائيلية بالإستغلال الكثيف لمياه الجولان فى إطار الخطة الخمسية الموضوعة لتلك الفترة. وقامت شركة ميكورت الإسرائيلية بحفر مجموعة من الآبار الأرتوازية لصالح المستوطنات الإسرائيلية هناك، كما أقيمت محطة لضخ المياه من بركة رام التي تقع على أقدام جبل الشيخ ومساحتها 900 × 600 متر مربع ويتراوح عمقها بين 8 ـ 9 متر وبدئ بنقل المياه إلى المستوطنات علماً بأن طاقة بركة رام السنوية 1.5 مليون متر مكعب. كما تمت إقامة خزانات للمياه تجمع سنوياً نحو ثلاثة ملايين متر مكعب من المياه، وتستغل إسرائيل حالياً 31.5 مليون متر مكعب من المياه فى جنوب الهضبة و6 مليون متر مكعب فى المنطقة الوسطي 8.7 مليون متر مكعب فى المنطقة الشمالية منها.[182]

فحسب خطة الوكالة اليهودية يجرى تسليم 4500 دونم من الأراضي الزراعية لكل مستوطنة يزرع فيها 2500 دونم بالحبوب زراعة مروية و500 دونم بالأشجار و1500 دونم بالمحاصيل الزراعية الأخري ، وتقدر إسرائيل أن حاجة مستوطناتها فى الجولان من المياه تصل إلى حوالي 46 مليون متر مكعب.[183]

وضعت إسرائيل خطة لإنتاج الكهرباء على أساس الضخ عند بحيرة طبريا مما سوف يوفر طاقة تقدر قيمتها بمئات الألوف من الدولارات مع ربط شبكة المياه الجوفية فى الشمال والوسط بجنوب الهضبة والإستفادة من ذلك فى توليد الطاقة الكهربائية، وسوف تستخدم إسرائيل لهذا الغرض خط أنابيب التابلاين وطوله 45 كلم مع إقامة محطة هيدروليكية تستغل تدفق الماء فى الأنابيب. إن سلوك إسرائيل إزاء مسألة الإنسحاب من الجولان يخفي خوفها من أن تفقد السيطرة على مصادر تغذية نهر الأردن موردها المائي الرئيسي. وهذه المصادر هي نهر الحصباني الذي يمر من الجولان ويصل منسوبه إلى 170 مليون متر مكعب سنوياً ونهر بانياس 160 مليون متر مكعب ونهر العاص 250 مليون متر مكعب ونهر بريفيت 5 ملايين متر مكعب تصب جميعها فى بحيرة طبريا الخزان الرئيسي للمياه فى إسرائيل. ويصل مجموع المياه المخزنة فى إسرائيل إلى 2.7 مليار متر مكعب، ويبلغ مجموع ما فى بحيرة طبريا منها 660 مليون متر مكعب بينما يوجد الباقي فى الجنوب والسهل الساحلي. وهكذا فإن إستغلال سوريا لهذه المياه يؤثر بشكل سلبي على الأمن المائي الإسرائيلي ويؤدى إلى خفض مستوى بحيرة طبريا من 112 متراً تحت سطح البحر إلى أكثر من 313 متر مما يؤدى إلى

([182]) المرجع السابق، ص 120

([183]) فتحي على حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط، مكتبة مدبولى، 1997 ،ص 25

إرتفاع ضغط الماء على المواد الكبريتية والفسفورية فى البحيرة ويلوث الناقل القطري وهومشروع نقل مياه الشرب والري الرئيسي فى إسرائيل.(184)

بالإضافة إلى ما يصل إسرائيل من مياه الجولان فإن المسح الفني للمياه الجوفية فى بعض مناطق الجولان أثبت وجود كميات ضخمة من المياه تحتل أكثر من ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذى بحيرة طبريا. ففي نهاية 1993م أعلن مسئول فى شركة المياه الإسرائيلية عن إكتشاف ثلاثة ينابيع غزيرة لمياه الشرب فى هضبة الجولان إعتبرها كافية لتزويد قسم من المستوطنات بحاجتها من المياه، وقال إن تدفقها يبلغ 10.5 مليون متر مكعب سنوياً.(185)

بعد إكتشاف هذه الينابيع كلفت الحكومة الإسرائيلية شركة تاهال المهتمة بهذا الشأن بإجراء مسح شامل للثروة المائية بالجولان ووفقاً لمعلومات الشركة فإن أمطار الجولان الغزيرة والمقدرة بـ 1.2 مليار متر مكعب سنوياً لا تكتفي بتغذية المجارى المائية فى الجولان وإسرائيل بل تتحول مخزوناً مهما للمياه الجوفية لا مثيل له فى المنطقة يغذى الينابيع الرئيسية فى الجولان وخارجها. وبفضل هذه الثروة قيل "إن الجولان عائم على خزان من المياه" وعلى الرغم من عدم وجود إحصاء رسمي لمجمل المياه فى الجولان فإن قسم من الإسرائيليين منهم أريل شارون يعتبر أن 30% من المياه المستهلكة من إسرائيل تأتى من الجولان.(186)

خططت إسرائيل منذ إحتلالها لهضبة الجولان عام 1967م للإحتفاظ بالهضبة من أجل حماية أنظمة سحب وضخ المياه من طبريا وكذلك لإجهاض أي محاولة عربية لتحويل نهر الأردن وإستغلال نهر اليرموك، إضافة إلى أن احتلال الجولان أتاح لإسرائيل السيطرة على منابع نهر بانياس كما أن الجولان يعتبر الإنطلاق إلى نهر الليطانى فى لبنان.

تمكنت إسرائيل منذ إحتلالها لهذه المناطق من تطوير مواردها المائية وإضافة موارد مائية كانت تسعى إليها. ويوضح الجدول رقم (3-4) موقف الموارد المائية بعد التطوير بدون حساب المياه من تحلية البحر والمشاريع التي تحت التنفيذ.

هكذا نرى أن إسرائيل تخشى أن تقوم سوريا بعد إسترداد الجولان بتحويل الموارد المائية فيه إلى أراضيها وحرمان إسرائيل من هذه الثروة أو النعمة التي إعتادوا عليها، وعندما نعلم بان مياه الجولان تساهم إلى حد كبير فى سد حاجات إسرائيل المائية وبأن هناك إحتمالاً لوجود كمية هائلة من المياه الجوفية تقدر بأكثر من مليار متر مكعب تدرك إهتمام إسرائيل وسعيها

---

(184) عبد ا مرسى العقال ، مرجع سابق ، ص 106

(185) طارق المجذوب، مرجع سابق، ص، 100

(186) سمير عيسى سعد، مرجع سابق ، ص، 118

لتأمين السيطرة المشتركة الدائمة على مصادر المياه فى الجولان قبل إنسحابها وهذا ما ترفضه سوريا.

جدول رقم(3-4)

الإستغلال الإسرائيلي للمياه العربية قبل وبعد الإحتلال (مليون متر مكعب)

المورد المائي	قبل حرب 1967	بعد حرب 1967	الزيادة
نهر الأردن وروافده	350	600	250
مياه جوفية	500	700	200
مياه متسربة من الفيضانات	60- 100	100- 150	40 – 50
تحلية مياه مالحة	2	5	3
تكرير مياه المجارى	10	25	15
مياه محولة من الجولان	-	200	200

- *المصدر: لواء .د . مد نبيل فؤاد ، "ا ياه ومفاوضات السلام الشرق الأوسط"، مؤ ر ا ياه ، مرجع سابق، ص 310*

المبحث الخامس

أطماع إسرائيل في جنوب لبنان:

أشير فى الفصل الثانى إلى الوضع المائي المتميز للبنان الذي يتمتع بغنائه بالثروة المائية من ينابيع ومياه جوفية وأنهار، فهو مصدر مهم للمياه بالنسبة لفلسطين وسوريا والأردن. ويشكل الجنوب اللبناني ومصادره الطبيعية من المياه ممراً طبيعياً للمياه السطحية اللبنانية نحو تلك الدول. لذلك جاءت المخططات الإسرائيلية بسحب المياه من جنوب لبنان الغنى بهذه الثروة التي تؤمن لها حاجتها من المياه. حيث يوجد نهر الليطانى، نهر الحصبانى، نهر الزهرانى، نهر الأولى ونهر الوزانى والعيون والينابيع.

يعتبر نهر الليطانى من أهم الأنهار اللبنانية وهو لبناني منبعاً ومصباً كما سبق الإشاره. وتعود أطماع إسرائيل فى مياه الليطانى منذ وقت مبكر يمتد إلى عام 1897م حينما حدد ثيودور هيرتزل فى تصريحاته حدود الدولة اليهودية من الشمال بنهر الليطانى.[187] كما أنه فى عام 1903م كتب إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عارضاً عليه تقديم مبلغ مليوني ليرة تركية مقابل موافقة السلطان على ما أسماه هرتزل (حق اليهود) بالعيش فى منطقة الجليل

(187) د. سمير عيسى سعد ، مرجع سابق ، ص 119

إمتداداً إلى جنوب لبنان، بإعتبار أن نهر الليطاني يشكل مركزاً مهماً لإنجاز المخططات اليهودية الرامية إلى نشر الإزدهار فى المنطقة، إلا أن السلطان عبد الحميد واجهه بالرفض بإعتبار أن هذه الأرض ليست ملكه بل ملك للرعية.[188]

كذلك تعود الأطماع إلى عام 1919م فى الرسالة التي وجهها حاييم وايزمن إلى رئيس وزراء بريطانيا التي أشير إليها فى بداية هذا الفصل لتؤكد على ضرورة سيطرة الدولة اليهودية على نهر الليطاني ضمن مسافة 25 ميلا فوق المنحني. أعاد وايزمن التأكيد على نفس المطالب فى العام التالي فى رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية البريطاني فى عام 1920م أعلن فيها أن الصهاينة لا يطالبون فقط بفلسطين، ولكن أيضاً يريدون تمديد حدود الوطن القومي اليهودي ليشمل جنوب لبنان، قال فى الرسالة: "إذا قطعت فلسطين من نهر الليطانى ونهر الأردن ونهر اليرموك لم تعد كياناً مستقلاً فى المستقبل وستكون فقيرة ولا تخدم أي قوة ".[189] وأكّد بن حوريون مرة أخرى على هذه المطالب فى أحد الوثائق التي كتبها عام 1941م حين قال: "علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لابد من أن تكون مياه الأردن والليطانى مشمولة داخل حدودنا".[190]

حال الصراع بين الإستعماريين البريطاني والفرنسي دون إدماج نهر الليطانى ضمن حدود فلسطين، لكن فى عام 1926م عمدت سلطات الإنتداب إلى إحداث تغيير فى الحدود بين لبنان وفلسطين لصالح توسيع الأراضي الفلسطينية من أجل السيطرة على مصادر المياه، وبذلك أصبحت منطقة الحولة ذات السهول الخصبة والمياه الغزيرة منطقة تابعة لفلسطين.[191] بعد صدور قرار تقسيم فلسطين فى نوفمبر 1947م إستولت إسرائيل على الجليل الأعلى المجاور للبنان مما جعل حدودها تتقدم فى محازاة الحدود اللبنانية حيث توجد مصادر المياه. وأخذت الحكومة الإسرائيلية بعد قيامها عام 1948م تولى إهتماماً نشطاً بمياه الليطانى، وأثار مندوب إسرائيل فى إجتماعات لجنة التوفيق الدولية فى عام 1949م مسألة الليطانى وأوصت اللجنة فى تقريرها النهائي بإستثمار سبعة أثمان مياه الليطانى فى إسرائيل بعد تحويله إلى وادي الأردن. وكانت حجة لجنة التوفيق الدولية أن "مياه الليطاني تزيد عن حاجة لبنان. وتؤكد إسرائيل على أن مياه الليطاني تذهب هدراً وهي زائدة عن حاجة لبنان فقد ذكر ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل: "إن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى

([188]) د. غادة عفت ناجى، "الأطماع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية"، مؤتمر المياه ، مرجع سابق، ص 418

([189]) عبد الملك خلف التميمى،مرجع سابق، ص 91

([190]) د.حمد الطاهري ، مرجع سابق ، ص 91

([191]) د. غادة عفت ناجى، مرجع سابق، ص 420

نصف مليون متر مكعب من مياه الليطاني تذهب هدراً فى البحر، أن القنوات باتت جاهزة فى إسرائيل لإستقبال مياه الليطانى المحولة".[192]

زاد وضوح مطامع إسرائيل فى مياه الليطانى فى المشروع المضاد الذي قدمته للمبعوث الأمريكي جونستون عام 1954م والمسمي بمشروع "كوتون" فقد ضخمت تقديراتها لإيرادات المياه فرفعتها إلى 2345 مليون متر مكعب بدلاً من 1450 مليون متر مكعب المقدرة من جونستون، وطلبت أن يخصص لها منها ما لا يقل عن 1290 مليون متر مكعب، تجاوزت حدود حوض الأردن فى مشروعها وأصرت على إدخال مياه الليطانى وهو النهر اللبناني الصرف فى حساب التقاسم وقررت أن نصيبها من مياهه يجب ألا يقل عن 400 مليون متر مكعب، لتبقى للبنان صاحب النهر أقل من 300 مليون متر مكعب. وأخذت تتساءل عن قيمة الهضاب والجبال التي تفصل هذا النهر عن حوض الأردن عندما لا يحتاج الوصل بينهما إلا إلى نفق بسيط يكفى فتحه ليتدفق الخير والرفاه إلى أراضى "إسرائيل". وقررت أن المساحة التي ستروي من مشروعها ستبلغ 30 ألف دونم فى سوريا و350 ألف دونم فى لبنان و430 ألف دونم فى الأردن أما فى إسرائيل فستبلغ مليون و790 ألف دونم، أي أكثر من ضعفي مجموع المساحة فى البلاد العربية الثلاثة التي ستتاح لها إمكانيات الري من مياهها ذاتها.[193]

تطابقت وجهتا نظر مكتب الإستعلامات الإسرائيلي فى نيويورك وشيمعون بيريز فى قوله: "إن المياه لا تعود لشخص واحد أو لبلد محدد ولكن للبشرية ككل والمياه فى الشرق الأوسط هي ملك للمنطقة، ولعل المياه أكثر من أي قضية أخرى تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمي ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيع المياه على أساس إقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن".[194]

ذكر موشى شاريت فى مذكراته أنه فى سنة 1954م تدارست الوزارة الإسرائيلية برئاسة بن غوريون إمكانية إثارة فتنة طائفية فى لبنان تنتهي بقيام دولة مارونية تقيم تحالفاً مع إسرائيل حتى تتمكن من ضم الليطاني وما يليه جنوبا، وقد عارض الفكرة شاريت الذي كان وزيراً لخارجية إسرائيل مؤكداً بأن العبث بالتركيبية الطائفية اللبنانية لن تكون عواقبه سليمة على مسلمي ومسيحي لبنان ولا على إسرائيل. وعلى عكس شاريت بدأ موشى ديان متحمساً للفكرة وينقل عنه شاريت قوله: "كل ما نحتاجه ضابطاً مسيحياً شجاعاً يعلن التمرد ولو كان برتبة

([192]) جورج المصري ، مرجع سابق، ص 80

([193]) نبيل فارس ،"حرب المياه فى الصراع العربي الإسرائيلي"، دار الاعتصام ، 1993، ص 310

([194]) شمعون بيرس ، الشرق الأوسط الجديد ، الأهلية للنشر و التوزيع ، 1994 ، ص 145

رائد."[195] وهذا ما تحقق لإسرائيل فيما بعد فى شخص سعد حداد الذي تمرد خلال الحرب الأهلية اللبنانية وسمي فصيله "جيش لبنان الجنوبي" ووضعه فى خدمة إسرائيل ليكون أداتها فى السيطرة على شريط من جنوب لبنان يكاد يطابق ما طالب به حاييم وايزمن سنة 1919م

على الرغم من عدم إشتراك لبنان فى حرب يونيو 1967م أقدمت إسرائيل أثناء الحرب على إقتطاع مساحات شاسعة من مزارع شبعة واحتلت بعدها عدة مناطق وتوالت سرقة الأراضي والتوسع فى جنوب لبنان سنة بعد سنة.

تمكنت إسرائيل من خلال إحتلالها لجنوب لبنان من تحويل مجرى روافد نهر الأردن التي تنبع من جبل الشيخ إلى شمال إسرائيل. فشقت الساطات الإسرائيلية شبكة من الطرق المتطورة وقامت بتحويل نبع الوزاني وهي تحصل منه حالياً على 10 مليون متر مكعب فى السنة. وكذلك حولت نبع "الدردارة" لإستغلاله فى الري كما قامت بحفر بئر فى منطقة النبع المذكور لتكتشف أن هنالك بحراً تعوم عليه تلك المنطقة.[196]

فى عام 1989م أقدمت إسرائيل على مد أنابيب مياه بقياس 6 بوصة من نبع العين المتفرع من " نهر الجوز "وهو أحد روافد الحصبانى إلى بعض قري منطقة ماجبيا المحتلة. فهي تستغل مياه الحصباني والوزاني بصورة كاملة وبمعدل 140 مليون متر مكعب فى السنة.[197] إعترف أنطوان لحد قائد مليشيات جيش لبنان الجنوبي التابع لإسرائيل فى تصريح صحفي إن إسرائيل تستغل كميات من المياه الفائضة عن حاجة لبنان من الوزاني والحصباني وأنه تلقى هذه المعلومات من رئيس الوزراء اسحق شامير ولكن "لحد" إدعى أنه بعد توقيع معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل ستعود كامل الحقوق اللبنانية.[198]

أما عن مياه الليطاني فبعد إجتياح لبنان عام 1982م أقدمت قوات الإحتلال الإسرائيلية على مصادرة كل الخرائط والتصميمات المتعلقة بمشروع الليطانى الذي كان ينوى القيام به. وأتبعت ذلك بأعمال حفر الأنفاق وتركيب مضخات من منطقة جسر الخردلى إلى نقطة وادي البراغيث وبهذا تتمكن من سحب مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا. أشارت صحيفة هيرالد تريبيون فى 10 يونيو1983م إلى ما ورد على لسان الصحفي جون كولي أنه استقى معلومات من المخابرات المركزية الأمريكية أن إسرائيل تقيم نفقاً للوصول إلى مياه الليطانى عند جسر الخردل فجاء إلى المنطقة وأمضى خمسة أسابيع بين إسرائيل وبيروت وتأكّد له أن المشروع

([195]) عوض فرسخ ،مرجع سابق، ص 440

([196]) د. سمير عيسى سعد، مرجع سابق ، ص 139

([197]) د. صالح زهر الدين ، مرجع سابق ص 166

([198]) المرجع السابق، ص 139

قائم ويقام حفر نفق طوله عشرة كيلومترات عند منخفض وادي البراغيث فى إسرائيل إلى المنطقة المنحدرة تحت جسر الخردلى ومن شأن هذا النفق تحويل مياه الليطانى إلى إسرائيل.[199]

طلبت الحكومة اللبنانية من الأمم المتحدة التحقيق فى قيام إسرائيل بسرقة المياه اللبنانية "الليطانى - الحصبانى - الوزانى" فإن إسرائيل تسيطر على 30 كيلومتر من الليطانى من المنسوب 670 متر إلى منسوب 450 متر إضافة إلى نبع الوزانى ونهر الحصباني الذي يسير مسافة 31 كيلومتر فى الأراضي اللبنانية قبل دخوله إسرائيل بالإضافة إلى ذلك إن الأراضي التي إحتلتها إسرائيل فى جنوب لبنان تضم العديد من الينابيع وأهمها نبع المقارة - نبع الأرشة - نبع الجوز - نبع الحمام - نبع الدرادرة بالإضافة إلى ينابيع جبل الشيخ نبع ثريد ونبع شبعا يقدر تصريفها السنوي بـ 30 مليون متر مكعب.[200]

أوردت دراسات أجرتها وزارة الزراعة اللبنانية أن المساحة المروية فى لبنان لا تتعدى 450كيلومتر مربع بينما المساحة المطلوب ريها هي فى حدود 600 كيلومتر مربع علماً بأن منطقتي الجنوب والبقاع وحدهما فى حاجة إلى مليار متر مكعب من المياه سنوياً ويمكن إستخدام أنهار الدامور والحصبانى والليطانى وأنهار بيروت للحصول على 660مليون متر مكعب ويبقى لبنان بحاجة إلى 340مليون متر مكعب فى السنة.[201] ومن ناحية أخرى فإن مناطق واسعة من لبنان تتعرض لشح فى المياه ليس للري فقط وإنما للشرب أيضاً. وهكذا فإن من الواضح أن لبنان بحاجة إلى مياهه، ومن المنطقي أن يأخذ وقبل غيره كل ما يحتاجه.

فى عام 2000م وتحت ضغط قوات المقاومة المتمثلة فى حزب ا تم الإنسحاب من جنوب لبنان وتبقت مزارع شبعا التي بدأ بها الإحتلال فى جنوب لبنان والتي من خلالها يمكن أن تكون ورقة ضغط لتملى بها إسرائيل مطالبها على لبنان، خاصة أنها بدأت تروج لفكرة أن هناك وجود لإتصال جوفي بين الليطاني وروافد الأردن بالإضافة إلى وجود فائض مياه فى لبنان يخول لحكومة إسرائيل الإستفادة منه، فهى تؤكد على وجود إثباتات جيولوجية تقول إن القسم الأسفل من نهر الليطانى يغذّى الحاصبانى ونبع الدان فى إسرائيل ويقوم ذلك على فرضية أن القياسات العائدة لهطول المطر وتصريف النهر تدل على أن هناك حوالى مئة مليون متر مكعب من المياه تختفى فى القسم الأسفل منه حيث تغذّى خزاناً جيولوجياً مقعراً يمكن أن يغذى نبع الدان ونهر الحاصبانى ومن ثم نهر الأردن. لقد قام المهندس

([199]) عبد ا مرسى العقالى، مرجع سابق، ص 132

([200]) د. نبيل السمان، مرجع سابق ، ص 54

([201]) د. سمير عيسى سعد مرجع سابق ، ص 141

الهيدروجيولوجى فتحى شاتيلا بالرد مؤكداً أن الوقائع الجيولوجية تدل على أن القسم الأسفل من الليطانى يجرى فوق طبقات كلسية تعود للعصر الأيوسينى، وهو العصر الرابع من الحقبة الجيولوجية الثالثة لتكوين قشرة الأرض. ومدة هذه الحقبه 20 مليون سنة تقريبا، بينما تجرى مياه الحاصبانى فوق طبقات كلسية تعود للدور الطبشورى (الطباشيرى) وهو الدور الأول من الحقبة الجيولوجية الثانية. ومدة هذه الحقبة 72 مليون سنة تقريباً. أما نبع الدان فيتغذى من طبقات جيولوجيه تعود للدور الجوراسيكى، وهو الدور الثانى من الحقبة الجيولوجية الثانية. وتدل الدراسات التى قامت بها الأجهزة المختصه فى لبنان بأن مياه نبع الحاصبانى تتغذى من الطبقات الكلسية العائدة الى الدور الطبشورى (الطباشيرى) والممتدة من منطقة عيتا الفخار شمالاً حتى الحدود جنوباً. أما نبع الدان فيتغذى من الطبقات الجيولوجية الجوراسيكية التى تغطى جبل الشيخ فى لبنان. ويتغذى الخزان الجيولوجي المقعر من مياه المطر ومن الترسبات التى تحصل عند مجرى النهر. غير أن المياه الجوفية التى تتجمع فى هذا المقعر من جراء تسرب مياه المطر وغوران النهر لا تلبث أن تظهر ثانية على سطح الأرض فى الينابيع التى تقع فى مجرى النهر كينابيع برغز وعين الزرقاء وغيرها، وليس عند الحاصبانى أو نبع الدان. أما سبب ظهور مياه الخزان المقعر فى مجرى نهر الليطانى فيعود إلى وجود طبقة جيولوجية حوارية كثيفة مانعة للمياه تحتضن الطبقات الكلسية الأيوسينية التى يتكون منها والتى يجرى فوقها القسم الأسفل من النهر. وتشكل هذه الطبقات الحوارية والتى تبلغ سمكها نحو 400 متر سداً وحاجزاً منيعاً يحول دون إختلاط مياه الخزان المقعر المنتشرة فى الطبقات الكلسية الإيوسينية ومياه نهر الحاصبانى ونبع الدان.[202] ونستنتج من ذلك أن هذا الرأى إعتمد على إفتراضات خاطئة وغير مبنية على حقائق علمية. ولكن إسرائيل حاولت مراراً البرهنة جيولوجياً بالإعتماد على هذه الفرضيات للإستفادة من إتفاقية الحدود لعام 1920م المادة الثامنة التي تمت الإشارة إليها فى الفصل الأول. كما ترمى إسرائيل بالإتصال الجوفي إضفاء الصيغة الدولية على الليطانى بحسب تعريف المادة الثانية من إتفاقية إستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (التي إعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة / مايو1997م) والمطالبة بحصة مائية من الليطانى لإسرائيل.

فى عام 2001م وجه مسئولون إسرائيليون تهديدات شبه مكشوفة إلى لبنان بإعلان الحرب وذلك بحجة أن السلطات اللبنانية قامت بتحويل نهر الحصبانى قرب حدود إسرائيل. وقال مسؤل أمنى فى تل أبيب إن موضوع المياه فى الشرق الأوسط بالغ الحساسية والخطورة وأن إسرائيل بسبب مشكلة المياه شنت حرب الأيام الستة عام 1967م وإحتلت أراضى تبلغ ثلاث

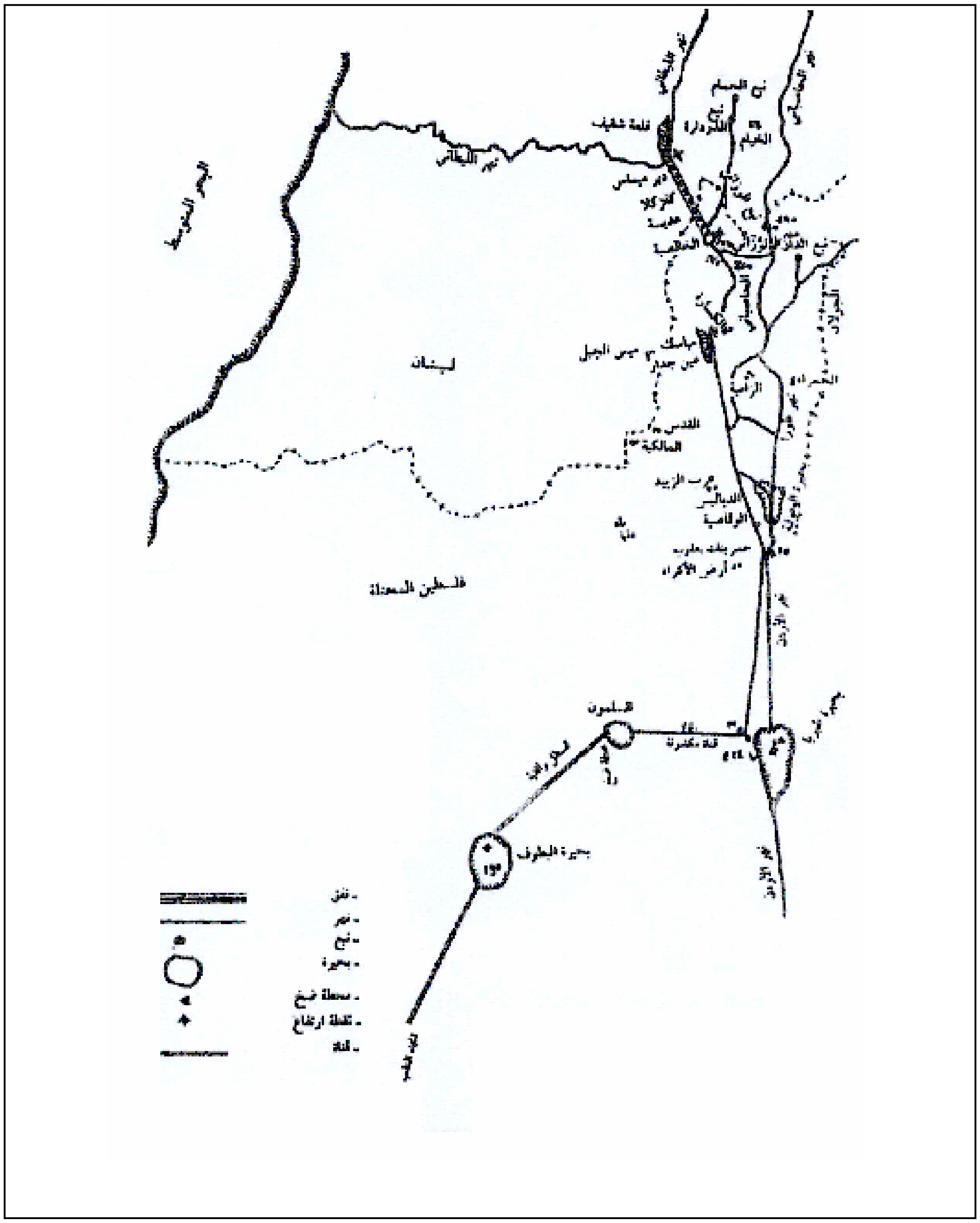
([202]) طارق المجذوب ، مرجع سابق ، ص 79 ـ 80

أضعاف مساحتها. وقد نفى المتحدث بإسم قوة الأمم المتحدة فى الجنوب تيمور غوسكيل وقال بأن هناك إلتباس لدى الجانب الإسرائيلى حول إسم النهر المعنى يسمى الوزانى رسمياً ونهر الحصبانى أبعد منه. وأكّد غوسكيل أنه خلافاً لما تقوله إسرائيل فإن عمالاً يقومون بتركيب أنبوب يبلغ قطره 10 سنتيمترات لجر مياه من نهر الوزانى إلى قرية فقيرة "بلدة الوزانى" تحتاج إلى الماء، وأضاف لا يمكننا الحديث عن تحويل بواسطة هذا الأنبوب الصغير، ولقد أوضح نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني أن مجلس الجنوب يقوم بتنفيذ مشروع لتأمين المياه لبلدة الوزانى من مياه نبع الوزاني وهذا من حقه.(203)

خريطة رقم (3-5)

المشروع الإسرائيلى لتحويل مياة الليطانى

(203) نظير محلى، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8143، 2001/3/15



المصدر : عبده معروف ، مرجع سابق ، ص 154

وهكذا نجد أن لبنان مهددة بالحرب حتى بعد الإنسحاب الإسرائيلي من الجزء الأكبر من الجنوب فهي تترصد لكل تحرك ولكل مشروع لبناني الغرض منه إستثمار المياه.

المبحث السادس

أطماع إسرائيل في مياه نهر النيل:

يعتبر نهر النيل ثاني أطول نهر فى العالم، تشترك فيه مياه تسع دول افريقية، يبدأ من أواسط أفريقيا وإثيوبيا وينتهي بمصر ليصب فى البحر الأبيض المتوسط، لذلك أي نقص أوفقد فى مياه النهر ينعكس تأثيره المباشر على مصر، تأتي حوالي 85% من مياه النهر من إثيوبيا عن طريق النيل الأزرق عبر السودان، والباقي 15 % من النيل الأبيض. ويعد المسار الذي يتخذه نهر النيل من المسارات الفريدة حيث يتجه من الجنوب إلى الشمال بينما تأخذ جميع أنهار العالم وجهة عرضيه شرقا أوغربا.

لمياه النيل أهمية خاصة وإستراتيجيه لإعتبارات عديدة أهمها أن النيل المصدر الأساسي والوحيد تقريباً لتوفير المياه فى مصر، كما أن تاريخ مصر والسودان وحضارة مصر القديمة وإستيطان الوادي إرتبط بنهر النيل، فإن مصر هي أكثر الدول حساسية للأزمات المائية. من هذا المنطلق كتب الإنجليزي سكوت مونكريف إلى المعهد العلمي البريطاني عام 1895: "يمكنني أن أوضح حقيقة جليلة هي أن من يستولي على أعالي النيل يملك زمام مصر"، كذلك الحال لمندوب بريطانيا فى أوغندا عندما قال عام 1894: "إن من يملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون فى إستطاعته أن يقضى على مصر". ولم يقتصر هذا الرأي على البريطانيين وحدهم حيث كان رأي الفرنسيين أيضاً مطابقاً ويتضح ذلك فى خطاب المهندس الفرنسي برونت فى المعهد العلمي المصري عام 1893 عندما أشار قائلاً: "إن إقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الأخطار ويكفي للقضاء على مصر أن ينشأ على فوهة بحيرة فكتوريا ليحرم مصر من المياه التي تأتيها فى موسم الجفاف".[204]

الوضع القانوني لنهر النيل منذ عام 1891

توجد عدة إتفاقيات تنظم الوضع القانوني لنهر النيل وقد عقدت هذه الإتفاقيات بإسم مصر والسودان وبين الدول التي تقع فيها منابع النيل وروافده وتتمثل فى تسعة وثائق تحكم توزيع وإستخراج مياه النيل وقعت الست الأولى منها قبل عام 1939 وجميعها بالترتيب الزمني كما يلي:-

1. معاهدة عام 1891 بين بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إرتريا بالإنابة عن إثيوبيا والتي تعهدت بعدم إقامة منشآت على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر تأثيراً ملموساً على تصريفه فى النيل.
2. إتفاقية عام 1902 التي تنص على عدم إقامة أي منشآت مائية من قبل إثيوبيا على النيل من شأنها إعتراض سريان مياهها إلى النيل أو التشاور مع الأطراف الأخرى.

(204) د. صالح زهر الدين ، مرجع سابق ،ص 244

3. معاهدة سنة 1906 بين بريطانيا والكنغو(زائير) الموقعة فى لندن. واشتملت فى المادة الثالثة على عدم إقامة أي منشآت بالقرب من نهر السمليكى و تانجو أو عليها يكون من شأنها أن تقلل من المياه التي تصب فى بحيرة ألبرت بدون موافقة حكومة السودان.
4. إتفاقية عام 1929 الموقعة بين بريطانيا ومصر (بالإنابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا) "وتنص على عدم القيام بأي عمل أو مشروع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيه دون موافقة مصر"، وأعطت الإتفاقية حق الرقابة لمصر على مجرى النيل من منبعه حتى مصبه.
5. معاهدة عام 1939 بين مصر وبريطانيا (نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا) تعهدت فيها بريطانيا بعدم القيام دون إتفاق سابق مع مصر بأية إنشاءات للري أو توليد الكهرباء يكون من شأنه الأضرار بمصالح مصر أو إنقاص مناسيب المياه التي تصل إليها وحددت هذه المعاهدة نصيب مصر من مياه النيل بمقدار 48 مليار متر مكعب فى السنة ونصيب السودان 4 مليار متر مكعب فى السنة وهو الحق المكتسب لكل منهما.
6. إتفاقية إنشاء سد أوين لتوليد الكهرباء فى أوغندا عام 1953 وكانت بين مصر وأوغندا.[205]
7. معاهدة سنة 1959 بين مصر والسودان وقد جاءت مكملة لإتفاقية سنة 1939 وترمي إلى التعاون التام فى تنظيم الإنتفاع الكامل بمياه النيل البالغ متوسط تصرفه السنوي عند أسوان 84 مليار متر مكعب فى السنة وأصبح نصيب مصر من مياه النيل بعد بناء السد العالي 55.5 مليار متر مكعب فى السنة ونصيب السودان 18.5 مليار متر مكعب والباقي 10 مليار متر مكعب يضيع بالتبخر فى بحيرة السد.[206]

بدأت مصر عام 1980 محاولة وضع أساس لتعاون إقليمي فعندما إجتمعت الدول الإفريقية فى لاجوس عاصمة نيجيريا وأقرت خطة عرفت بإسم خطة لاغوس تم التأكيد فيها أن الأنهار الإفريقية المختلفة يمكن أن تصبح جزء من البنية الأساسية اللازمة للتعاون بين الدول، سعت مصر إلى تشجيع قيام إتحاد لدول حوض النيل سمي بمجموعة الأندوجو وضمت هذه المجموعة مصر والسودان وأوغندا وزائير بورندى ورواندا وإفريقيا الوسطي فى حين إنضمت تنزانيا كمراقب ورفضت إثيوبيا الإنضمام.[207] فى حين تعمل مصر على ضم

([205]) عبد ا مرسي العقالى ، مرجع سابق ، ص 144 – كذلك عباس قاسم ، مرجع سابق ، ص 37

([206]) د. مجزوب بدر الضاد، " أزمة المياه العربية مشاكلها و تأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية" ، شؤون عربية ، العدد 86 ، يونيو 1996 ، ص 99

([207]) نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص 271

إثيوبيا لهذه المجموعة على إعتبار أن النسبة الكبرى من مياه النيل تأتي منها والهدف الأساسي للأندوجو هو الإسهام فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول المنضمة إليه من خلال التعاون الإقليمي والإنتباه إلى أهمية مياه النيل وضرورة تنميتها وحسن إدارتها. ولكن ضعف التعاون بين دول الحوض أدى إلى قيام مشروع واحد لهذه المجموعة وهو مشروع دراسة القياسات المائية لحوض البحيرات الإستوائية فى عام 1967 وتشكل من مصر والسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، وإنضمت رواندا وبوروندى ثم زائير بعد ذلك بينما اقتصر حضور إثيوبيا على كونها مراقبة.[208] ونلاحظ عدم تعاون إثيوبيا مع دول حوض النيل، فرغم الإتفاقات (الدولية والمحلية) فإن رغبة إثيوبيا فى مياه النيل تركزت فى ثلاثة محاور:

الأول:- التنكر للإتفاقات المبرمة بين دول حوض النيل بحجة أن هذه الإتفاقات تعود إلى عهود الإحتلال السابقة.

الثاني:- التوسع فى بناء السدود على روافد النيل الأزرق، بقصد خفض كمية المياه الهابطة إلى السودان ومصر.

الثالث:- رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل، وعدم السماح بإجراء أي رقابة على روافد النيل الإثيوبية.

إستغلت إسرائيل موقف إثيوبيا الرافض للتعاون مع دول الحوض وبدأت بمحاولات لتنفيذ مطامعها فى مياه النيل.

برزت أطماع إسرائيل فى مياه النيل منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد فى بال فى عام 1897 ورفع شعار (حدودك ياسرائيل من الفرات إلى النيل). وتجلت هذه الأطماع على نحو عملي فى عام 1903 عندما بدأ هرتزل جولاته المكوكية بين إستانبول والقاهرة ولندن لإقناع حكومتها بقبول مشروع جر مياه النيل إلى صحراء سيناء والنقب. أجرى هرتزل إتصالات مكثفة فى لندن مع وزير المستعمرات تشامبرلن و وزير الخارجية اللورد لاندسون اللذين وافقا على فكرة سحب مياه النيل، وكلف وزير الأشغال العامة دراسة المشروع وتقديم تقرير مفصل عنه، ولكن الحكومة البريطانية رفضت المشروع الصهيوني بناء على التقارير التي وردت بأنه سيؤثر على ري الأراضي داخل مصر وخاصة أن بريطانيا تود أن تتوسع فى زراعة القطن فى مصر والسودان.[209] ومع أن المشروع الصهيوني جوبه بالرفض إلا أن الأطماع الصهيونية فى مياه النيل لم تتوقف فقد وضع أكثر من مشروع لجر هذه المياه إلى فلسطين

([208]) لواء د. احمد عبد الحليم، " النيل و الأمن القومي في القرن المقبل" ، مؤتمر المياه ، مرجع سابق ، ص 636

([209]) عبد الملك التميمى ، مرجع سابق ، ص 108 ـ 109

ولعل أكثرها إتقاناً وتكاملاً هو مشروع المهندس اليشع كالى أحد مؤسسي تاهال وقد وضعه عام 1974. ويهدف المشروع إلى نقل 1% من مياه النيل إلى إسرائيل أي ما يساوى 800 مليون متر مكعب، وأكّد كالى أن الغرض من المشروع دعم السلام فى المنطقة وإيجاد حل لمشكلات إسرائيل المائية.[210] وشرح مشروعه على النحو التالي:

توسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى قناة السويس لتتسع لتصريف 30 متر مكعب فى الثانية، ثم نقل مياه المشروع فى أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية. ومن هناك فى قناة خرسانية إلى الشمال الغربي حتى تقترب من طريق العريش – القاهرة، ثم على خط مواز لطريق العريش – غزة حتى خان يونس. وفى خان يونس تتفرع القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بحوالي 250 كلم. ولقد استخف كالى بالمشروع على أساس أن كميات المياه ضئيلة ولا تشكل عنصراً مهماً فى الميزان المائي المصري وغير مستهلكة لذلك يمكن نقلها إلى الشمال إلى قطاع غزة والنقب.[211]

أما المشروع الثاني فى المخططات الإسرائيلية سمي (بمشروع النيل الأبيض والأزرق) فقد طرحه شاؤول ارلوزدروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية عام 1977. ويرى أن هناك ثلاثة بدائل تتناول دفع مياه النيل فقط كلها قائمة على نفس العملية الهندسية. وفى هذا النطاق يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العذبة وتلك القنوات ترفع المياه إلى نقطة سحب رئيسية فى سيناء وفى محطة الضخ يتم رفع المياه إلى إرتفاع يبلغ عشرات الأمتار ويتم دفعها بقوة على طول ساحل سيناء وفى قناة مفتوحة ومنها تتفرع ثلاثة قنوات فرعية إلى شبكات الري التي تغذى المستوطنات، وطرف القناة يعبر الحدود وينقل المياه إلى شبكة الري الموجودة شمال غرب النقب وطبقا لهذا المشروع يتم تحويل 850 مليون متر مكعب لمشروعات الري فى النقب ويحول 150 مليون متر مكعب للري بقطاع غزة.[212]

ووفقا للدراسات المبدئية الإسرائيلية تبلغ تكلفة المتر المكعب من مياه النيل لتصل إلى إسرائيل نحو12 سنتاً أمريكياً تشمل أربعة سنتات لمصر. ويرى الخبراء الإسرائيليون أن هذا المشروع يمثل أفضل المشروعات لتأمين إحتياجات إسرائيل من المياه بالمقارنة بتكلفته. ونجد أن هذا مشروع أقرب إلى مشروع ترعة السلام الذي بديء فى تنفيذه منذ أكتوبر 1979.[213]

([210]) نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص 272

([211]) اليشع كالى ، مرجع سابق ، ص 90

([212]) محمد النعمان ، النيل أسيرا ، قضايا عربية للدراسات و النشر، بيروت،1979، ص 299

([213]) نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص 273

أما عن الموقف المصري الرسمي تجاه هذه المشاريع فقد أعلن السادات بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد وإتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 أنه يعتزم توصيل مياه النيل التي ستروى سيناء إلى صحراء النقب فى إطار التعاون مع إسرائيل. وقال إن ذلك دليلاً على حسن الجوار. وأوضح أن ذلك قد يحدث بعد عام 1980 عندما ينتهي العمل من إنشاء المشروع المصري (ترعة السلام) الذي سيحمل مياه النيل تحت قناة السويس إلى سيناء، وفى عام 1979 أعطى السادات إشارة إلى حفر (ترعة السلام) ووعد من جديد بنقل مياه النيل إلى القدس (سمي مشروع زمزم الجديد). ونجد هذا التصريح واضحاً فى الرسالة التي بعث بها السادات إلى الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس والتي قال فيها: "وكحافز للجانب الاسرائيلى فقد عرضت عليه إمداد إسرائيل بجزء من حصة مصر من مياه النيل لإستخدامها فى إعادة إسكان المستوطنين فى منطقة النقب بعد إخلائهم من المستوطنات القائمة فى الضفة الغربية وغزة. وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون إسرائيل معنا فى حل مشكلة القدس والمستوطنات".(214) غير أن بيغن طالب بالفصل بين موضوع جر مياه النيل وموضوع إخلاء المستوطنات فى الضفة والقطاع حتى لا يتم ربط المستوطنات بمفاتيح المياه في فلسطين.

مع إغتيال السادات وصدور قانون ضم القدس الشرقية وما تبع ذلك من إزدياد حركة الإستيطان، جمد الحديث عن تنفيذ المشروع. ولكن الوضع السياسي الذي تمخض عن إتفاقات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية بعث من جديد الأمل والحياة فى الفكرة. فقد أكدت مصادر فى مدينة ميلانو الإيطالية فى عام 1995م أن شركة البترول الإيطالية (أجيب) بدأت دراسة مشروع مد خط أنابيب لنقل مياه النيل إلى قطاع غزة وإسرائيل، وأن هذه الشركة أنهت المرحلة الأولى من مشروعها لمد خط أنابيب غاز الميثان من دلتا النيل إلى غزة وإسرائيل، وعلّق السفير الإسرائيلي فى روما على مشروع أنابيب المياه والغاز بقوله: "أنه يحظى بأولوية حالياً فى إعتبارات الحكومة الإسرائيلية نظراً لأهميته القصوي بالنسبة إلينا والفلسطينيين".(215)

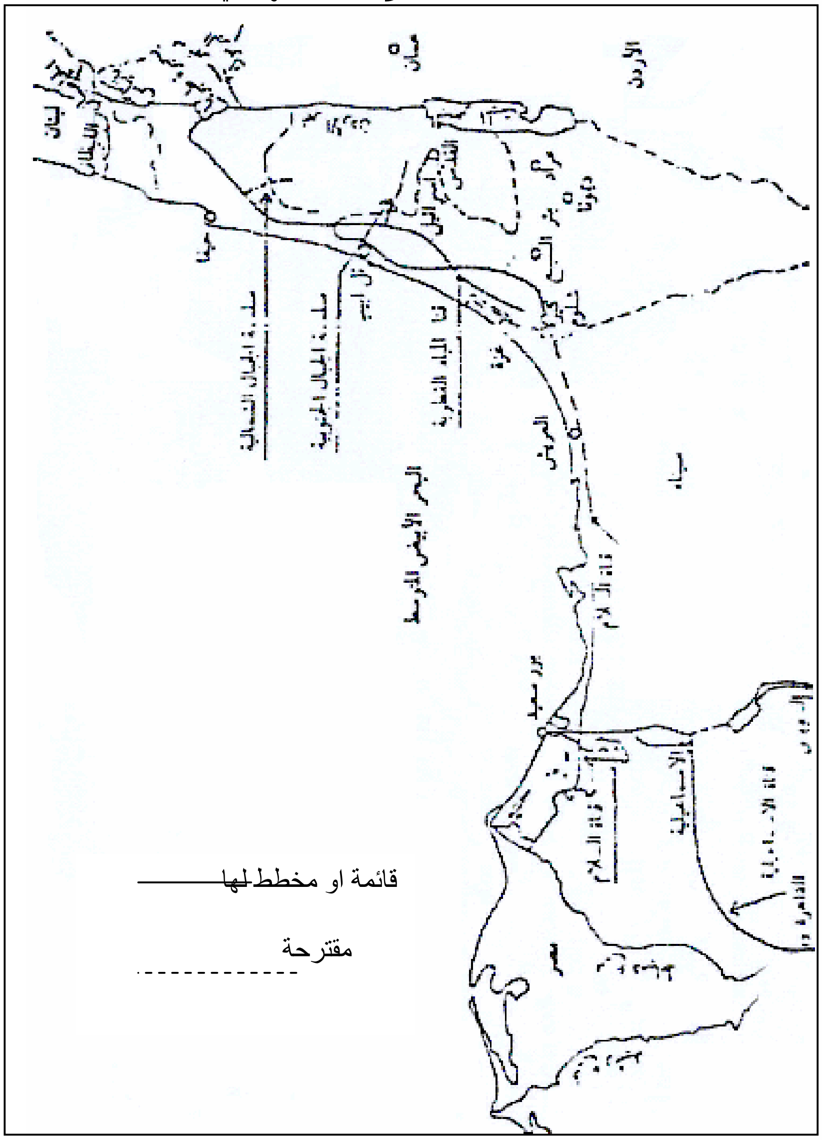
---

(214) عبد الملك التميمي ، مرجع سابق ص 112 ـ 113

(215) صحيفة الشرق الأوسط 1995/7/6

خريطة رقم (3-6)

شبكات المياة القائمة والمخطط لها في سيناء



المصدر : اليشع كالي ، مرجع سابق ، ص 88

الدور الإسرائيلي في منطقة البحيرات

إن مساعي إسرائيل الدؤبة لإيصال مياه النيل يدفعها للوصول إلى منطقة المنابع ومهابط وبحيرات وأحواض تجمع مياه النيل لتشكل عنصراً ضاغطاً على دول المصب خاصةً مصر لتوافق على المساعي الإسرائيلية.

تعتبر منطقة البحيرات العظمى من الأماكن التي حرصت إسرائيل على الحضور الدائم فيها، ويقول الخبير الإسرائيلي ركزقيل دورود فى ندوة نظمتها باراليلان: "إن الحضور الإسرائيلى

فى هذه المنطقة هو نتاج طبيعي للفكر الإستراتيجي الإسرائيلي الذي يدعو إلى ضرورة البقاء فى المناطق الحساسة ذات المزايا الاستراتيجية. إن هذه المنطقة تعد بالنسبة لإسرائيل أهم مناطق أفريقيا لإعتبارات إستراتيجية وإقتصادية وجيوبوليتكية".[216]

ولما كانت إثيوبيا هي الأهم بالنسبة لمصر والسودان من حيث إمداد النيل بكميات ضخمة من مياهه (85%) مدت إسرائيل بصرها مباشرة إليها لتمد لها خلاصة خبرتها العلمية والتكنولوجية فى إستخدام المياه الأمثل وفي إقامة السدود على روافد النيل الأمر الذي سيؤثر بالضرورة على نسبة المياه المتدفقة إلى كل من مصر والسودان.

تعتبر إثيوبيا آخر دولة إفريقية تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تنفيذاً لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية وذلك فى أكتوبر 1973 وبعد حرب أكتوبر 1973 ثم ظلت محتفظة بعلاقات متنوعة معها رغم عدم وجود تمثيل دبلوماسي. وفى 3 نوفمبر 1989 إستعادت إثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل وبعدها تبين أن هنالك خبراء إسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الإثيوبية يجرون دراسات تمهيدية لبناء ثلاثة سدود فى منطقة تانا ونهر أباى الذي يصب فى النيل الأزرق.[217] وإنطلاقا من التعاون والتنسيق الإثيوبي الإسرائيلي تمت دراسة أربعة مشروعات بمعاونة مكاتب خبرة أمريكية وسوفيتية وبمعونة إسرائيلية تتمثل هذه المشروعات فى:

1. مشروع سد فنشا ويقوم على أحد روافد النيل الأزرق، وبدأ العمل فيه عام 1948 وتتوسع إثيوبيا بمشروع فنشا بإقامة خزانين آخرين على النهر نفسه بمساعدة إسرائيلية مباشرة كما قامت بمحاولة التدخل لدى البنك الدولي لتمويل المشروع إلا أن البنك الدولي رفض إتمام الصفقة فتحولت إثيوبيا إلى البنك الإفريقي للتنمية. وقد وافق شرط أن توافق حكومتا مصر والسودان على التنفيذ وبما أنه من الطبيعي أن لا تقبل الدولتان رفض البنك الإفريقي المساهمة فى التمويل.[218]
2. مشروع الليرد على نهر السوباط.
3. مشروع سنيت على نهر عطبرة ويؤثر على المياه التي تصل إلى مصر بمقدار 2.1 مليار متر مكعب.[219]

([216]) د. حسن حاج على ، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية ، العدد الأول 200، ص 17

([217]) عبد ا مرسى العقالى ، مصدر سابق ، ص 171

([218]) د. صالح زهر الدين ، مرجع سابق ، ص 259

([219]) المرجع السابق ، ص 259

4. مشروع خور القاش يقع على الحدود الإثيوبية-السودانية ويؤثر على المياه التي تصل إلى مصر مقدار 4.5 مليار متر مكعب.[220]

تؤثر هذه المشروعات على حصة مصر بمقدار 7 مليار متر مكعب سنوياً، وتحاول إثيوبيا التنصل من الإتفاقيات المعقودة عام 1902 وعدم الإعتراف بإتفاقية 1959. من جهة أخرى رفضت ثمانية دول من بين الدول التسع التي تشكل حوض النيل طلباً إثيوبياً بإقامة 4 مشروعات لتوليد الطاقة فى أديس أبابا بعد أن تبين أن هذه المشاريع تؤثر على حصص كل من مصر والسودان فى النيل الأزرق.

لكل هذه الأسباب تسعى مصر إلى تحسين العلاقات مع الدول الإفريقية بإتباع سياسة متوازية نوعاً ما. وكقاعدة عامة إزاء كل ما يتعلق بصراعات إثيوبيا الداخلية منها والخارجية وإعتبار ذلك إحدى الوسائل الفعالة لتأمين مياه النيل. وكانت نتيجة تلك السياسة أن وقّع الرئيس مبارك فى يوليو1993 مع الرئيس مليس زيناوى إطار للتعاون العام بين مصر وإثيوبيا لتنمية موارد وإمكانات البلدين.[221] رغم هذه المساعي إلا أن إثيوبيا تمارس تمردها على الإتفاقات بين الحين والأخر.

فى 2002/2/14 طالب وزير الطاقة الكيني رايلى أودينقا بمراجعة إتفاقية مياه النيل لعام 1929 واصفاً إياها بالإستعمارية، وقال أودينقا: "إنه حان الوقت لمراجعة الإتفاقية التي تعطى مصر حق الإعتراض على إنشاء أي مشاريع على النيل فى دول المنبع"، وسبب أودينقا مطالبته هذه بأن الإتفاقية إنما وقعتها بريطانيا عام 1929م نيابة عن المستعمرات الإفريقية التي لم تكن لها حكومات مستقلة، وقال: "نحن مقيدون بإلتزامات فى إتفاقية لم نكن طرفاً فيها ونقول أنها إتفاقية غير عادلة ويجب التفاوض عليها من جديد".[222]

وفى ضوء ما تقدم تتضح طبيعة أطماع إسرائيل وبالتالي الأخطار التي تهدد المياه العربية التي لا يمكن تجاهلها، فهي ذات تأثير مباشر على حل مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي، وتمثل أحد العقبات الرئيسية لتحقيق السلام الشامل في المنطقة. ويلاحظ أن مستقبل قضية المياه فى الشرق الأوسط مرتبط إلى حد بعيد بالموقف الإسرائيلي الرافض الإعتراف بالحقوق

([220]) نبيل فارس، مرجع سابق، ص 137

([221]) صحيفة البيان، الأربعاء 1998/4/22

([222]) صحيفة الرأي العام 2002/2/21 العدد 1624 الخرطوم

العربية فى هذه المياه. على أساس أنه لا حل لقضية المياه إلا إذا وافقت إسرائيل على إيقاف مصادرتها للمياه العربية والبحث جدياً عن مصادر جديدة للمياه لا تكون على حساب الحقوق العربية، ولمعرفة إلى أي مدي ممكن لإسرائيل أن تحقق ذلك من خلال إتفاق أوسلو الذي سنتناوله فى الفصل القادم.

الفصل الرابع

الجهود السياسية لتسوية الصراع العربى- الأسرائيلى

المبحث الأول

الجهود السياسية لإنعقاد مؤتمر مدريد:

قبل إنطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة عام 1965 وعلى الرغم من وجود قرار التقسيم الذي ينص على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم كانت القضية الفلسطينية تطرح في المحافل الدولية كقضية لاجئين، إذ كانت مجرد ملف تتكفل به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين (الأونروا) وتقوم من منطلق إنساني بتقديم المساعدات الإنسانية. هذه كانت نظرة العالم إلى الفلسطينيين، فالفلسطيني لاجئ يعيش في مخيم ويحمل بطاقة تموين ويقف في طابور ينتظر ما تجود به (الأونروا) عليه من حبوب وزيوت وملابس مستعملة ولم تتحول نظرة العالم إلى الفلسطينيين إلا بعد أن حملوا السلاح ومارسوا الكفاح المسلح. وبفعل تضحيات الشعب الفلسطيني بدأ العالم يكتشف أن هناك شعباً له هوية وله قضية سياسية يناضل من أجل الإستقلال وتقرير المصير لا مجرد لاجئين. ومنذ ذلك الوقت بدأت الأمم المتحدة تتعامل مع القضية الفلسطينية من منظور مختلف وبدأت تصدر قرارات وتوصيات تؤكد حق الشعب الفلسطيني في النضال لإسترداد حقوقه، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره.

كانت الفترة ما بين سنة 1965 موعد إنطلاق الثورة الفلسطينية وسنة 1982 التي شهدت صدور أهم القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي بصورة عامة، هي نفسها مرحلة تصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني وتصاعد التأييد العالمي. فخلالها تم الإعتراف في 1974 بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني وتم قبول المنظمة عضواً مراقباً في الأمم المتحدة وخلالها أيضاً صدر قرار الجمعية العامة سنة 1975 الذي يساوى الصهيونية بالعنصرية الذى تم إلغاؤه لاحقاً.

منذ إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 تراوح الفكر السياسي الإسرائيلي بين هدف الإلحاق التام أوالسيطرة التامة وطرح سلسلة من الحلول حول مستقبل العلاقة مع الشعب الفلسطيني تراوحت بين فكرة الوطن البديل التي تقضى بتحرك إسرائيل خطوة أخرى نحو الشرق وتحرير الجانب الشرقي من نهر الأردن أيضاً، ونقل العرب من القطاع الغربي في أرض إسرائيل إلى القطاع الشرقي وإقامة وطن لهم هناك إلى فكرة الحكم الذاتي لأجزاء من

الضفة الغربية من خلال إتفاق أو بشكل منفرد.[223] كما ظهرت أفكار أخرى لحل قضية "حدود إسرائيل الشرقية" من خلال فكرة إتحاد فيدرالي بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن .

ظلت مسألة الحكم الذاتي الإداري هي الأكثر إختماراً ووضوحاً. وقد مرت بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى صيغتها الراهنة إذ سعت إسرائيل في المرحلة الأولى التي إستمرت حتى حرب أكتوبر 1973، إلى تطبيق حكم إداري ذاتي على مواطني الضفة والقطاع بأسلوب مباشر وذلك بتنمية المؤسسات البلدية كقيادات محلية وسياسية لسلطة حكم إداري ذاتي، ثم أعقبتها المرحلة الثانية التي إستمرت حتى صعود حكومة الليكود إلى السلطة في إسرائيل في مايو1977 حيث تذبذبت سياسة الإحتواء الإسرائيلية بين السعي لتطبيق الحكم الذاتي الإداري بأسلوب مباشر ومحاولة فرضه بأسلوب غير مباشر عن طريق توسيع الإدارة المدنية في الضفة والقطاع بأمل أن ينبثق منها قيادات سياسية محلية تستطيع أن تتفاوض مع إسرائيل حول قضايا سياسية في المستقبل.[224]

ثم عرض بيغن في إطار "كامب ديفيد" خطة للحكم الذاتي، إستهدفت سيطرة إسرائيل على الضفة والقطاع مع السماح لسكانها بإدارة شئونهم الخاصة والحفاظ على روابطهم مع الأردن. وعمدت كامب ديفيد إلى تأجيل القرار حول الوضع النهائي للضفة وغزة إلى نهاية السنوات الخمسة للحكم الذاتي محتفظة لكل جانب بحقه في عرض مطالبه في المفاوضات حول هذا القرار. ووعدت إسرائيل السكان العرب بالحكم الذاتي خلال الفترة الإنتقالية بما في ذلك الحق في إنتخاب سلطة الحكم الذاتي ومشاركة ممثلين منتخبين في المفاوضات لتحديد مستقبلها وإنسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية وتركيز القوات الإسرائيلية الباقية في مواقع أمن محدودة. وأقرت الإتفاقية بدور لمصر والأردن في المفاوضات حول إجراءات الحكم الذاتي والحالة النهائية للمناطق المحتلة. لكن المفاوضات تعثرت وأخفقت في التوصل لإتفاق حول مسائل رئيسة مثل طبيعة مجلس الحكم الذاتي وحجمه وصلاحياته ومصدر سلطاته وشموله لسكان القدس الشرقية ودور الوجود العسكري لإسرائيل، بالإضافة للرفض الأردني والفلسطيني الكامل للمحادثات.

---

[1] محسن عوض، "الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية"، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988،ص 28

[2] عواد الاسطل، "عملية الاحتواء السياسي الإسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين"، شئون فلسطين، العدد 174 –175، أكتوبر 1987 م، ص 13

أرست إتفاقية كامب ديفيد قواعد قانونية وسياسية بين الدول العربية وإسرائيل. فإنها أول من تحدث عن صيغة الحكم الذاتي الفلسطيني وليس عن حقهم في تقرير المصير كما أن مصطلحات الحكم الذاتي والسلطة المحلية، والفترة الإنتقالية، والمفاوضات على الوضع النهائي هي من رحم كامب ديفيد. فقد أرست مبدأ الإنسحاب المشروط من الأراضي العربية المحتلة، وفتحت المنطقة أمام إطار للسلام في الشرق الأوسط له محدداته الأمنية والسياسية والإقتصادية.

صرح ديفيد بن غوريون في مايو1956: "أن مصر هي العدو الرئيسي لإسرائيل وأن السلام معها هوهدف كل إنسان في إسرائيل وحلمه وأن الإسرائيليين مقتنعون أنهم إذا حققوا السلام مع مصر فإن الدول العربية ستضطر إلى سلوك الطريق نفسه". وبعد أكثر من عشرين عاماً ردد مناحم بيغن بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد: "إن الدول العربية وحتى الأكثر تطرفاً لا يمكنها أن تهاجم إسرائيل بدون مصر ومن الممكن التنازل عن السلام مع الأردن والفلسطينيين وبحماية السلام مع مصر سنستمر في السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزه".[225] وقال بتسحاف نافون رئيس دولة إسرائيل السابق في تقييمه لسلام كامب ديفيد "إن توقيع إتفاقية السلام سيكون انتصاراً كبيراً للصهيونية ويشكل فاتحة هجرة كبيرة ويفتح أمام الشعب اليهودي فرصاً جديدة وقوة دفع للإستيطان وإنجازاً كبيراً".[226]

وبمرور الوقت وبفعل الضغوط السياسية الدولية، اضطرت المنظمة الفلسطينية إلى إعادة النظر في المرجعية التي تستند إليها في المطالبة بالحقوق السياسية الفلسطينية فمن الشرعية التاريخية والثورية إنتقلت إلى الشرعية الدولية ومن الشرعية الدولية الى الشرعية التفاوضية التي يفرض فيها القوى شروطه.

إن إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة الذي أطلق في الجزائر، عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 وما تضمنه من إعتراف منظمة التحرير بقرارات الأمم المتحدة وبالتالي الإعتراف بإسرائيل وجد إستجابة حذرة ومتشككة من الولايات المتحدة التي بدأت إتصالات سرية وعلنية شاقة بالمنظمة وعبر وسطاء عديدين لأن الهدف منها أن تعترف المنظمة بوضوح بالشروط الدولية وهي الإعتراف بالقرارين (242) و (338) تحديداً نبذ الإرهاب والإعتراف بإسرائيل. ولقد إعتبرت الولايات المتحدة إن الإعتراف الفلسطيني بقرارات الشرعية الدولية لم يكن كافياً، وعلي المنظمة أن تكون أكثر تحديداً. وفعلاً عقد الرئيس

---

(1) زكى حنوش، "العرب فى مواجهة إسرائيل أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت"، المستقبل العربي، العدد 176، أكتوبر1993، ص 49

(2) المرجع السابق، ص 57

عرفات مؤتمراً صحفياً في 1988/12/14 م في جنيف أعلن فيه القبول بالشروط الأمريكية وبعد ساعات أعلنت الحكومة الأمريكية بدء حوار سياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية.[227]

كان التوجه الفلسطيني نحو التسوية السياسية علي قاعدة الشرعية الدولية توجهاً لا يخلو من مخاطرة. وإذا كانت الإنتفاضة من العناصر الدافعة نحو هذا التوجه فإن قرار الأردن بفك الإرتباط بالضفة الغربية في 30 يوليو1988، عزز هذا النهج حيث وجدت منظمة التحرير نفسها المخاطب الوحيد فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. ومع ذلك لم تشعر إسرائيل بإرتياح تجاه القرار الأمريكي ببدء الحوار مع المنظمة فعملت علي إفشال الحوار أو علي الأقل ألا يؤدي إلى إعتراف أمريكي بدولة فلسطينية أو إلى تحديد مفهوم الحقوق السياسية للفلسطينيين من دون موافقتها. إستمر الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية علنياً وسرياً في أكثر من عاصمة، بدء من تونس مروراً بالقاهرة وإنتهاء بستوكهولم والذي سمى ببيان ستوكهولم الصادر في ديسمبر 1988 وفى هذا البيان وضح الرئيس عرفات الكثير من النقاط التي وردت في إعلان الدولة والبيان السياسي، حيث إعترف بوضوح بدولة إسرائيل وأعلن رفضه للإرهاب وتنديده به وتسوية الصراع في إطار مؤتمر دولي يعقد بإشراف الأمم المتحدة وعلي أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338) حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.[228]

ما بين بداية الحوار الأمريكي الفلسطيني وتوقفه في 20 يونيو1990 شهدت منطقـة الـشرق الأوسط كثافة في الإتصالات وتعدداً في المبادرات، فقد طرح الإسرائيليون مبادرة كما كـان للمصريين مبادرة فضلاً عن مبادرة شيفرنادزة وزير خارجية الإتحاد الـسوفيتي. لـم يكتـب النجاح لأي من هذه المبادرات بسبب التحفظ الفلسطيني أو المعارضة الإسرائيلية.

لم يكن الحوار الأمريكي مع المنظمة يعنى إعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني فهي بالنسبة للولايات المتحدة ليست إلا محاوراً يمكن من خلالها جر الموقف الفلسطيني للإقتراب من الموقف الإسرائيلي ومعرفة جوانب السياسة الفلسطينية، فلقد وصف أحد القياديين الفلسطينيين الحوار بأنه أخذ طابع التحقيق مع قيادات المنظمة. وبينما كانت جولات الحوار تجرى في تونس كانت الدبلوماسية الأمريكية تصيغ مبادرة جديدة مستفيدة من المبادرتين الإسرائيلية والمصرية ومن تفاعلات التسوية السلمية التي أطلقتها مبادرة السلام الفلسطينية. وهكذا طرحت الولايات المتحدة عن طريق وزير خارجيتها جيمس

---

[227] إبراهيم ابراشى، "حقوق الشعب الفلسطيني من الشرعية التاريخية إلى الشرعية التفاوضية "، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 42، ربيع 2000 ، ص 6

[228] ممدوح نوفل، أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، مدريد – واشنطن، دار الشروق، عمان، 1996، ص 20

بيكر مبادرة جديدة من خمس نقاط أعلنت في 6 ديسمبر 1989. لم تتطرق المبادرة إلى منظمة التحرير ولم تعترف بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، كما أنها تتجاهل قرارات الشرعية الدولية، ولا تتطرق إلى المؤتمر الدولي للسلام. وأهم ما جاء في هذه المبادرة هو فتح حوار بين إسرائيل ووفد من الفلسطينيين يتم تشكيله بعد إستشارة مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بمعنى أن لإسرائيل الحق في تحديد من ستتفاوض معهم. وفي النقطة الرابعة من المبادرة جاء أن الحكومة الأمريكية تفهم أن مشاركة إسرائيل في الحوار ستكون على أساس مبادرة الحكومة الإسرائيلية "وأن الحكومة الأمريكية تفهم أن الفلسطينيين سيأتون إلى الحوار ولديهم الإستعداد لمناقشة فكرة الإنتخابات والعملية التفاوضية بما يتفق مع المبادرة الإسرائيلية التى تدعو إلى إنتخابات مباشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بإستثناء القدس، من أجل حكم ذاتى، على أن يتم التفاوض فيما بعد بين إسرائيل والدول العربية بإستثناء المنظمة فى الوضع النهائى دون أن تؤدى هذه المفاوضات الى دوله فلسطينية مستقلة. هذا لم يمنع أن تعطى المبادرة الفلسطينيين إمكانية "أن يقوم الجانب الفلسطيني بإثارة قضايا متعلقة بوجهات نظره بشأن كيفية إنجاح الإنتخابات والمفاوضات "ولأن المبادرة الأمريكية حظيت بتأييد مصري ولأن الحكومة الإسرائيلية آنذاك كانت إئتلافية يشارك فيها حزب العمل الذي لم يكن يخفي تأييده للتسوية السلمية فقد أعطت المنظمة موافقتها الأولية، لكن طلبت توضيحات من الإدارة الأمريكية، التي ردت على المطالب الفلسطينية بإرسال مذكرة توضيحية بواسطة مصر في 16/ نوفمبر/1989. ومما جاء في هذه المذكرة قيام القوى السياسية النشطة في الساحة الفلسطينية بتسمية الممثلين الفلسطينيين المشاركين في الحوار وأن الوفد الفلسطيني سيضم عشرة أشخاص ثمانية منهم من المناطق المحتلة وإثنان من الخارج ومع ذلك أعطت المذكرة إسرائيل حق النقض، إذ ورد فيها "إن الولايات المتحدة لا تستطيع ولن تحاول إرغام إسرائيل على مجالسة أناس لا تقبل بهم شركاء فى الحوار." وكنوع من الترضية للمنظمة من دون أن يكون ذلك ملزماً للولايات المتحدة أو لإسرائيل، نصت المذكرة التوضيحية على "أن الولايات المتحدة لن تعارض قيام الفلسطينيين بالمطالبة بمناقشة قرار مجلس الأمن (242) و (338) والحاجة إلى مؤتمر دولى للسلام.[229]

فى 18/نوفمبر/ 1989 أرسلت المنظمة ردها للإدارة الأمريكية معلنة قبولها لخطة بيكر ومؤكدة إستعدادها لإجراء الحوار مع الحكومة الإسرائيلية على أن يكون الحوار مفتوحاً من دون شروط وأن يجرى الحوار بإشراف الأمم المتحدة والدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ومصر والسويد، وأن يكون الحوار خطوة تمهيدية نحو عقد المؤتمر الدولي

([229]) ابراهيم ابراش، مرجع سابق، ص 15 - 16

للسلام فى الشرق الأوسط. ولكن أتت الرياح بما لا تشتهى السفن. فقد شهدت سنة 1990 أحداثاً ضربت فى الصميم كل مراهنة فلسطينية على تسوية مشرفة تكون الانتفاضة وما تبقى من تضامن أهم أوراق القوة التي تدعم المفاوض الفلسطيني.

بدأت الأحداث بإنهيار الحكومة الإئتلافية فى إسرائيل فى مارس 1990 وتلاها توقف الحوار الأمريكي – الفلسطيني فى يونيو من نفس العام، ثم بداية إنهيار الإتحاد السوفيتي والمنظومة الإشتراكية. كما أن حرب الخليج الثانية التي إندلعت عقب الغزو العراقي للكويت فى أغسطس عام 1990 أثرت سلباً على القضية الفلسطينية، ففي هذه الحرب خسر العرب أكثر من 50 بليون دولار وتهددت الثروة النفطية فى حاضرها ومستقبلها وإنفرط عقد التضامن العربي على ضعفه وهزاله وأصبح إنعقاد قمة عربية على مستوى الملوك والرؤساء صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً. تراكمت الضغوط العربية والدولية على منظمة التحرير الفلسطينية بعد موقفها المؤيد للعراق، فأخرج مئات الآلاف من فلسطينيي دول الخليج وتفاقم الوضع الاقتصادي والإجتماعي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة بالتزامن مع إغلاق هذه المناطق بواسطة قوات الإحتلال الإسرائيلية. أخذت الإنتفاضة تدخل أصعب مراحلها، فيما عانت منظمة التحرير من أعباء مالية زادت من إنهاكها.

تمت الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام بعدما كان مطلوبا إنعقاد مؤتمر دولي لا تشارك فيه الأمم المتحدة بصفة عضو مراقب بل تقوده تبعاً لقراراتها المتواترة وتتمثل فيه كافة القوى الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن بداية طرح فكرة المؤتمر الدولي تعود إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (338) الصادر بعد حرب أكتوبر 1973 الذي دعا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن السابق رقم (242) لعام 1967 وبين آليات تطبيقه. وربما إلى الشروع فى المفاوضات الفورية بين الأطراف المعنية لإحلال السلم فى الشرق الأوسط. وعلى أساس هذه الدعوة إنطلقت فكرة المؤتمر الدولي. وبالفعل إنعقد مؤتمر جنيف فى 1973/12/21 برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة أمريكية وسوفيتية وحضور كل من مصر والأردن وإسرائيل فقط ليكون بمنزلة المؤتمر الدولي . وإذا كان هذا المؤتمر قد أخفق لأسباب عدة أهمها غياب سوريا والجانب الفلسطينى وبعض الدول صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، إلا أن مسؤولية هذا المؤتمر كانت من إختصاص الأمم المتحدة، وقد إنعقد على قاعدة تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي.[230]

---

[1] د. حسن الحلبي ود.عدنان السيد، سلام أوسلو الدولة – القضية الشرق أوسطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص 192

تكثفت جهود الدبلوماسية الدولية والعربية فى عام 1987 للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإحلال السلام فى الشرق الأوسط حيث أن دول المجموعة الأوربية وحركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها بإستثناء الولايات المتحدة شددت على ضرورة إنعقاد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية بالصراع والأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ثم كانت أول موافقة عربية رسمية على أعلى مستوى فى مؤتمر القمة العربي بعمان عام 1987 على عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

على الرغم من هذه المواقف الدولية، بقيت الولايات المتحدة بعيدة عن التأييد لفكرة إنعقاد المؤتمر الدولي، ومؤيدة لمبدأ المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع. وإذا كان هنالك من ضرورة لعقد مؤتمر دولي، فليكن بدون صلاحيات فرض حلول، وليكن مظلة دولية مؤقتة تمهد للشروع فى المفاوضات المباشرة، وتكون الولايات المتحدة فى جميع هذه المراحل الدولة الموجهة لجهود التسوية والمشرفة على تنفيذ مراحلها، بحيث يتراجع دور الأمم المتحدة ويتقدم الدور الأمريكي عليه. كانت نتائج حرب الخليج الثانية بنتائجها دفعاً جديداً للدور الأمريكي فى الشرق الأوسط وفى العالم. هذا ما ساعد وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر أثناء جولاته التمهيدية فى الشرق الأوسط فى أوائل 1991 على طرح فكرة "المؤتمر الإقليمي" بديلاً عن المؤتمر الدولي.

دعت قمة موسكو فى نهاية يوليو1991 التي إنعقدت بين الرئيسين ميخائيل غورباتشوف وجورج بوش إلى عقد "مؤتمر السلام" فى مدريد برعاية الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق وبمشاركة رمزية من الأمم المتحدة والمجموعة الأوربية (حضور مراقب) تمهيداً للدخول فى مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل والجانب الفلسطيني. ثم وجه الرئيسان الأمريكي والسوفيتي فى 1991/10/18 الدعوة إلى الأطراف المعنية لحضور "مؤتمر السلام" الذي تقرر عقده فى 30 أكتوبر 1991. وتضمنت الدعوة تحقيق تسوية سلمية شاملة من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين، وتركز على قراري مجلس الأمن رقم (242) و(338) وسوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من إفتتاح المؤتمر، أما الأطراف التي ترغب فى حضور المفاوضات المتعددة سوف تجتمع بعد أسبوعين من إفتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات، ويعتقد متبنو قرار المؤتمر أنه ينبغي أن تتركز هذه المفاوضات على قضايا

المنطقة المتنوعة مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الإقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الإهتمام المشترك.[231]

بالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك فستدور المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى إتفاق فى موعد أقصاه سنة واحدة وبمجرد الإتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمسة أعوام. وبدء من العام الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت ستجري المفاوضات بشأن الوضع الدائم وسوف تدور هذه المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية علي أساس القرارين (242) و (338).[232]

ورد فى نص خطاب الدعوة بأن هذا المؤتمر لن تكون له سلطة فرض حلول علي الأطراف أو حق رفض الإتفاقات التي ستتوصل إليها كما لن تكون له سلطة إتخاذ قرارات للأطراف أو القدرة علي التصويت علي القضايا أو النتائج وبالإمكان عقد المؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف. ونجد أن خطاب دعوة مؤتمر مدريد يكشف عدداً من المسائل الهامة

- تشارك الأمم المتحدة بصفة عضو مراقب فقط.
- يعقد المؤتمر برعاية الدولتين الراعيتين، أما الآخرون من ممثلي الدول صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن فهم أعضاء مراقبون فقط.
- إن قراري مجلس الأمن هما أساس مفاوضات المؤتمر، لكن الأولوية هي لنتائج المفاوضات الثنائية بين الأطراف.
- القرارات الدولية لا تلزم أعمال المؤتمر ونتائجه، وليس أدل علي ذلك من غياب منظمة التحرير الفلسطينية عن عضوية المؤتمر علي رغم أن كافة القرارات الدولية السابقة التي أكدت مشاركتها.

بالرجوع إلى محددات التسوية فى مؤتمر مدريد، من خلال نص خطاب الدعوة إلى المؤتمر وخطابي الرئيسين غورباتشوف وبوش نجدها متناقضة فى عدد من المسائل الإجرائية والموضوعية. علي الصعيد الإجرائي، هناك تجزئة للمفاوضات الثنائية والمتعددة التي تشمل قضايا إقليمية مشتركة لمنطقة الشرق الأوسط مثل: المياه والتسلح واللاجئين والبيئة والتنمية الإقتصادية. أما علي الصعيد الموضوعي، فإن الهدف هو التسوية السلمية الشاملة، أي إلغاء

---

[1] المرجع السابق، ص 195

[232] نص خطاب الدعوة الى مؤتمر مدريد، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1999، ص 105

وتصفية دوافع وأسباب الصراع العربي – الإسرائيلي، وإيجاد حل لقضية فلسطين وتحقيق سلم شامل بين العرب وإسرائيل يتعدى العلاقات القائمة بين الدول ليصل إلى العلاقات الشاملة علي كافة مستويات التعامل والتعاون الإقليمي وهذا ما اصطلح علي تسميته "التطبيع"، أما السلم المطروح فإنه يقوم علي مبدأ "الأرض مقابل السلام".

وبناء على هذه الدعوة والموافقة عليها عقد فى 29 أكتوبر 1991 فى مدريد مؤتمر مدريد للسلام وإستمر أربعة أيام بحضور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الإتحاد السوفيتي اللذين قاما بإفتتاح المؤتمر بتقديم كلمة لكل منهما بينما عقدت مباحثات المؤتمر على مستوى وزراء خارجية الدول المعنية (الأردن – لبنان – سوريا – فلسطين – مصر) ومشاركة إسرائيل بوفد برئاسة إسحاق شامير رئيس الوزراء وأدار الجلسات وزيرا خارجية الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي. كما تمت دعوة مصر والمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة كمراقبين واستمع المؤتمرون لبيانات جميع الوفود المشاركة وأصعب أوقات الإجتماعات كانت المشادة الحادة التي حدثت بين الوفدين السوري والإسرائيلي التي أوقفت الجلسة الختامية لمدة ساعتين تمكن بيكر وبانكين وزيرا خارجية الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى من إحتواء الأزمة وإستئناف الجلسة.[233]

إعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير أن مؤتمر مدريد هو مناسبة إحتفالية ليس أكثر، وجوهر التسوية يتحقق ويتحدد بالمفاوضات الثنائية المباشرة وفق قواعد التطبيع والعلاقات المفتوحة مع العرب. فلقد قال فى خطابه فى إفتتاحية المؤتمر:

"أن امتنا تعد أربعة ملايين نسمة والدول العربية من المحيط الأطلسي حتى الخليج تعد مائة وسبعين مليوناً. ونحن نسيطر على ثمانية وعشرين ألف كيلومتر مربع فقط بينما يسيطر العرب على مناطق تبلغ أربعة عشر مليون كيلومتر مربع. فالموضوع إذن ليس موضوع أرض إنما موضوع وجودنا إنه سيكون من المؤسف لو تركزت المحادثات على موضوع الأرض فهذه أسرع الطرق إلى الجمود إن ما نحتاجه أولاً وقبل كل شي هو بناء الثقة وإزالة خطر المواجهة وتطوير علاقات فى مجالات عديدة بقدر الإمكان".[234]

هذا يعنى أن إسرائيل ليست مهتمة بتنفيذ القرارين (242) و (338) على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وإنما تهتم فقط بدخولها مع دول المنطقة فى مفاوضات حول التعاون الإقليمي مع تكريس إحتلالها للأراضي العربية الذي يتناقض مع الهدف الذي إنعقد على أساسه مؤتمر

---

[1] ورد في أبو السعود ابراهيم،" يوميات مؤتمر السلام"، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992، ص 132

[2] نبيه الأصفهاني واحمد يوسف، " مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط "، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992، ص 116

مدريد. إن إعادة هذه الأراضي إلى مالكيها الشرعيين يمكن من تحويل الحدود بين الدول إلى جسور للتعايش وإزالة العقبة الرئيسية أمام انهاء حالة الحرب وإقامة السلام.

المبحث الثاني

المياه في مفاوضات مدريد:

إحتلت قضية المياه وضعاً مهماً فى مرحلة المواجهة حيث يعتبر كثير من المحللين أن الصراع على المياه كان عاملاً أساسياً فى كل الحروب السابقة، فالعدوان الثلاثى على مصر عام 1956 جاء بعد فشل المبعوث الأمريكى جونستون فى تحقيق مهمته حول تقسيم المياه فى المنطقة ، وحرب 1967 جاءت بعد محاولة العرب تنفيذ مشروعهم فى إستثمار مياه نهر الأردن عقب إجتماع القاهرة عام 1964، غزو لبنان عام 1982 جاء لسيطرة إسرائيل على نهر الليطانى.[235] وإرتفعت كذلك إلى نقطة أساسية فى تطورات العملية السلمية وما تمخضت عنه حتى الآن من معاهدات وإتفاقات عربية – إسرائيلية. فهي النقطة الحساسة فى المفاوضات الثنائية، والمتعددة الأطراف، قبل مؤتمر مدريد وبعده، كما أنها محل تنازع سياسي وإقتصادي وأمنى بين الدول العربية وإسرائيل.

وبصرف النظر عن مضامين إتفاقات كامب ديفيد، وأسلو، ووادي عربة، وما نشأ عنها من إلتزامات قانونية. فإن قضية المياه كانت وما تزال تشغل المفاوضين عرباً وإسرائيليين وأمريكيين، وغيرهم من الأطراف المشاركة فى المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بإحلال السلام فى الشرق الأوسط. ولهذا لم يكن غريباً أن يقوم راعيا مؤتمر مدريد فى 1991/10/30 بتخصيص لجنة لدراسة ملف المياه فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف فى الشرق الأوسط.

دخلت إسرائيل مفاوضات السلام وهي معززة بإستراتيجية واضحة المعالم تجاه مصادر المياه والحصة التي تنوى الإصرار عليها أو الاحتفاظ بها. فمع الإهتمام الدولي بمحاولة إقرار السلام فى المنطقة والبحث عن وسائل نزع فتيل التوتر المستمر الذي يسببه الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية تراهن إسرائيل فى مشاريعها تحقيق السلام بإتفاقيات إقليمية

([235]) عمرو عبد الكريم سعداوي، "نهر النيل في الإستراتيجية الإسرائيلية" ، مؤتمر المياه و تحديات القرن الواحد و العشرين، مركز دراسات المستقبل ، أسيوط، 1999،ص 705

لتوزيع المياه تحقق لها نصيب الأسد وتحقق لها السيطرة القانونية جنباً إلى جنب مع السيطرة الفعلية على مصادر الأنهار العربية فى الأردن وهضبة الجولان وجنوب لبنان بالإضافة إلى إستغلالها للمياه الجوفية فى الضفة الغربية وتطلعها لمياه النيل فى مصر ومياه تركيا.[236]

إنبثق من مؤتمر مدريد للسلام، وبالتوازى مع قنوات المفاوضات الثنائية، صيغة المفاوضات المتعددة الأطراف، التي تهدف إلى بحث القضايا المحورية فى المنطقة بمشاركة إسرائيل والبلدان العربية وبعض دول الجوار والدول والمجموعات الدولية المعنية، وشملت المفاوضات خمس قضايا هي: المياه، والبيئة، والسيطرة على التسلح واللاجئين، والتنمية الإقتصادية عبر لجان عمل تلتقي دورياً فى ندوات، تنسق بينها لجنة توجيهية من الوفود الرئيسية تستمع إلى تقارير لجان العمل وتثبت قراراتها، وتنظم أسبقياتها لتوفير الموارد.

أصرت إسرائيل منذ بداية مؤتمر مدريد على إدخال بند عن المياه فى ملف المفاوضات الثنائية والمتعددة وركزت إسرائيل فى المفاوضات المتعددة الأطراف على ضرورة بحث المياه من وجهة نظر إقليمية وتركز على ضرورة التوصل إلى إتفاقات حول التعاون فى إستخدام المياه لأنه سيساهم فى إرساء عملية السلام من خلال مشروعات ثنائية أو متعددة الأطراف وتوزيع المياه. وتعتبر هذه المشروعات بمثابة ربط إسرائيل بالدول العربية على مستوى البنية التحتية بحيث يمنع نشوب حرب جديدة بصورة يكون الضرر فيها متبادلاً بين الأطرف. كما تجعل من المياه أساساً لإرتباط إسرائيل عضوياً بالشرق الأوسط واندماجها فى البيئة العربية. لذلك سعت إسرائيل منذ البداية للفصل بين المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بزعم أنه لا ينبغي منع التقدم على جبهة من الجبهات بسبب الصعوبات التي تواجهها جبهة أو أكثر وأن إحراز أي تقدم فى جبهة من شأنه أن يساهم فى تجاوز العقبات فى الجبهات الأخرى.

افتتحت المفاوضات التي إنبثقت من مؤتمر مدريد فى موسكو فى يناير 1992 وعقدت الإجتماعات فى عدة عواصم عالمية، ثم إنتقلت إلى الشرق الأوسط. ففي حين شاركت كل من الأردن ومصر فى مجموعات عمل المفاوضات متعددة الأطراف رفضت كل من سوريا ولبنان المشاركة، وأعلنت سوريا أنه لا يوجد أمل يذكر بشأن إحراز تقدم فى المفاوضات الإقليمية بصفة عامة وفى مسألة المياه بصفة خاصة دون تحقيق تقدم فى المفاوضات الثنائية. أما بالنسبة للبنان فالحكومة اللبنانية رفضت مؤيدة الموقف السوري المشاركة فى تلك المفاوضات التي تدور حول المسائل الإقليمية ومن بينها المياه طالما لم تحصل على تطبيق للقرار (425)[237] الصادر عن مجلس الأمن فى 1978/3/19 ويدعو إلى الإحترام الصارم

---

[236] فتحي على حسين، "المياه فى المفاوضات المتعددة الأطراف"، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، ابريل 1992، ص 211

[237] فتحي على حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسة فى الشرق الأوسط، مكتبة مدبولى، 1997، ص 198

لوحدة أراضى لبنان ولسيادته ولإستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً، ويطالب من إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية وأن تسحب قواتها من الأراضي اللبنانية كافة.(238) ويقوم الموقف اللبناني على أن تنفيذ هذا القرار يعيد العلاقة مع إسرائيل إلى نطاق إتفاق هدنة عام 1949 إلى حين تحقيق حل شامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي.

أحبطت حكومة شامير خمس جولات من المفاوضات حول التسوية على قاعدة صيغة مؤتمر مدريد قبل أن تسقط من الحكم فى الإنتخابات العامة للكنيست فى 1992/6/22 وتخلى مكانها لحكومة أخرى برئاسة إسحاق رابين . كان الموقف الإسرائيلى فى المفاوضات المتعددة الأطراف واضحاً فى إصرار الحكومة الإسرائيلية على التمسك بإحتلال الأراضي العربية المحتلة لعام 1967، التي قال عنها شامير عشية الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية فى 27 أبريل 1992 فى واشنطن بأنها جزء من أرض "إسرائيل الكبرى"، وكان إسحاق رابين قد سبق إلى الإعلان عن رفضه الإنسحاب من هذه الأراضي، وبالنسبة للجولان فهو لم يخف أطماع دولته فيها عندما رفض رابين الإنسحاب منها حتى فى ظل توقيع إتفاقية مماثلة لكامب ديفيد مع سوريا. فبالنسبة للجولان فإن السيطرة عليها تعنى السيطرة على قاعدة جبل حرمون ومنابع نهر الأردن التي تحصل منها إسرائيل على 400 مليون متر من المياه اللازمة للإستخدام سنوياً.(239)

وتعتبر مياه الجولان من العوائق والصعوبات التي تؤخر إنجاز التسوية بين سوريا وإسرائيل، إذ يصر السوريون على إستعادة كافة مرتفعات الجولان وعدم المساومة على المياه والأراضي. بينما تطالب إسرائيل بضمان إستمرار سيطرتها على مصادر المياه وكان واضحاً ذلك عندما شرح وزير الزراعة السابق وعضو الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات المياه أبراهام كاتزعور، مرامي إسرائيل المائية عندما قال تعليقاً على "تعنت الطرف العربي" فى المفاوضات: "دعونا نضع جانباً موضوع الحقوق ونركز جهودنا على موضوع الإحتياجات، فإذا قالو هذا حق لنا فسوف نقول لهم لا. ولن نصل تالياً إلى شئ والأفضل أن نبحث عن حل ونستوضح عن كميات المياه التي هم فى حاجة إليها ونبحث عن طرق لتوفيرها أو نقلها من أماكن أخرى".(240) وذلك من خلال المشاريع التي عرضتها إسرائيل سابقاً مثل مشروع قناة البحرين لربط البحر المتوسط بالبحر الميت الذي تعرضنا له فى الفصل الثالث، وما تعرضه من مشاريع مثل مشروع القناة المائية العازلة فى الجولان أو مشروع قناة السلام. فقد طرحت

---

(238) محمود سويد، "دور لبنان ووظيفته"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص 93

(239) عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات و المتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 148

(240) طارق المجذوب، لا احد يشرب: مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، رياض للكتب والنشر،بيروت، 1998، ص 189

إسرائيل صيغة "الفائز- الفائز" أي الصيغة التي تحقق النفع لجميع الأطراف وليس لطرف على حساب طرف أخر، وتركز هذه الصيغة على مستقبل الإستقرار الإقليمي فى إطار مجموعة من الأمور المتعلقة بضبط التسلح وإستحداث تعريف جديد لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلى. ومن جملة هذه الأمور أمر أساسي يلقى الضوء على خلفية التفكير الإسرائيلي ويتمحور حول مفهوم المنشآت العازلة بين "الخصوم السابقين".

فهناك إقتراح بإنشاء قناة مائية عازلة تسمي "قناة السلام" تشكل حاجزاً عسكرياً يصعب التغلب عليه فى المناطق التي ينسحب منها الإسرائيليون فى الجولان. يرمى هذا المشروع إلى جر المياه العذبة من الفائض المائي من تركيا فى إتجاه الجنوب والغرض منه تحويل 1.2 مليار متر^3 من المياه سنوياً من بحيرة سد أتاتورك أو من مياه نهري سيحان وجيحان اللذين يصبان فى البحر الأبيض المتوسط قرب الحدود السورية–التركية وتوزيعها بالتساوي بين سوريا وإسرائيل والفلسطينيين (بمعدل 275 مليون متر مكعب لكل منهم). ويرى يوعاز فخطال معد المشروع أن المشروع يعد من أكبر المشاريع الهندسية المائية فى الشرق الأوسط وأن تكاليفه تصل إلى 1.5 مليار دولار وأنه يشتمل على مد أنبوب تحت سطح الأرض ينطلق من تركيا ويتجه جنوباً نحو سوريا فيسير بمحاذاة طريق حلب - دمشق حتى يبلغ مرتفعات الجولان بالقرب من مدينة القنيطرة السورية وهناك تصب مياه الأنبوب فى قناة مائية على شكل بحيرة مستطيلة تصبح الحدود الفاصلة بين سوريا وإسرائيل والحاجز الدفاعي ضد الإختراقات بين الطرفين وهذه القناة تمتد من المنطقة التي ترابط فيها القوات الدولية (خط الهدنة عام 1947) حتى منطقة تقع جنوب هضبة الجولان. ومن القناة أو البحيرة يمكن إعتماد عدة خيارات لنقل المياه إلى كل من إسرائيل والأردن وسوريا والمناطق الفلسطينية. ويرى فخطال أن قناة السلام تستطيع نقل المياه بكلفة أقل بكثير من كلفة تحلية المياه، فالمتر المكعب الواصل عبر القناة سيكلف 0.37 سنتاً أمريكياً، والقناة ستستخدم لإنتاج كمية من الطاقة الكهرومائية تقدر بنحو100 ميغاوات.[241]

لقي المشروع حتى الآن ترحيباً من تركيا وإسرائيل والأردن، فإسرائيل أصبحت تشعر بأنها مضطرة عاجلاً أم آجلاً إلى الإنسحاب من الجولان. ولكنها مصممة قبل إنسحابها، على تأمين أمرين: الحصول على أكبر كمية ممكنة من المياه المتوفرة فى مرتفعات الجولان وشل قدرة سوريا على إستخدام هذه المرتفعات كمنطلق للعمليات العسكرية ضدها، ومشروع "قناة السلام" يحقق الأمرين معاً ويضيف إليهما مكاسب أخرى حيث أنه ينشئ رابطة من المصالح

[241] طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 202

الإقتصادية المتداخلة المتشابكة بين إسرائيل وجيرانها يصعب فى المستقبل تفكيكها أو الاستغناء عنها.

وبالرجوع إلى المفاوضات المتعددة الأطراف فقد إشتركت فى لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف 47 دولة ومنظمة دولية تقريباً، وإجتمعت منذ إنطلاق المفاوضات المتعددة فى موسكو ثمانية مرات فى فينا فى مايو 1992، وواشنطن فى سبتمبر 1992 وفى جنيف فى أبريل 1993، وبكين فى أكتوبر 1993، وفى مسقط فى أبريل 1994، وأثينا فى نوفمبر 1994، وعمان فى يونيو1995 وتونس فى مايو1996.

تباين تقويم الوفود المشاركة لحجم التقدم الذي أحرزته محادثات لجنة المياه خلال إجتماعاتها الأربعة فى العامين 1992 و1993. فقد كان تقويم رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور رياض الخضري سلبياً لأن المحادثات فى رأيه لم تحقق أي تقدم حقيقي، فكل ما حققته هو خطوات بسيطة للغاية كالإتفاق على تدريب بعض الفنيين أو طرح أفكار ومشاريع أولية، أما الولايات المتحدة التي ترأس لجنة المياه وتدير أعمالها فقد إعتبرت أن اللجنة حققت تقدماً ملموساً خصوصاً فى الإجتماع الرابع الذي عقد فى بكين وأسفر عن إتفاق مبدئي على إنشاء بنوك إقليمية للمياه لتبادل المعلومات، وعلى عقد أول اجتماع للجنة فى دولة خليجية (سلطنة عمان) مع بروز قبول عربي عام للتعاون الفني مع إسرائيل فى مجالات المياه. ولهذا صرح عضو الوفد الإسرائيلي، فريدي زاخ أنه فى بكين "وللمرة الأولى إنتقلنا من مرحلة الأفكار إلى مرحلة الإقتراحات المحددة".[242]

جدول رقم (4-1)

المشاريع التي قدمت إلى قمة عمان الإقتصادية (بملايين الدولارات)

القطاع	مصر		إسرائيل		الأردن	
	عدد المشاريع	القيمة التقديرية	عدد المشاريع	القيمة التقديرية	عدد المشاريع	القيمة التقديرية
المواصلات والنقل	12	6.165	23	4.500	12	0.350
الطاقة والالكترونيات	5	3.245	21	6.000	1	1.200
النفط	6	7.000	-	-	-	-
الزراعة	6	0.575	12	0.320	-	-
الصناعة والتجارة	9	1.505	18	1.000	-	-
السياحة	6	2.524	36	2.000	4	1.100
الثقافة	4	0.420	-	-	-	-
تنمية الموارد البشرية	11	0.101	-	-	-	-

---

[242] الحياة، 1993/10/29

التقانة المتقدمة	1	0.200	-	-	-	-
المعلومات	9	0.212	-	-	-	-
البيئة	9	0.753	6	0.500	1	25
البحوث والتنمية	2	0.004	-	-	-	-
المياه	4	0.435	23	9.000	-	-
الاتصالات	-	-	17	1.000	9	700
الإجمالي	85	23.139	162	25.320	27	3.500

* عبد الفتاح الجبالى، " قمة عمان بين أوهام السلام و طموح التسوية "، المستقبل العربي، العدد 204 فبراير 1996، ص 16

ويوضح لنا الجدول رقم (4-1) المشاريع التي قدمت إلى قمة عمان الإقتصادية (بملايين الدولارات) التي تعكس رغبة إسرائيل فى جعل المياه أساس لإرتباطها عضوياً بالشرق الأوسط.

من أهم البنود المدرجة على جدول أعمال لجنة المياه هي: إنشاء بنك للمعلومات عن مصادر المياه فى الشرق الأوسط، وإيجاد أنجع الطرق لإستعمال المياه والمحافظة عليها، وتنمية موارد المياه المتاحة حاضراً ومستقبلاً وإرساء أسس ثابتة للتعاون الإقليمي المائي وبلورة مفاهيم مشتركة فى هذا المجال. وما يجب التأكيد عليه أن الإجتماعات الثمانية حققت نقلة نوعية تجلت فى البنود الأربعة المذكورة آنفاً. ففي ما يتعلق بالبند الأول، فقد تم الإتفاق على البدء ببعض الخطوات السريعة كتشكيل لجنة مصغرة تقوم بجمع البيانات المائية وتبويبها لإنشاء بنك إقليمي للمعلومات المتعلقة بالمياه، ووعدت كل من أمريكا والإتحاد الأوربي بالمساهمة بمبلغ مليونين ونصف المليون دولار لإنشاء البنك.

بالنسبة للبند الثاني المتعلق بحسن إستعمال المياه، عقدت لقاءات عديدة فى عدد من العواصم الأوربية والدول التي لديها خبرة فى هذا المجال على مستوى الخبراء من الأردن وفلسطين وإسرائيل للإطلاع على ما توصلت إليه الدول المتقدمة فى هذا المجال ونقله إلى منطقة الشرق الأوسط. وأعلن رئيس مجموعة المياه فى ختام إجتماع تونس، إن المجموعة وافقت على مشروعين جديدين للتعاون المائي بين الدول العربية وإسرائيل، وينص المشروع الأول الذي إقترحته الولايات المتحدة ووعدت بتقديم مليوني دولار لتمويل جزء منه، على تنظيم حملة واسعة النطاق للحفاظ على المياه وترشيد إستخدامها فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتعلق المشروع الثاني الذي إقترحته فرنسا ومولت الجزء الأكبر منه بآلية إدارة الأزمات المائية فى حال تعطلت أنظمة تصريف المياه وتلوث مياه الانهار. وسيستفيد من هذا المشروع الفلسطينيون والإسرائيليون والأردنيون.

فى مجال تنمية موارد المياه، وهو أكثر البنود أهمية فقد تقدم كل من الأردن وألمانيا فى إجتماع لجنة المياه فى بكين بإقتراح مشروع مشترك يدعو إلى القيام بدراسة موارد المياه فى دول الشرق الأوسط لمعرفة مقدار الحاجات المائية الحالية والمستقبلية، ومدى قدرة دول المنطقة على تأمين هذه الحاجات والسبل الكفيلة بحل أزمة المياه المرتقبة. وبالفعل تم تخصيص مبلغ 400 ألف دولار لإجراء دراسة حول موارد المياه فى الأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية. كما وعدت الولايات المتحدة وسلطنة عمان بالمساهمة بمبلغ ثلاثة ملايين دولار لإقامة مركز إقليمي لتحلية مياه البحر.

أما ما يختص بالبند الرابع المتعلق بأسس التعاون الإقليمي ومرتكزاته، إقترحت النرويج إجراء دراسة إقليمية بقية إستخلاص القواسم المشتركة التي تجمع بين الأطراف المعنية بأزمة المياه فى الشرق الأوسط وإجراء دراسة مقارنة لقوانين المياه وأنظمتها الإدارية فى كل دولة من دول هذه المنطقة. وإقترحت بعد إتمام الدراستين ترسيخ التعاون بين هذه الدول من خلال صياغة ميثاق إقليمي للمياه. كان الأردن متحمساً لوضع الميثاق ولكنه تراجع عن موقفه وقلل من أهمية الإتفاق الذي شارك فى إقراره خصوصاً وأنه لم يرد فى النص أي شئ حول إقتسام المياه فالإتفاق (إعلان مبادئ للتعاون حول المواضيع ذات الصلة بالمياه والموارد المائية الجديدة) الذي وقعته بالأحرف الأولي كل من إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية فى أوسلو فى 1996/2/13 لم يتطرق إلى حصص المياه، بل تناول بدلاً من ذلك التعاون فى إدارة الموارد مثل رفع كفاءة خطوط الأنابيب وتطوير موارد مياه جديدة كتحلية المياه المالحة.[243]

كل من يطلع على مسار المفاوضات المتعددة الخاصة بالموارد المائية فى الشرق الأوسط يلحظ أن إهتمام إسرائيل بلجنة المياه يفوق إهتمامها ببقية اللجان الأخرى، وذلك لثلاث أسباب: حاجتها الملحة والمتصاعدة إلى المياه، وتصميمها على إستخدام المياه سلاحاً سياسياً ضد الدول العربية المجاورة، كما أن إسرائيل تعتبر سعى العرب لإستعادة حقوقهم المائية أو منع مياههم عنها رهان خاسر، إذ لابد من وضع مشاريع مائية جماعية والإتفاق على الإستفادة منها من دون خلفيات مبيتة أو حسابات خاطئة. ولتحقيق ذلك تطرح فكرتين: إستيراد المياه من تركيا أو دول الجوار، وإقامة منشآت عربية–إسرائيلية مشتركة لتحلية المياه.

إن إسرائيل تستشرق المستقبل وتضع المخططات التي تخدم مصالحها على عكس غالبية الدول العربية التي لم تتمكن حتى الآن من معرفة مصالحها، وإذا كانت مسألة المياه

---

[243] الشرق الأوسط، 1996/2/15

هي شريان الحياة ورهان المستقبل القريب فإن إسرائيل هي وحدها من بين كيانات المنطقة التي وظفت كل ما تملك من إمكانات وطاقات لتوفير المياه لأجيالها.

المبحث الثالث

إتفاق أوسلو:

إتفاق أوسلو أو إتفاق غزة - أريحا أولاً أو إعلان المبادئ بشأن الحكومة الذاتية الإنتقالية، الموقع بواشنطن فى تاريخ 13 سبتمبر 1993 من الحكومة الإسرائيلية والوفد الفلسطيني المفاوض، بشهادة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الروسي. ثلاثة أسماء لمسمي واحد هو إتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني الذي اصطلح علي تسميته "إتفاق أوسلو" نسبة إلى عاصمة النرويج حيث جرت المفاوضات السرية التي أدت إلى الإتفاق علي مجموعة مبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى سبتمبر 1993 وتبعته سلسلة من الإتفاقات السياسية والإقتصادية والأمنية شملت :

1- إتفاق غزة ومنطقة أريحا وقع فى القاهرة فى 4 مايو1994 وألحق به أربعة ملاحق تختص بالترتيبات الأمنية، الشئون المدنية، الشئون القانونية وبرتوكول بشأن العلاقات الإقتصادية ورسائل متبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل.

2- إتفاق النقل المبكر لبعض السلطات والمسئوليات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى 29 أغسطس 1994.

3- الإتفاق المرحلي الإسرائيلي - الفلسطيني المعروف باسم "أوسلو" وقع فى واشنطن يوم 28 سبتمبر 1995 والحق به 7 ملاحق تتعلق بإعادة الإنتشار، والترتيبات الأمنية، وبرتوكول خاص بالإنتخابات وملحق خاص بالشئون القانونية، والعلاقات الإقتصادية وبالتعاون الإسرائيلي–الفلسطيني. وأيضاً ملحق خاص بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، كما ألحقت به خرائط تتعلق بالمرحلة الأولى لإعادة الإنتشار والترتيبات الأمنية فى قطاع غزة، والممر الآمن، ونطاق النشاط البحري والخليل.

4- برتوكول بشأن إعادة الإنتشار فى الخليل فى 17 يناير 1997، وألحقت به مذكرة مسجلة ومحضر متفق عليه وتلاه توقيع إتفاق بشأن الوجود الدولي الموقت فى الخليل.

5- مذكرة (وآي ريفر) فى 23 أكتوبر 1998 وقد حددت هدفاً بتسهيل تطبيق الإتفاقية الإنتقالية الموقعة فى 28 سبتمبر 1995 وتشمل خمسة مواضيع رئيسية هي: إعادة الإنتشار، الأمن، حقوق الإنسان والقضايا الإقتصادية ومفاوضات الحل النهائي.[244]

وبالرجوع إلى إتفاق أوسلو فثمة من يقول إن إتفاق أوسلو جاء نتيجة إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى 29 أكتوبر 1991 الذي أفضى إلى مفاوضات ثنائية بين إسرائيل ووفد فلسطيني أردني مشترك فى المرحلة الأولى ثم مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والوفد الفلسطيني الذي تحول تدرجياً إلى وفد رسمي ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية. غير أن المفاوضات الثنائية بواشنطن على رغم أهميتها فى إبراز مسار التسوية السلمية فإنها لم تؤد إلى إتفاق أوسلو وإن ساعدت على التوصل إليه فهناك إطار دبلوماسي إقليمي ودولي واكب تلك المفاوضات وأحيط بالسرية، ونجح حيث بقيت الدبلوماسية العلنية تراوح أو تتقدم ببطء شديد.

فيما كانت الأنظار متجهة إلى مفاوضات واشنطن بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي كان الوفد الفلسطيني المفاوض يعلن عن البطء والجمود على لسان أبرز أعضائه حيدر عبد الشافي، حنان عشراوى، فيصل الحسيني وصائب عريقات، فيما كانت المفاوضات السرية تدور بين وفدين آخرين بتدخل نرويجي عبر وزير الخارجية يوهان يورغن الذي قام بجهود مكثفة. بدأت الإتصالات السرية فى يناير 1993 بعد فشل المفاوضات الثنائية بواشنطن وبعد تراجع دور وفعالية منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها. والواقع أن هذا الفشل بدأ فى عهد حكومة الليكود برئاسة إسحق شامير، الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى دعم حزب العمل فى إنتخابات الكنيست التي جرت فى يونيو1993 من خلال جهود الأحزاب العاملة فى الوسط العربي التي شاركت فى هذه الإنتخابات. فتفوق إسحاق رابين وتمكن من تشكيل الحكومة الإسرائيلية. فأدى ذلك إلى دفع مفاوضات أوسلو السرية التي إستمرت إثنتي عشرة جولة من تاريخ 1993/1/21 إلى تاريخ 1993/8/14 والتي عقدت فى النرويج فى أماكن عدة حفاظاً على سرية اللقاءات.[245]

أشرف رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات على سير المفاوضات وتابع وزير الخارجية شمعون بيريز هذه المسألة بواسطة نائبه يوسى بيلين الذي كان له دور مميز إلى جانب عضو اللجنة التنفيذية محمود عباس (ابومازن) المكلف بتنسيق المفاوضات فيما إستمرت المفاوضات السرية عبر قناة أوسلو، حرص شمعون بيريز على إظهار تنسيقه مع رئيس الحكومة إسحق رابين خصوصاً منذ شهر أبريل 1993 وأنه ملتزم بالخطوط الرئيسية لسياسة الحكومة

---

(244) محسن عوض، مرجع سابق، ص 222

(245) د. حسن الحلبي و د. عنان السيد، مرجع سابق، ص 119

الإسرائيلية. غير أن رابين بقى مشككاً بجدوى مفاوضات أوسلو حتى الجولة الخامسة منها فى 1993/5/8 عندما وضعت مسودة إعلان المبادئ.

يذكر ممدوح نوفل فى كتابه "قصة إتفاق أوسلو الرواية الحقيقة الكاملة" كيف إستطاع رئيس اللجنة التنفيذية إلتقاط محاولات الهروب الإسرائيلية من قطاع غزة ليطورها بالمطالبة بجزء من الضفة، إذ كان يقول: "لست مستعداً لأخذ غزة بدون أريحا فالطريق إلى القدس وكل الضفة تبدأ من أريحا وليس من غزة." ويصف د عباس أبو مازن إصرار الرئيس على ذلك بعد موافقة إسرائيل على الإنسحاب من غزة وتقبلهم لفكرة إستلام منظمة التحرير لها، بقوله: "راح الرئيس يطلب طلبات أخرى، مثل أن القطاع لا يكفى، لا بد أن ينسحبوا من مكان آخر من الضفة. لابد أن نطالب بالإنسحاب من أريحا مثلاً. وقد أدى إصرار الرئيس على ذلك إلى تخوف المفاوضين من إفشال المفاوضات، إلا أنهم فوجئوا بالموافقة الإسرائيلية على ذلك.[246] وربما يعود إختيار أريحا كما يرى البعض لأنها خالية من المستوطنات وهي فى موقع جغرافي لا يحدث مشاكل مستعصية للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي فى بداية الإنسحاب. كما أن وجودها على نهر الأردن يفتح الباب أمام الحلول المستقبلية فى نظر شمعون بيريز وهو الحل المتمثل فى الكونفدرالية بين الأردنيين والفلسطينيين.[247]

وهكذا طغى تعبير "غزة أريحا" على مسار مفاوضات أوسلو فى الوقت الذي إهتم الجانب الإسرائيلي بمضمون إتفاق أوسلو منذ بداية المفاوضات السرية. ولعب المستشار القانوني يونيل زيقر دوراً أساسياً فى وضع النصوص وهو متخصص فى وضع بنود المعاهدات القانونية والمشارك فى مفاوضات فك الإشتباك على الجبهتين المصرية والسورية بعد حرب أكتوبر 1973. أما الجانب الفلسطيني فقد وقع فى إرتباك عند وضع النصوص فلم يشرك مجموعة من المتخصصين القانونين تحت ضغط المفاوضات وضرورة الحفاظ على سريتها. فقد ذكر د. عباس فى كتابه "طريق أوسلو" لا بد لي أن أقر أنه طيلة مفاوضات أوسلو لم نعرض النصوص على مستشار قانوني خشية تسربها، لذلك كنا نعتمد على خبرتنا وتجربتنا فى التعامل مع النصوص، وقد حاولت أن أستفيد من بقايا المعلومات القانونية التي تلقيتها أثناء دراستي للحقوق فى جامعة دمشق، ولكنني لا أستطيع أن أعتمد عليها لأنني لا أستطيع أن أصنف نفسي خبيراً قانونياً، ولكن لابد لي أن أذكر، أيضاً أننا لم نوقع بالأحرف الأولى على

---

(2) د. كمال قبعة، " إتفاق أوسلو بين الراوي و الموقع "، مقالة مراجعة عن كتابي محمود عباس، طريق أوسلو، وكتاب ممدوح نوفل، قصة إتفاق أوسلو الرواية الحقيقة الكاملة، ص 152

(247) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 1994، ص 25

وثيقة إعلان المبادئ يوم 1993/8/20 إلا بعد أن اطلع عليها المستشار القانوني طاهر شاشي الذي إستدعى إلى أوسلو لهذا الغرض.

وعلى ما يبدو أن النرويجيين أدركوا هذه الثغرة الكبيرة فى تشكيلات الوفد المفاوض الفلسطيني. فلدى علمهم بإنضمام يوئيل زينفر، إتصل لارسن النرويجي وطلب أن يحضر أبوعلاء "احمد قريع" معه رجل قانون إلا أن ذلك لم يحدث. كما أن المستشار المصري طاهر شاشي قرأ الإتفاق على عجل قبيل التوقيع وأجازه.

أدى عدم مشاركة قانوني دولي إلى تمرير عدة قضايا غاية فى الأهمية. أول هذه القضايا يتمثل فى الصياغة الملتبسة بشأن تطبيق القرار (242) حيث حاول الطرف الإسرائيلي تفادى كلمة (تطبيق) للقرارين والشيء الثاني يتمثل فى رفض التحكيم الدولي، وإحالة كافة القضايا الخلافية لآليات يمتلك فيها الطرف الاسرائيلى "القول الفصل"، وثالثاً رفض الإشراف الدولي، ورابع هذه القضايا هو عدم الإصرار على تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة فى 1949 على الأراضي الفلسطينية المحتلة والقبول على مضض بأن منطقة المستوطنات ومعسكرات الجيش هي أراضى متنازع عليها "يحق لكل طرف رفع مطالبه وأسانيده بشأنها .[248] قال شمعون بيريز: "إننا حصلنا على تنازلات لم نكن نستطيع بدونها توقيع أى إتفاقية تنازلات أمنية وقضية إبقاء القدس خارج إتفاق الحكم الذاتي والإبقاء على المستوطنات حيث هى".[249]

أما بشأن المفاوضات حول الإعتراف المتبادل فقد روى د . عباس بقوله بداية: "إذا كان الوصول إلى إعلان مبادئ حدثاً هاماً فإن الحدث الأهم هو الإعتراف المتبادل". لقد إمتدت المفاوضات بشأن ذلك لأكثر من عشرة أيام وحتى قبيل التوقيع على إعلان المبادئ فى واشنطن بلحظات حتى أن مراسم التوقيع تأخرت بسبب ذلك عشرة دقائق، وكانت المحاولات الإسرائيلية تعمل حتى اللحظات الأخيرة على إبقاء إسم المنظمة بعيداً عن نص الإتفاق و لولا تهديد الرئيس عرفات بمغادرة واشنطن بدون توقيع الإتفاق الأمر الذي أجبر الإسرائيليين على التراجع.

وهكذا تم توقيع الإتفاق بواشنطن فى 13 سبتمبر 1993 والموقعان هما شمعون بيريز عن حكومة إسرائيل، ورئيس دائرة الشئون العربية والدولية فى المنظمة محمود عباس عن المنظمة، والشاهدان هما وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر ووزير الخارجة الروسي أندريه كوزيريف.

---

[248] د . كمال قبعة، مرجع سابق، ص 154

[249] شمعون بيريز، مرجع سابق، ص 29

تم التوقيع على "إعلان المبادئ" بعد مرور أربعة أيام على تبادل رسائل الإعتراف المتبادل بين رئيس المنظمة ورئيس وزراء إسرائيل. فقد حددت المنظمة موقفها من إسرائيل بالعبارة التالية: (إن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل بالعيش فى سلام وأمن) فهذا النص يعترف بدولة إسرائيل ضمناً من خلال إيراد إسمها كدولة إسرائيل كما أنه يعطى حق إسرائيل بالعيش فى أمن وسلام أسبقية على حق الشعب الفلسطيني بالنضال من أجل حقوقه، ويعرض هذا الشعب للعقوبة المشددة لأية بادرة نضال. ومن هنا فقد إنطلق إعتراف المنظمة بإسرائيل عبر الإقرار والإعتراف والتثبيت لمبدأ حق إسرائيل بالعيش فى سلام وأمن. ففي الرسالة التي وجهها ياسر عرفات إلى وزير خارجية النرويج التي إعتبرتها إسرائيل واحدة من رسائل الإعتراف المتبادل جاء فيها ما يلي: (أود أن أؤكد لكم أن تصريحاتي العلنية ستتضمن المواقف التالية عند توقيع إعلان المبادئ على ضؤ العهد الجديد الذي ينبئ به توقيع إعلان المبادئ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه للمشاركة فى التدابير التي تؤدى إلى التطبيع ورفض العنف والإرهاب والإسهام فى تحقيق السلام والإستقرار والمشاركة الإيجابية فى التعمير والتنمية الإقتصادية والتعاون).[250] وقد تعهدت رسالة الإعتراف الفلسطينية بأن تعرض منظمة التحرير الفلسطينية على المجلس الوطني الفلسطيني التغيرات الضرورية فى الميثاق للموافقة عليها، وأكدت المنظمة ذلك بقولها إن مواد ونقاط الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل فى الوجود وأيضاً نقاط الميثاق التي تتعارض مع التعهدات الواردة فى هذه الرسالة (رسالة عرفات إلى رابين) أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول. والجدير بالذكر أن هذه المواد هي المادة 2، 9، 10، 19، 20، 21، 22، والمادة 23 هذه المواد طالبت إسرائيل بإلغائها قبل الإعتراف المتبادل بينها وبين المنظمة.[251]

ومما تقدم يثبت أن كل ما يخص إسرائيل من الإعتراف المتبادل قد جاء فى أتم الوضوح، فما الذي إعترفت به إسرائيل بالمقابل؟ لقد جاء فى رسالة رابين إلى ياسر عرفات ما يلي (رداً على رسالتكم المؤرخة 9 سبتمبر 1993 أود أن أعلن لكم أنه على ضؤ تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة فى هذه الرسالة فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية

---

[2] المستقبل العربي، العدد 177، نص خطاب الإعتراف الفلسطيني، 1993، ص 34

[1] برهان الدجانى، " الإعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وورقة إعلأن المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية "، المستقبل العربي، العدد 177، نوفمبر 1993، ص 7- 8.

فى إطار مسيرة السلام فى الشرق الأوسط).[252] إعترفت إسرائيل بالمنظمة بصفتها هيئة تمثل شعباً تصلح لبدء المفاوضات معها .

وقبل الدخول فى تفاصيل الإتفاق فقد تفاوتت الرؤى الفلسطينية والإسرائيلية من إتفاق أوسلو، أولاً من الجانب الفلسطيني تفاوتت المواقف بين مؤيد ومعارض. فالفصائل المعارضة ترى أنه إنصياع كامل للمقترحات الأمريكية – الإسرائيلية ويبقى الأمن والحدود ممرات بيد إسرائيل ويضع الإنتفاضة فى مواجهة الشرطة الفلسطينية ويتجاهل وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته وأرضه ومصيره. كما يرون أن الإتفاق تجاهل القضايا الأساسية كقضية القدس والمستوطنات وحق العودة وترسيم الحدود. أما عن رؤية منظمة التحرير الفلسطينية للإتفاق فهي ترى أن الإتفاق يتضمن حلاً متكاملاً على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338). كما أن الإتفاق يضمن الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد له. ويكفل لهذا الشعب سيطرته على جميع مقدرته وشئونه وعلى عودة اللاجئين منذ عام 1967 خلال المرحلة الإنتقالية. كما ترى المنظمة أن الإتفاق يؤدى إلى حل الإدارة المدنية الإسرائيلية لتحل محلها السلطة الفلسطينية والمجلس الفلسطيني المنتخب وتتولى قوى الأمن الفلسطيني مسؤولياتها عن الأمن الداخلي ولكنها تعترف بأن هذه العناصر الإيجابية لا تحل جميع القضايا التي تشكل أساس الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.[253]

أما عن الرؤية الإسرائيلية للإتفاق فقد تجلت بوضوح فى خطاب رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام الكنيست أثناء مناقشته إعلان المبادئ، إذ قال ما يلي: "أنا أيضاً من أنصار مشروع ألون.. ما الذي أصررنا عليه... أصررنا علي أن القدس لن تدرج فى إطار التسوية المرحلية.. ستبقي القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل وكذلك لن يحدث إقتلاع مستوطنات. لن نكرر ذلك سواء فى يهودا أو السامرة أو غزة أيضاً، والأمر الثالث فى كل ما يتعلق بالإسرائيليين وبالإسرائيلي أينما وجد فى المنطقة، الأمن فى خطوط المجابهة فى حدود دولة إسرائيل وكل ما يجتازها هو في أيدينا علي إمتداد نهر الأردن عدا منطقة أريحا علي إمتداد الحدود المصرية بما فى ذلك المحطات النهائية كل شيء بأيدينا وتحت مسئوليتنا، نحن علي إستعداد لنكون شركاء فى خلق واقع يصبح فيه الأمن الداخلي الفلسطيني فى أيدي الفلسطينيين، كل ما يتعلق بالإسرائيليين مستوطنات وإسرائيليين هو فى أيدينا... لا توجد أي إلتزامات بشكل

---

[2] المستقبل العربي، العدد 177، نص خطاب رابين إلى عرفات، ص 34

[3] د. حسن الحلبى و د عنان السيد، مرجع سابق، ص 123

الحل الدائم... كل خطر فى إطار التسوية مع الفلسطينيين لإرساء الفترة الإنتقالية قابل للتغيير إذا حصل خرق حاد له".[254]

جاء إعلان المبادئ يتضمن فى ديباجته "إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني.. ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والإعتراف بحقوقهم المشروعة والسياسية المتبادلة"، وليس واضحاً ما تعنيه (المتبادلة) هنا ولكن الواضح أن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني دمجت بالحقوق السياسية لإسرائيل كصيغة متبادلة. وقد حدد الإعلان الهدف المقصود منه بأنه " من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومية ذاتية إنتقالية فلسطينية... المجلس المنتخب / المجلس / للشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدى إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن (242) و (338). من المفهوم أن الترتيبات الإنتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم التي ستبدأ بها لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية ستؤدى إلى تطبيق قراري مجلس الأمن (242) و (338)".[255]

فهناك أمور متفق عليها فى (إعلان المبادئ) أولها إقامة سلطة حكومة ذاتية فلسطينية لقطاع غزة وللضفة الغربية "بإستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم". والقصد بكلمة قضايا هو"الأراضي" وهذه الأراضي قد حددت فى برنامج حزب العمل الإسرائيلي لإنتخابات عام 1992 بأنها تشمل غور الأردن وشمال غرب البحر الميت والقدس فى حدودها البلدية الموسعة إلى جانب رفض قاطع لإقامة دولة فلسطينية غربي نهر الأردن.

الأمر الثاني المتفق عليه هو إنسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا ثم تلي الإنسحاب عملية أخرى هي إعادة إنتشار القوات العسكرية الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وستسترشد القوات الإسرائيلية بمبدأ وجوب إعادة إنتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان وخاصة أن منطقة أريحا وغزة هما منطقتان مأهولتان فإن إنسحاب إسرائيل منهما هو جزء من عملية إعادة الإنتشار. وكلمة إنسحاب هي للتأثير النفسي على الجانب العربي، وهذه حقيقة أكدها إسحاق رابين فى خطابه أمام الكنيست.

الأمر الثالث المتفق عليه هو أنه مباشرةً بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا "وبقصد النهوض بالتنمية الإقتصادية فى الضفة وقطاع غزة " سيتم نقل السلطة للفلسطينيين فى المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشئون

---

(254) برهان الدجانى، مرجع سابق، ص 12.

(255) المرجع السابق، ص 12

الإجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة وبما أن هذا النقل سيتم قبل قيام المجلس المنتخب فإنه سيتم إلى الفلسطينيين "المخولين" وسيكون ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

الأمر الرابع هو أن يشرع الجانب الفلسطيني فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ فى بناء الشرطة الفلسطينية كما هو متفق عندما يتم إنشاء المجلس فإن عليه أن ينشئ شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل فى الإضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام. كما أن المرحلة الإنتقالية ذاتها سوف ترسم بالمفاوضة بقصد الوصول إلى إتفاق إنتقالي. والإتفاق الإنتقالي سيحدد من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه وسلطته التنفيذية وسلطته التشريعية والأجهزة القضائية الفلسطينية- أي إن وضع النظام الأساسي للمجلس أمر خاضع للمفاوضة لا للإرادة الفلسطينية.

شمل إعلان المبادئ فى بعض بنوده إشارة للمياه فالمادة السابعة تقول "من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الإقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطين للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأي سلطات أخرى يتم الإتفاق عليها وفقاً للإتفاق الإنتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها".[256] وهذه المسؤوليات والصلاحيات التي ستطلع بها تدخل فى سلسلة المفاوضات حسب نص المادة نفسها التي ستحدد سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية.

جاء فى الملحق الثالث برتوكول حول التعاون الإسرائيلى الفلسطيني فى البرامج الإقتصادية والتنموية هذا البرتوكول يخضع عملية التنمية برمتها إلى العمل المشترك للجانبين - أي إلى السيطرة الإسرائيلية. ففي هذا البرتوكول يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية – فلسطينية للتعاون الإقتصادي تركز من بين أمور أخرى على التعاون فى مجال المياه بما فى ذلك مشروع تطوير المياه يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون فى إدارة موارد المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الإستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية.[257] والملاحظ أن جميع السلطات والإدارات الفلسطينية التي ستتولى هذه البرامج ستكون تحت إشراف اللجان المشتركة الإسرائيلية – الفلسطينية التي ستكون هي المرجع الحقيقي للصلاحيات والمسئوليات المنوطة بها.

---

[1] نص الإتفاق، المستقبل العربي، العدد 177، 1993، ص4

[1] احمد الرفاعى، "مشكلة المياه فى فلسطين"، سلسلة دراسات وتقارير، العدد 1، ص 69.

أما برنامج التنمية الإقليمي فقد جاء فى الملحق الرابع إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط بدايةً وبنك تنمية كخطوة ثانية، وتطوير خطة إسرائيلية – فلسطينية –أردنية مشتركة لتنسيق إستغلال منطقة البحر الميت، إنشاء قناة البحر المتوسط / غزة/ البحر الميت، تحلية المياه، تنمية زراعية، ووقاية من التصحر وربط شبكات الكهرباء. كما سيعمل الطرفان الفلسطينى والإسرائيلي على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف، كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة مابين إجتماعات مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة.[258]

مهد إتفاق أوسلو لعلاقات إسرائيلية- فلسطينية- أردنية هي فى جوهرها منطلق للشرق أوسطية كما يراها شمعون بيريز، وعلى رغم طغيان الطابع الإقتصادي على هذه العلاقات، فإن السوق الشرق أوسطية لا تنفصل عن النظام الشرق أوسطى بل هى أحد مقومات نشأته، واتضح ذلك فى المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية الموقعة فى 1994/10/26، وأيضاً فى مؤتمر التعاون الإقليمي فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى إنعقد بالدار البيضاء فى نهاية اكتوبر 1994.[259] فقد دعت المعاهدة الأردنية إلى ماهو أبعد من الأقتصاد فبجانب ما إتفق عليه الطرفان من تحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشكلات المياه القائمة بينهم إعترف الطرفان أن مواردهما غير كافيه للإيفاء بحاجتهما، الأمر الذي يتوجب توفير موارد إضافية عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون الأقليمى.[260] كما دعت الإتفاقية إلى بناء أمن إقليمى وإيجاد منطقة خاليه من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وأقرت إلتزام الطرفين إقامة مؤتمر الأمن والسلام فى الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، كل هذا يؤسس لنظام شرق أوسطى الذى دعا له شمعون بيرز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، يرى "أن السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب سيخلق البيئة الموائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية، إن قبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسئوليات متساوية، سينجب نوعاً جديداً من التعاون لا بين إسرائيل وجيرانها، بل بين جميع البلدان العربية وذلك سيغير وجه المنطقة ومناخها الأيدولوجي.[261] وأكد أن التنظيم الإقليمى هو المفتاح الى السلام والأمن، وسوف يعزز إشاعة الديمقراطية والتنمية الإقتصادية والنمو القومي والإزدهار الفردي، إن الهدف النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية، وأن الحاجة إلى هذا الإطار الأقليمى تقوم على أربعة عوامل جوهرية :

---

[2] المرجع السابق، ص 70.

[3] د. حسن الحلبي و د. عدنان السيد، مرجع سابق، ص 218

[4] د.عبد العاطىمحمد ، "المياه فى إتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية"، مؤتمر المياه العربية ،اسيوط ،1998،ص 279

[261] شمعون بيريز، مرجع سابق، ص 69

1- الإستقرار السياسي، وذلك بتصدى ومحاربة الأصوليه فى الشرق الأوسط .

2- الإقتصاد، إرتفاع مستوى المعيشة من خلال إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق القومية.

3- الأمن القومي، السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومى هو إقامة نظام إقليمى للرقابة والرصد .

4- إشاعة الديمقراطية، ليست الديمقراطية مجرد ضمان الحرية الشخصية والمدنية بل هى أيضا هيئة رقابة تحرس السلام وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي.(262)

أكد اليشع كالى أن أى إتفاق سلام إقليمى سيكون بحاجة الى "بند مياه" ينظم توزيع مياه المنطقة وفقاً للأوضاع المستخدمة، ووفقاً للتسويات الجديدة التي ستنبع من الحقوق الراهنة من الإستخدامات الحالية ومن حاجات جديدة. ويدلل على ذلك مشيراً إلى أن "أعوام السبعينات و أواسط الثمانينات كانت أعواماً صعبة بصورة خاصة بالنسبة لإسرائيل بسبب الجفاف والإستغلال الكامل تقريباً لإمكانيات تطوير مصادر المياه المحلية الإسرائيلية وقد إتضح فى هذه الاعوام بصورة لا تقبل الشك أن لا حل ممكناً لمشكلة المياه فى إسرائيل وكذلك فى الضفة الغربية وقطاع غزة الا عن طريق مشروع إقليمى شامل".(263)

إتفاق القاهرة التنفيذي غزة - أريحا:

تبين بالفعل والممارسة أن إتفاق أوسلو هو مجرد إعلان مبادىء عامة وهو بحاجة لملاحق وإتفاقات تطبيقية تحدد التفاصيل السياسية والأمنية والإقتصادية. لذا نشطت المفاوضات الإقتصادية فى باريس والمفاوضات السياسية فى القاهرة بغية وضع إتفاق أوسلو على طريق التنفيذ. فما بين إتفاق أوسلو فى 1993/9/13 وإتفاق القاهرة التنفيذي فى 1994/5/4 يقع بروتوكول باريس الإقتصادي الموقع يوم 1994/4/29 من قبل وزير المال الإسرائيلى إبراهيم شوماط ومدير الدائرة الإقتصادية فى منظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع.

شهدت المفاوضات الإقتصادية صعوبات وعقبات شتى تركزت فى سياسة الإستيراد الفلسطينية، والسياسة النقدية، والسياسة الجمركية، ففى حين إستهدف الفلسطينيون الإنفصال التام عن الإقتصاد الإسرائيلى والتركيز على البعد العربى والتعامل مع العالم الخارجى دون

---

(262) المرجع السابق، ص 61-65

(263) اليشع كالي، المياه و السلام وجهة نظر إسرائلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص 77

التدخل الإسرائيلى إستهدف الإسرائيليون إبقاء الإقتصاد الفلسطينى تابع للإقتصاد الإسرائيلى.[264] تمخض عن هذه المفاوضات إقرار بروتوكول إقتصادي يربط إقتصاد الحكم الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلى من خلال إعتماد سياسات مماثلة فى الإستيراد والجمارك، وإذا أرادت السلطة الفلسطينية "إستيراد بعض السلع بتعريفات جمركية مختلفة عن تلك المطبقة فى إسرائيل - يمكنها ذلك - بعد إجراءات متفق عليها بين الطرفين وستتخذ تدابير لتعمل السلطات الجمركية فى شكل مشترك فى المراكز الحدودية فى غزة وأريحا". وقضى بروتوكول باريس بإنشاء سلطة فلسطينية نقدية تتولى بعض سلطات المصرف المركزي وصلاحياته ما عدا إصدار النقد على أن يستمر التعامل النقدي بالشاقل الإسرائيلي والدينار الأردني والعملات الأجنبية. ويرى رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض أحمد قريع إن لهذا الإتفاق طابعاً تعاقدياً وهو لا يقيم وحدة جمركية، وليس أبدياً ويمكن تطويره.[265]

وبموجب بروتوكول باريس يجبي الطرفان الضرائب علي النشاطات الإقتصادية فى المناطق الخاصة لسلطتيهما، وتحول إسرائيل إلي السلطة الفلسطينية 75% من عائدات الضرائب التي تجبيها من الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر.[266]

أما علي الصعيد الزراعي، يسمح بدخول المنتجات الزراعية الفلسطينية إلي إسرائيل بإستثناء بعض المنتجات التي تخضع لنظام تحديد الحصص وفي هذا الإجراء الإستثنائي مراعاة للإقتصاد الزراعي الإسرائيلي. كما يقضي بروتوكول باريس بألا تخفض أسعار المحروقات فى مناطق الحكم الذاتي إلي أقل من نسبة 15% من سعرها الجاري فى إسرائيل وفى ذلك مراعاة لتجارة المحروقات الإسرائيلية.

نستنتج من ذلك كله، وجود روابط إقتصادية واضحة تشد الإقتصاد الفلسطيني المحـدود إلـي الإقتصاد الإسرائيلي الأقوى. فأصبحت هذه الإتفاقية السقف للعلاقات الإقتصادية بين فلـسطين وأي دولة أخرى إذ لا يمكن للفلسطينيين تحديد علاقاتهم الإقتصادية مع أي دولة دون الإستناد إلى الإتفاقية الإقتصادية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلى.

وبعد إنقضاء أيام معدودة علي توقيع بروتوكول باريس الإقتصادي وقع رابين وعرفات إتفاق القاهرة فى الرابع من مايو1994 وهو إطار تنفيذي لإتفاق أوسلو. وما كان الطرفان فى حاجة إلي مثل هذا الإتفاق لو أن إتفاق أوسلو تضمن صيغة واضحة ومفصلة لمبادئه المعلنة، بل

---

(1) حمدي شكري الخواجا،" العلاقات الإقتصادية بين فلسطين والأردن وإسرائيل إلى أين؟ "، المستقبل العربي، العدد 241، 1993، ص 15

(2) د.حسن الحلبي و د عدنان السيد، مرجع سابق، ص 141

(3) الخط الأخضر هو الحد الفاصل بين الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل حتى حرب 1967 و الأراضي العربية المتاخمة.

أكثر من ذلك اضطر الطرفان إلى متابعة مفاوضات طويلة إمتدت لأكثر من سبعة أشهر تخللتها حوادث ومواقف خطيرة كمجزرة الحرم الإبراهيمي وما تبعها من مواقف إقليمية ودولية، وقد أتي إتفاق القاهرة التنفيذي وسط أجواء من الشكوك والحذر، ولعل الخلاف علي مساحة أريحا هو دلالة علي صعوبة المفاوضات، حتى أن الرئيس ياسر عرفات إمتنع عن التوقيع علي إحدي الوثائق التي لا تتضمن خريطة واضحة تبين حدود الإنسحاب الإسرائيلي من أريحا، ثم عاد ووقع بعد تدخل وزير خارجية أمريكا وارن كريستوفر وتعهده باستئناف المفاوضات لاحقاً لتحديد مساحة أريحا.

دعا إتفاق القاهرة إلى تعاون الطرفين فى محاربة النشاطات الإجرامية وإتخاذهما إجراءات ضرورية (لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والإعتداءات) بين الطرفين. كما تضمن الإتفاق فى المادة الثانية - فقرة (31) المياه والصرف الصحي- التي أعطيت بموجبها السلطة الفلسطينية الإشراف الكامل، بتشغيل وإدارة وتنمية كافة شبكات وموارد المياه والصرف الصحي بما فى ذلك حفر الآبار علي ألا يحدث ذلك أي ضرر بموارد المياه. كما تستمر شركة ميكوروت فى تشغيل وإدارة شبكات المياه القائمة التي تزود المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه وستتم عملية التزود هذه وفق الكميات الحالية لمياه الشرب ومياه الري، كما ستقدم إسرائيل للسلطة الفلسطينية كافة البيانات المتعلقة بعدد الآبار فى المستوطنات وكمية المياه التي يتم ضخها من كل بئر علي أساس شهري.[267] وبموجب الإتفاق تحملت السلطة الفلسطينية أعباء أزمة المياه إذ تضمن.... بنداً بأن تدفع السلطة الفلسطينية لميكوروت ثمن ما تزودها به إسرائيل من ماء حسب نص الفقرة "ستدفع السلطة الفلسطينية لميكوروت تكلفة المياه الواردة من إسرائيل والتكاليف الحقيقية المتكبدة فى تزويد السلطة الفلسطينية بالمياه".[268] كما يتم تناول كافة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وميكورت فى إتفاقية تجارية، كما نصت الفقرة (35) على حماية البيئة، جاء فى بعض بنودها، تعمل اسرائيل والسلطة الفلسطينية على حماية البيئة والحيلولة دون المخاطر ومنع المضار البيئية، وتتخذ السلطة الفلسطينية التدابير الملائمة لمنع تصريف مياه المجارى فى المناطق غير الخاضعة للرقابة فى قطاع غزة ومنطقة أريحا ووضع النفايات فى مصادر المياه، وتنمية المعالجة السليمة لمياه الصرف الصحى ومياه الفضلات الصناعية .وفى حالة إذا ما إعتبرت إسرائيل أو السلطة الفلسطينية أن هناك تهديداً

---

[267] جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، عمان، 1996، ص 60

[268] أحمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 71

لبيئتها، فإن الجانب المعنى سيقدم أى معلومات ذات صلة تتعلق بأنشطة التنمية وتأثيرها على البيئة.[269]

وبالرجوع إلي مضمون إتفاق القاهرة نلاحظ أن الإتفاق ذريعة للتدخل الإسرائيلي تحت دواعي الأمن فى كل من غزة وأريحا، بحيث تنتشر القوات الإسرائيلية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية على طول الحدود المصرية فى قطاع غزة، كما يتسم بمحدودية سلطة الحكم الذاتي حتى فى حدود صلاحياتها المحدودة، فعلى منظمة التحرير الفلسطينية إبلاغ حكومة إسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وعند أى تغيير يحصل فى أعضائه، أما الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية فلا تمتد إلى الإسرائيليين الموجودين فى غزة وأريحا وفى عموم الضفة الغربية.

الإتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني الإنتقالي فى الضفة الغربية وقطاع غزة :

وقع هذه الإتفاق فى واشنطن فى 28 سبتمبر 1995 ويحتوي علي سبعة برتوكولات هي إعادة الانتشار، والترتيبات الأمنية، الإنتخابات، الشئون المدنية، الشئون القانونية، العلاقات الإقتصادية، برنامج التعاون الاسرائيلى - الفلسطيني وأخيراً بروتوكول بشأن الإفراج عن السجناء الفلسطينيين.

جاء فى ديباجة الإتفاق "إن حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تؤكدان إدراكهما أن ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي المتضمنة فى هذا الإتفاق جزء لا يتجزأ من عملية السلام بأكملها وأن المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستبدأ فى أقرب وقت ممكن قبل الرابع من مايو1996 ستؤدى إلى تطبيق قراري مجلس الأمن رقم (242) و (338)، وأن الإتفاق الإنتقالي سيحل جميع قضايا الفترة الإنتقالية وأن هذه القضايا لن يؤجل منها شي ليدرج فى جدول مفاوضات الوضع النهائي وترغبان فى أن تضعا موضع التنفيذ إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي الموقع فى واشنطن فى 13 سبتمبر 1993".[270]

كما جاءت الفقرة الأخيرة من الديباجة التي أشارت إلى أن هذا الإتفاق يبطل ويحل محل جميع الإتفاقات التي سبقته وتلت إتفاق أوسلو، وهى إتفاق غزة - أريحا الموقع فى القاهرة، وإتفاق نقل الصلاحيات الموقع فى القاهرة فى 27 أغسطس 1995 .

---

[269] أحمد الرفاعي، مرجع سابق، ص 71

[2] وثائق مفاوضات السلام الإتفاق الاسرائيلى الفلسطيني الانتقالي فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، شتاء 1996، ص190

جاءت المادة الأولى من الإتفاق خاصة بالمجلس ونقل السلطة بحيث تنقل إسرائيل الصلاحيات والمسئوليات من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى المجلس كما تستمر إسرائيل فى ممارسة الصلاحيات والمسئوليات التي لم يتم نقلها.

حددت المواد الثانية إلى التاسعة كيفية إنتخاب وهيكلية المجلس وأيضاً حجم المجلس الذي حدد بـ 82 عضواً ينتخبون مباشرة وبالتزامن من قبل الشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة كما حددت المواد السلطة التنفيذية للمجلس وصلاحيات المجلس ومسئولياته و جاءت المادة (5-أ) إنسجاماً مع "إعلان المبادئ": "لن تكون للمجلس صلاحيات ومسئوليات فى مجال العلاقات الخارجية، وذلك المجال الذي يضم إقامة سفارات أو قنصليات أو سوى ذلك من أنواع البعثات والمراكز الأجنبية فى الخارج أو السماح بإقامتها فى الضفة الغربية أو قطاع غزة أو تعيين أو إعتماد الموظفين الدبلوماسيين أو القنصليين وممارسة الوظائف الدبلوماسية".(271) على الرغم من أحكام هذه الفقرة يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية إجراء المفاوضات وتوقيع الإتفاقات الإقتصادية والإتفاقات مع الدول المانحة أو الإتفاقات بغرض تنفيذ خطط التنمية المحلية المفصلة فى الملحق الرابع من إعلان المبادئ أو مندرجة فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، أو الإتفاقات الثقافية والعلمية والتربوية.(272) وتشمل أولوية المجلس أراض الضفة الغربية وقطاع غزه بإعتبارهما وحده ترابية واحدة بإستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها فى مفاوضات الوضع النهائى وهى القدس، المستوطنات، بعض المواقع العسكرية المحددة، اللاجئين، الحدود. هذه الفقرات توضح الأبعاد السياسية الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية التي ترغب منها عدم إعطاء الجانب الفلسطيني حرية فى ممارسة حقوقه التي ترى أنها تؤدى إلى دولة فلسطينية الأمر الذي تعارضه بشدة وتترك الباب مفتوحاً فقط لقيام حكم ذاتي يبحث عن المعونات والدعم الخارجي ليدير شؤون سلطته.

جاءت المادة الحادية عشر بعنوان "الأرض" التي تم على أساسها تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق على أساس جغرافي وإداري وأمنى، حدد الإتفاق وكما جاء فى الفقرة الثانية تقع الأرض فى المناطق الآهلة (المنطقتان أ، ب) بما فيها أراضى الحكومة وأراضى الأوقاف تحت ولاية المجلس فى المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، أما المنطقة "ج" تعنى مناطق الضفة الغربية التي تقع خارج المنطقتين (أ وب) التي ستنقل بإستثناء القضايا التي سيجري التفاوض بشأنها فى مفاوضات الوضع النهائي إلي الولاية الفلسطينية بالتدرج بمقتضي هذا الإتفاق.

---

(1) وثائق مفاوضات السلام، مرجع سابق، ص 194

(2) المرجع السابق، ص 194

وللتوضيح فإن المنطقة (أ) تشمل حدود المخططات الهيكلية لست مدن ونصف مدينة من مجموع ثلاثة عشر مدينة فلسطينية في الضفة الغربية. وفي المنطقة (أ) سيكون هنالك إعادة إنتشار وصلاحيات مدنية وأمنية مع وجود شرطة فلسطينية. أما القرى فمعظمها مشمول فى المنطقة (ب) حيث للجانب الفلسطيني صلاحيات مدنية إضافة إلي حفظ النظام العام بواسطة الشرطة التى يحق لها أن تقيم بموجب الإتفاق 25 مركز شرطة ويتم تنقلها بإشعار وموافقة مسبقة من الجانب الإسرائيلي. وهذا العدد جاء فى المادة الثالثة عشر فى ملحق إعادة الإنتشار والأمن.[273]

إذا إنتقلنا إلى المقارنة بين إتفاق أوسلو وهذا الإتفاق الذي يعتبر تطبيقا لشقه الثاني، لوجدنا أن سقف هذا الإتفاق أدنى من سقف إتفاق أوسلو فى جوانب عديدة ومنها على سبيل المثال فى مجال ترحيل بعض القضايا التي نص إتفاق أوسلو على إنها من قضايا المرحلة الإنتقالية إلى مرحلة المفاوضات النهائية، وأبرز مثال لهذا، تأجيل المرحلة الثانية من إعادة الإنتشار ليتم التفاوض بشأنها فى المفاوضات النهائية. كما أن إتفاق أوسلو أفسح مجالاً لإعادة الإنتشار فى جميع المناطق الآهلة ولا يشير إلى تدرج في حين أشار هذا الإتفاق إلى إعادة إنتشار فى مواقع سكانية محدودة وكذلك على نحو متدرج، أى أن ما أشار إليه إتفاق أوسلو إلى كونه المرحلة الأولى من إعادة الإنتشار قسم هنا إلى مراحل. ومن المعروف أن إسرائيل تبنت نهج المرحلة حتى تنتقل إلى مرحلة جديدة فقط إذا كانت مرتاحة إلى تطبيق المرحلة التي سبقت. فبصورة عامة فإن إسرائيل إستعادت من الفلسطينيين بهذا الإتفاق بعض ما كانت أعطته لهم فى إتفاق أوسلو.

تعثر تنفيذ الإتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة 18 شهراً، فجاءت مذكرة وآى ريفر المتعلقة بإعادة الإنتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية لتسهيل تنفيذ الإتفاق الإنتقالي التي وقع عليها فى واشنطن فى 1998/10/23م بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. حضر من الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات وبمشاركة كل من الرئيس كلينتون والملك حسين ملك الأردن وركز هذا الإتفاق على جوانب الأمن وخطوات إعادة الإنتشار وفق جدول زمني محدد تتخللها تقارير خاصة من الجانب الفلسطيني تؤكد فيها إلغاء جميع مواد الميثاق التي تتعارض مع

[273] غسان الخطيب، " الإتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني قراءة أولية "، مجلة دراسات فلسطينية،العدد (24)، خريف 1995، ص 21

تعهدات المنظمة بإدانة الإرهاب والإعتراف بإسرائيل والعيش معها بسلام وهذه التأكيدات لتوضح وإلى الأبد أن المواد الداعية إلى تدمير إسرائيل فى ميثاق المنظمة ملغاة وباطلة.[274]

جاء فى نص المذكرة "عملاً بالإتفاق الإنتقالي والإتفاقات اللاحقـة سيـشمل تنفيـذ الفريـق الإسرائيلى للمرحلتين الأولى والثانية المزيد من إعادة الإنتشار بإنتقال 13% من المنطقة (ج) إلى الفريق الفلسطيني على الشكل التالي 1% إلى المنطقة (أ) 12% إلى المنطقة (ب) وفـى الفقرة الثانية "كجزء من التطبيق السالف الذكر للمرحلتين الأولى والثانية من المزيد من إعادة الإنتشار فإن 14.2% من المنطقة (ب) ستصبح فى المنطقة (أ).[275] فكل ما يمكن فهمه فى هذا الصدد أن إعادة الإنتشار ستمكن السلطة الفلسطينية من السيطرة على القرى (المنطقة ب) بما يجعل الفلسطينيون يسيطرون على حوالي 40% فقط من الضفة الغربية أما غالبية المنطقة (ج) تركت لمفاوضات مقبلة وهى المنطقة الغنية بالمياه الجوفية التي تقع فـى حـوض نهـر الأردن.[276] وأضافت مذكرة "واى ريفر" بعداً إضافياً لتقـسيمات الأراضـي الفلـسطينية إذ نصت على إبقاء نحو ربع المساحة المتفق على إعادة الإنتشار منها (نسبة 3% من بين 13% التي تم الإتفاق عليها) كمناطق خضراء أو محمية طبيعية على ألا يكون هناك تغيير فى وضع هذه المناطق. وتسمح أحكام المذكرة للسلطة الفلسطينية بصيانة المباني والطرق القائمة فى هذه المنطقة وفقاً للمعايير العلمية علماً بأن هذه المعايير لا تسمح بأية إنشاءات جديدة، كما تبقى فى يد السلطة الإسرائيلية المسئولية الأمنية "لحماية الإسرائيليين، ومواجهة التهديدات الإرهابيـة" ولا تسمح بأية أنشطة أو تحركات للشرطة الفلسطينية فى هذه المناطق إلا بعد التنـسيق مـع الجانب الإسرائيلي والتأكد من موافقته.[277]

جاء فى خطاب كلينتون الذي قدمه بمناسبة الإحتفال بتوقيع المذكرة "أن هذا الإتفاق جيد بالنسبة إلى أمن إسرائيل فالوعود التي قدمها الفلسطينيون قوية جداً. أنها بقوة لم نعهدها من قبل فهي تشتمل على تعاون أمنى مستمر مع إسرائيل وعلى خطة شاملة ضد الإرهاب والبنية التحتية الداعمة له. كما أن الإتفاق جيد بالنسبة إلى الإستقرار السياسي والإقتصادي للفلسطينيين أنه يوسع بصورة ملحوظة المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وهو يقدم فرصاً إقتصادية جديدة إذ يوفر له مطاراً ومنطقة صناعية وممراً آمناً بين قطاع غزة والضفة الغربية

---

[1] رسالة التطمينات الأمريكية إلى إسرائيل، وثائق مفاوضات السلام، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 37، شتاء 1999، ص 183

[2] نص مذكرة واى ريفر، وثائق مفاوضات السلام، مرجع سابق، ص، 170 - 171

[3] د. عبد العاطى محمد،" المياه فى إتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية"،، مؤتمر المياه و تحديات القرن الواحد و العشرين، مركز دراسات المستقبل، أسيوط ، 1999، ص 278

[4] محسن عوض، " قراءة فى مذكرة واى ريفر"، المستقبل العربي، السنة 21، العدد 239، يناير 1999

ومرفأ بعد حين. وبذلك سيصبح الشعب الفلسطيني قادراً على التنفس بصورة أسهل قليلاً وعلى الإفادة من ثمار السلام.(278)

يعتبر هذا الخطاب ملخص للإتفاق حيث خلا الإتفاق عن أي حديث جدي عن السيادة الفلسطينية على المياه والتي تم تأجيلها سلفاً الى مفاوضات الحل النهائى فى مفاوضات طابا بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني الذي قررت فيه إسرائيل فى الساعات الأخيرة رفع مستوي المفاوضات وأوفدت كلا من وزير الزراعة يعقوب تسور ومستشار رئيس الحكومة لشئون المستوطنات نوح كيفارتي إلي جانب المسئول المالي عن المياه فى إسرائيل "مديحون شور" وإعترفت فيه بضرورة زيادة حصة المياه المخصصة للفلسطينيين خلال الفترة الإنتقالية إلى 28.6 مليون متر مكعب سنوياً.(279) وكان وزير الزراعة الإسرائيلى قد صرح: "أن المياه لا تعرف ما يدور فوقها ولا علاقة لها بمشكلات الأرض والحدود".(280) وهذا دليل علي الأهمية التي تعلقها إسرائيل علي مفاوضات المياه لحين بدء مفاوضات الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني، التى حدد لها فى هذا الإتفاق أن تكون فى أقرب وقت ممكن على ألا تتجاوز الرابع من مايو1999، وإلى أن تحين مفاوضات الحل النهائى لن يتخذ أى من الجانبين أى خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزه حسب نص الإتفاق.

إن الدعوة الإسرائيلية إلى السلام والتعاون الإقتصادى التي ترى إسرائيل أنها تحقق مصالح الطرفين على حد سواء، تنطلق حقيقة من تطلع إسرائيل الى السيطرة على المنطقة العربية بالوسائل الإقتصادية إضافة إلى الوسائل العسكرية، وتمثل المياه وكيفية السيطرة عليها العنصر الأساسى فى التفكير الإسرائيلى بالشئون الإقتصادية فى المنطقة.

إن إسرائيل التى تعانى من أزمة مائية خانقة ترى أن حرية الوصول الى المنبع هى أهم الشروط التى تمكنها من رسم حدودها، هذا ما أكده برنامج حزب العمل فى إنتخابات عام 1988م، بينما أكد برنامج كتلة الليكود أن الماء حياتنا ولا نستطيع أن نضيع هذه الثروة فى أيدى اناس لدينا شك كبير فى نواياهم نحونا.

إن الهدف الأساسي للسياسة الإسرائيلية فى الأراضي الفلسطينية هو إحكام السيطرة على الأرض بما فيها من موارد وأهمها المياه بالإضافة لتطويق المجتمعات الفلسطينية وحصر نموها وذلك بهدف التسريع فى عملية الهجرة من بلادهم وتغير ديموغرافية المنطقة.

---

(1) وثائق مفاوضات السلام، مرجع سابق، ص 187

(2) نبيل زكي، " أطماع إسرائيل في المياه العربية " مؤتمر المياه، مرجع سابق، ص 404

(3) المرجع السابق، ص 404

إن مسألة إرتباط الأرض بالمياه هي مسألة رباط أزلي مطلق لا يمكن الفصل بينهما ففقدان أحدهما يؤدى إلى فقدان الآخر. وتتبين المكانة المركزية للمياه في العقيدة الأمنية الإسرائيلية من زاوية إرتباطها الوثيق بالأرض وبالحرص على الإحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأراضي العربية المحتلة في ظل أي تسوية، كما تبين أيضاً أن خبراء المياه يشاركون قادة الحرب والإستراتيجية في صياغة معالم التسوية حسب التصور الإسرائيلي، ويفيد هذا الربط العضوي بين المياه والأرض والأمن أن إسرائيل لم تأخذ في يوم من الأيام بمفهوم الأمن النسبي الذي يعني وجود مصالح ومطالب مشروعة للطرف الآخر، وأن الأمن يتحقق من خلال توازن معين للقوة والمصالح، على العكس من ذلك تتبنى إسرائيل عقيدة الأمن المطلق.

لذلك تعتبر الجهود السياسية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي مجرد خطوة لإستئناف مسار السلام وتحقيق التسوية بين العرب وإسرائيل بعد أن توقف إثر الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982، وتبقى مسألة المياه بالنسبة لإسرائيل ليست قضية إقتصادية فقط في إستراتيجيتها، وإنما هي كذلك قضية سياسية، عسكرية، أمنية وديموغرافية، ترتبط بديمومة وجود "الكيان" وبقائه وقوته وتفوقه وقد عبر عن هذا الواقع المهندس الإسرائيلي سامي ميخائيل عندما قال "إن المياه في إسرائيل هي دم الدولة" ويضيف "إنني أرى الحدود الطبيعية لدولة إسرائيل هي نفس الحدود التي توجد بها مصادر المياه"[(281)] لذلك نؤكد أن التسوية في الشرق الأوسط مترابطة الإتجاهات، يحتل موضوع المياه درجة عالية. فمؤتمر السلام ليس لحل النزاع على الأرض فقط، بل لحل مشكلة المياه أيضاً. وذلك جزء هام لا يتجزأ من أي صلح عربي-إسرائيلي. ولأهمية ذلك لابد أن نوضح إلى أي مدى تم تطبيق إتفاق أوسلو في الواقع العملي.

([281]) صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1996، ص 249

الفصل الخامس

المياه فى تسوية الصراع العربي-الاسرائيلى

المبحث الأول

تنفيذ إتفاق أوسلو:

حمل توقيع إتفاق أوسلو تطلعات نحو سلام وإستقرار في المنطقة وبالتالي تحقيق نمو فعال في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث اهتم بمسألة التعاون الإقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين كأساس للتعايش السلمي بينهما من خلال نقل الصلاحيات الفلسطينية في كافة المجالات، هذا في الواقع النظري أما في الواقع العملي فلابد أن نتطرق إلى أي مدى تم تطبيق إتفاق الحكم الذاتي وما تبعه من ممارسة حقيقية للسلطة الفلسطينية على أرض الواقع.

سارت أعمال تطبيق إتفاق الحكم الذاتي فى قطاع غزة ومنطقة أريحا وفق برنامج زمني تدريجي، حيث أنه بمجرد التوقيع على الإتفاق فى 4 مايو1994 بدأت السلطات الإسرائيلية عملية إطلاق سراح تدريجي لخمسة آلاف من المعتقلين الفلسطينيين كما بدأت الإستعدادات لنشر آلاف من رجال الشرطة الفلسطينية فى مناطق الحكم الذاتي. وفى نفس الوقت كان من المفترض أن تباشر السلطة الفلسطينية فى تسلم السلطة المدنية فى غزة أريحا، إلاّ أن الجانب الفلسطيني طلب تأجيل عملية التسليم لمدة أربع أسابيع بسبب عدم إستعداده وقد أنهت القوات الإسرائيلية سحب معداتها العسكرية الثقيلة من غزة ثم توالت باقي الإجراءات بعد ذلك وإنتقلت الإدارة المدنية فى قطاع غزة وأريحا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية فى 17 مايو1994 وأصبحت السلطة الفلسطينية مسئولة منذ ذلك الحين عن متابعة شئون حياة أكثر من مليون فلسطيني يعيشون فى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، ثم جرى بالفعل الإنتهاء فى 19 مايو1994 من تشكيل السلطة الفلسطينية فى قطاع غزة ومنطقة أريحا.

وفى أعقاب ذلك كان من المفترض أن يجرى إستكمال إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني من خلال سلسلة من الإجراءات بما فيها نقل السلطة المدنية إلى الضفة الغربية وأيضاً إنهاء أعمال سحب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية التي حدد لها منتصف شهر إكتوبر 1994، فالإتفاق المبرم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يتيح للقوات الإسرائيلية الإحتفاظ بمئات الجنود المتمركزين فى 14 موقعاً عسكرياً داخل مناطق الحكم الذاتي منتشرة داخل المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون وخارج مناطق الإستيطان مما يعنى خضوع حوالي 40 فى المئة من أراضى قطاع غزة للسيطرة الإسرائيلية. والمفترض طبقاً للإتفاق أن يجرى سحب هذه القوات فى منتصف إكتوبر 1994. وتنظيم الإنتخابات العامة فى الضفة الغربية وقطاع

غزة والقدس الشرقية وهو يمثل تطبيقاً للمادة الثالثة من إعلان المبادئ والمفترض أن تجرى هذه الإنتخابات فى 13 يوليو 1994 وتم تأجيلها إلى منتصف إكتوبر 1994.[(282)] ولكن بما أن المواعيد المحددة فى الإتفاق لم تعد بعد توقيعه "مقدسة" وفقاً لرئيس الوزراء إسحق رابين فقد حال الموقف الاسرائيلى دون تمكين الفلسطينيين من القيام بهذه الخطوة الضرورية على طريق تثبيت مسار التسوية السياسية بين الطرفين. ويعود عدم الإلتزام الإسرائيلى بإجراء الإنتخابات فى موعدها المقرر إلى كونها مرتبطة إجرائياً مع عملية إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية. فمن المفترض وفقاً للإتفاق أن تنتهي عملية إعادة الإنتشار قبل إجراء الإنتخابات مع الأخذ بالإعتبار أولوية إخلاء المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية وذلك للسماح للجانب الفلسطيني بإجراء الإنتخابات وبسط سلطته بدون التدخل الإسرائيلى. ولكن الحكومة الإسرائيلية تدعى منذ إحجامها عن المضي قدماً فى تنفيذ بنود الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي تقصير وقصور الجانب الفلسطيني فى الحفاظ على الأمن الإسرائيلى. وعلى هذا الإدعاء تستند الحكومة الإسرائيلية فى تعليلها المتواصل لعدم تنفيذها إعادة الإنتشار فى الضفة الغربية وبالتالي عدم تمكين الجانب الفلسطيني من إجراء الإنتخابات الفلسطينية العامة المتأخرة عن موعدها المقرر فى الإتفاق. وعلى ضوء هذا الإحجام أصبحت الإنتخابات تشكل قضية تجاذب ومشاحنة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلى وتحولت لتصبح محور العملية التفاوضية بين الطرفين.[(283)]

جاء إتفاق طابا فى 24 سبتمبر 1995 الذي يعتبر إتفاقاً لتنفيذ المرحلة الثانية وتحديداً إعادة إنتشار الجيش الإسرائيلى فى المدن المأهولة بالسكان فى الضفة الغربية وإجراء الإنتخابات الفلسطينية التي جرى التأكيد عليها فى الإتفاق على أنها سوف تبدأ بعد ستة اشهر من التوقيع النهائي على إتفاق طابا، ولكن أعيد جدولتها لتكون فى يناير 1996 وقبل هذه المدة بنحو 22 يوماً سوف يكون الجيش الإسرائيلى قد أكمل إعادة إنتشاره فى المدن الفلسطينية الست التي تشملها المنطقة (أ) وهي المدن التي سوف تنعم بالسلطة الفلسطينية بينما العشرات من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية سوف تبقى تحت الإحتلال.[(284)]

جاء إغتيال رابين فى 4 نوفمبر 1995 فى مظاهرة جماهيرية تأييداً للسلام وأدى إغتياله إلى نشؤ حالة من الشلل والإرتباك السياسي سواء داخل حزب العمل أو على إمتداد الساحة

([282]) احمد إبراهيم محمود، "اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني قراءة فى المضامين والإشكاليات والتطورات المستقبلية"، السياسة الدولية، العدد 117، يوليو 1994، ص 170

([283])د.على الجربابوى، "حول الانتخابات الفلسطينية العامة مراجعة نقدية للرؤى الفلسطينية المتباينة" ، السياسة الدولية، العدد 120، يناير 1995، ص 8

([284]) علاء سالم، "اتفاق توسيع الحكم الذاتي"، المرجع السابق، ص 222 - 223

السياسية والحزبية الإسرائيلية. وشهدت الساحة السياسية الإسرائيلية تطورات كثيفة بهدف إعادة الإستقرار. فتم تشكيل الحكومة الجديدة التي تولى شمعون بيريز مهمة تشكيلها بإعتباره زعيم أكبر كتلة داخل الكنيست علاوة على أنه شغل بالفعل منصب رئيس الوزراء بالوكالة، بالإضافة إلى أنه كان شريك رابين فى كافة التفاعلات السياسية. ركز شمعون بيريز فى الأساس على تشكيل فريق حكومي تكون مهمته مواصلة عملية السلام فى الشرق الأوسط. وقد خصص بيريز لنفسه وزارة الدفاع جنباً إلى جنب مع رئاسة الحكومة بهدف إحكام سيطرته على كل ما يتصل بتطبيق إتفاق أوسلو مع الفلسطينيين فضلاً عن رغبته فى توظيف هذا المنصب سياسياً عبر محاولة إقناع الرأي العام الإسرائيلى بأنه قادر على توفير الأمن على الرغم من خلفيته غير العسكرية. وعلى صعيد الممارسة الواقعية إهتمت الحكومة الإسرائيلية الجديدة بمواصلة عملية التنفيذ وفقاً للبرنامج الزمني لإعادة الإنتشار فى الضفة الغربية. وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلى بالوكالة شمعون بيريز أن الحكومة الإسرائيلية سوف تواصل تنفيذ ما تم الإتفاق عليه مع الفلسطينيين نصاً وروحاً بحيث تستأنف خطط إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية فى مدن الضفة الغربية فى التوقيت المحدد. بحيث يستمر هذا الإنسحاب حتى نهاية عام 1995 للسماح بإجراء إنتخابات فلسطينية عقب إستكمال الإنسحاب. إلاّ أنه وفى نفس الوقت أنذر شمعون بيريز منظمة التحرير الفلسطينية بوجوب تعديل ميثاقها الوطني الذي ينص على إزالة دولة إسرائيل وإلاّ سوف يتوقف تنفيذ إتفاقات السلام وكان الرئيس ياسر عرفات قد تعهد منذ سبتمبر عام 1993 بتعديل الميثاق.[285] وفعلاً أجريت إنتخابات السلطة الفلسطينية، بعد نحو عام من الموعد المقرر لها، وأسفرت نتيجة مقاطعة التنظيمات الأخرى عن سيطرة شبه تامة لمنظمة فتح، وتولت زمام الأمور فى المناطق المحددة لها، ولكن ظلت السيطرة الإسرائيلية تمارس بقوة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك المناطق الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، كما أخضعت إلى الفصل الفعلي بين الأراضي الفلسطينية. وفى التطبيق العملي تم إعادة الإنتشار العسكري الإسرائيلى من مساحة 60 بالمئة من قطاع غزة وحوالي 30 بالمئة من مساحة الضفة الغربية وتخللتها عملية توقف لإعادة الإنتشار عدة مرات، عدا مدينة الخليل التي خضعت لإتفاق خاص بها فى منتصف يناير 1997، فيختلف وضع مدينة الخليل عن باقي المدن الفلسطينية التي تسلمتها السلطة إذ جرى تقسيمها بموجب الإتفاق الخاص بها إلى منطقتين أطلق على الأولى (هـ1) وتخضع للسلطة الفلسطينية، وأطلق على الثانية (هـ2) وبقيت تحت سيطرة الجيش الاسرائيلى، ومنذ تنفيذ إعادة الإنتشار فى جزء من المدينة إرتكبت السلطات الإسرائيلية العديد من التجاوزات سواء

([285]) احمد إبراهيم محمود، "إسرائيل ما بعد رابين دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح"، السياسة الدولية، العدد 123، يناير 1996، ص213- 218

بحق المواطنين الفلسطينيين أو بحق الانتفاضة ذاتها، ففي 1997/1/19 أصدر قائد المنطقة الوسطي أمراً عسكرياً يقضى بحظر إعادة ترميم وإصلاح المنازل العربية فى المنطقة (هـ2)، كما قامت إسرائيل بتوسيع المناطق الإستيطانية فى المدينة، بالإضافة إلى لجوئها المتكرر إلى فرض نظام منع التجوال على المنطقة (هـ2) وإغلاقها وفصلها عن باقي المدينة والإستيلاء على عدد من مبانيها لأغراض عسكرية، وإعتداء المستوطنين المسلحين المتكرر على السكان الآمنين.[286] (لم تنجح التنازلات الواسعة التي قدمتها السلطة الفلسطينية فى مذكرة "واى ريفر" لتسهيل تطبيق الإتفاقية الإنتقالية فى إستكمال عملية إعادة الإنتشار، إذ سرعان ما توقف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تماماً عن تنفيذ الإتفاق بعد عملية محدودة لإعادة الإنتشار فى أراضى الضفة الغربية بنقل مساحة 2 بالمئة من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب) و7.1 بالمئة من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ)).

شهدت عملية السلام العربية – الإسرائيلية أزمات متلاحقة منذ تولى رئيس الوزراء الاسرائيلى نتنياهو السلطة فى إسرائيل فى عام 1996. فالسلام عند نتنياهو كما قال بحث عنه فى قاموس إنجليزي فوجد له معنيين هما حالة من الإنسجام بين شعوب وجماعات، وثانياً هو الوضع الذي لا تكون فيه ثمة حرب دائرة. يقول نتنياهو "ليس هنالك تعريف أدق من هذا التعريف لنوعى السلام فالسلام بين الدول الديمقراطية هو إنسجام بين شعوب وجماعات تعتمد على قيم ثقافية مشتركة يكون أمن جميع الأطراف معتمداً على الشراكة فى القيم. فى حين أن سلام الديكتاتوريات هو "سلام الردع" وهو الوضع الذي لا تكون فيه حرب حتى لو لم يسنده أي إنسجام ولا أمن بإستثناء الأمن الذي يعتمد على ردع المعتدى، وهذا السلام الوحيد الممكن تحقيقه حالياً بين إسرائيل والعرب، سلام مسلح وحذر يوفر لإسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربي عن التفكير فى إستئناف الحرب".[287] نخلص من ذلك إلى أن مفهوم السلام فى فكر نتنياهو يتبلور حول "سلام الردع". وإلى جانب هذا المفهوم للسلام يضيف نتنياهو مفهوماً آخر للأمن يربط بين التمسك بالأرض المحتلة وتحقيق أمن إسرائيل "الأرض هي الأمن". فلقد قال نتنياهو "إن أية تسوية نهائية ستكون راسخة فيما لو تضمنت إجراءات أمنية قصوى ضد الإرهاب والتهديدات العسكرية الآتية من الشرق، كذلك أعلن أن مبدأ "الأرض مقابل السلام" هو مبدأ لا يوافق عليه إلا بشروط "الحدود الآمنة" وبذلك رفع نتنياهو شعاراً "الأمن قبل السلام".[288] وهذا ما تبناه شارون رئيس وزراء إسرائيل الحالي.

([286]) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، " التقرير السنوي الثالث"، فبراير 1998، ص21

([287]) نيفين عبد القادر مصطفى، "فكر نتنياهو السياسي وأزمة السلام الغربية الإسرائيلية"، المستقبل العربي،العدد238،ديسمبر1998 ص38

([288]) المرجع السابق، ص42

عبر نتنياهو عن مفهوم للتسوية النهائية فى 19 نوفمبر 1997 ينطلق من أن الضفة الغربية جزء من دولة إسرائيل وأنها مركز البلاد وفناؤها الخلفي وإن تعطي هذه التسوية الفلسطينيين مزيداً من الأراضي المكتظة بالسكان يديرون فيها شئونهم بأنفسهم، فى حين تحتفظ إسرائيل بسيطرتها علي المناطق غير المأهولة التي سوف تشكل "مناطق آمنة ذات تواصل جغرافي وتحتفظ بممرات وطرق أمنية وطرق تربط المستوطنات بعضها بعض"

إشترط بنيامين نتنياهو وقف التصريحات عن الدولة الفلسطينية فى مايو1999 مهما كانت نتائج المفاوضات النهائية، والقبول بأن تحدد إسرائيل نوع السجناء الفلسطينيين الذين ستطلقهم قبل تنفيذ المرحلتين المتبقيتين من الإنسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية بموجب إتفاق "وآي ريفر". وقرر تجميد الإنسحاب الإسرائيلي فى إنتظار أن تلبي السلطة الفلسطينية شروطه التي تدعو إلي وقف التحريض ضد إسرائيل وتقليص عدد الشرطة الفلسطينية. ولقد رأي الجانب الفلسطيني أن الحكومة الإسرائيلية تضع من الشروط علي الفلسطينيين للتنصل من إستكمال تنفيذ الإتفاق والإنسحاب من المناطق التي خصها الإتفاق خاصةً أن المجلس المركزي الفلسطيني صادق علي إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلي إزالة إسرائيل.

الجدير بالذكر أن المناقشات الرسمية فى إسرائيل عكست تصور بإعادة الإنتشار فى الوضع النهائي من مساحات تتراوح بين 30 بالمئة إلي 50 بالمئة من مساحة الأراضي المحتلة فى منتصف يناير 1998 فى ثماني نقاط هي المنطقة الأمنية الشرقية (وادي الأردن) والمنطقة الغربية (خط الهدنة السابق) والمنطقة التي تحيط بمجال القدس ومناطق الإستيطان الإسرائيلي، والمصالح المرتبطة بمجال البنية التحتية بما فى ذلك المياه والكهرباء والنقل، ومواقع عسكرية أمنية ذات أهمية إستراتيجية أو ذات أهمية لقدرة دولة إسرائيل علي الردع، ومجالات محاور الطرق الطولية والعرضية الحيوية للأمن والإستيطان. والمواقع التاريخية المقدسة لدي الشعب اليهودي.[289]

على الرغم من أن سلطة الحكم الذاتي تشمل أغلب المدن الفلسطينية فى الضفة الغربية، فلا يتوفر لهذه المدن الإتصال الجغرافي الضروري، وتخضع الطرق التي تربط بينها للسيطرة الإسرائيلية ومن ثم تتوقف حركة إنتقال الأفراد والسلع بين هذه المدن على السياسات الإسرائيلية. أما القرى التي يقع أغلبها ضمن المنطقة (ب) والتي تبلغ مساحتها نحو27 بالمئة من مساحة الضفة فتقتصر صلاحيات السلطة الفلسطينية فيها على صلاحيات مدنية وشرطية فقط، بينما تحتفظ إسرائيل بمسؤولية الأمن الداخلي وهي التي تحدد مفهومه وإجراءاته وتقوم

([289]) المصالح الحيوية لإسرائيل فى المناطق المحتلة كما حددها قرار الحكومة الإسرائيلية، 1998/1/14، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 34، ربيع 1998، ص 201 – 202

وفقاً لذلك بمصادرة الأراضي والإعتقال الجماعي وهدم المنازل ونزع الأشجار وفرض حظر التجول وإستخدام العنف عشوائياً، وأي إجراءات أخري قد تري من المناسب لها فرضها تحت ذريعة الحفاظ علي الأمن.(290)

بالنسبة إلي القدس الشرقية رغم أنها أُستبعدت من أحكام الإتفاقية الإنتقالية وتُركت لمفاوضات الحل النهائي إلا أنها عملياً تم فصلها عن الضفة الغربية، وكذلك المناطق التي سبق ضمها إليها فى إطار ما يعرف باسم "القدس الكبرى" والتي وصلت مساحتها إلي 840 كم^{2}- أي ما يعادل 15% من مساحة الضفة الغربية، ويجري مخطط للقدس المتروبولية أو حاضرة القدس التي تساوي 40% من مساحة الضفة الغربية. ويقول التقرير الإستراتيجي العربي لعام 2000م: "لقد كانت مدينة القدس علي رأس المناطق التي عملت السلطات الإسرائيلية علي تغيير معالمها، بإحداث إنقلاب سكاني. ومن هنا كان قرار الضم نقطة البداية لعملية تهويد واسعة النطاق للمدينة التاريخية. ويضيف التقرير "فقد أُعيد تخطيط المدينة حتى وصلت إلي نحو30% من مساحة الضفة الغربية". وأصدر الكنيست عام 1980م قراراً بأن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، وأصبحت القدس الآن تحيط بها ثلاثة أحزمة إستيطانية عبر الطرق الإلتفافية.(291)

من الناحية المدنية فعلي الرغم أنه لم يعد هناك وجود مادي للإدارة الإسرائيلية فى مناطق السلطة الفلسطينية، فقد إستمرت إسرائيل تمارس كل إجراءات السيطرة عبر الإجراءات المتفق عليها فشهادات الميلاد وبطاقات الهوية وتراخيص قيادة السيارات والطلبات بأنواعها المتعددة وجوازات السفر يجب أن تسجل لدي الحكومة العسكرية وتحصل علي موافقتها حتى تكتسب الوضع الرسمي. والفارق عن ذي قبل أن الفلسطينيين يقومون بهذا الأجراء الآن من خلال السلطة الفلسطينية بينما كانوا يقومون به بأنفسهم مباشرة.(292)

فى ما يختص بالسجناء ورغم أن الإتفاقيات تقضي بإطلاق سراح "معتقلين وسجناء فلسطينيين" فقد شددت إسرائيل فى شروط إطلاق سراح المعتقلين والسجناء واحتفظت بإعداد كبيرة منهم. بل خالفت الشروط التي وضعتها مثل إطلاق سراح النساء والأطفال والمرضي، ونقلت الذين احتفظت بهم من مناطق السلطة الفلسطينية إلي سجون ومعتقلات داخل إسرائيل. كما إستمرت فى ممارسة الإعتقالات علي النحو الذي كانت تمارسه قبل توقيع الإتفاقيات،

---

(290) محسن عوض، "العلاقات العربية الإسرائيلية"، ندوة اقتصاديات المياه فى الوطن العربي والعالم،مركز دراسات الوحدة العربية،اغسطس2001،ص227

(291) السفير عمر محمود شايل (ابورجائى)، "القدس"، مجلة دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا، العدد 1، السنة الأولى، فبراير 2002 ، ص، 48

(292) محسن عوض، مرجع سابق، ص 228

وقدرت مصادر فلسطينية عدد المعتقلين الجدد منذ توقيع إتفاق أوسلو بنحو إثنتي عشر ألفا وهذا العدد قبل إندلاع إنتفاضة الأقصي فى سبتمبر 2000.

أما بالنسبة إلي الجانب الإقتصادي، فبعد أكثر من 25 عاماً من الإحتلال العسكري عانى خلالها إقتصاد الضفة والقطاع جراء القمع النقدي والمالي، وتزعزعت قاعدته الزراعية، وركد قطاعه الصناعي، برز الأمل بأن العهد الجديد سيحمل بوادر الإزدهار والنمو. وإنطلق هذا التفاؤل من ثلاثة عوامل رئيسية هي: قيام السلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، غني الموارد البشرية والمالية الفلسطينية فى المنطقة وخارجها، الدعم الذي كان يقدمه المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية. هيأ البرتوكول الإقتصادي الإطار التنظيمي لهذا النمو. ولكن هذا البرتوكول لم يمنح السلطة الفلسطينية جميع الوسائل الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي. فالسلطة الفلسطينية تتمتع بالنفوذ علي الموارد البشرية والقرارات الإستثمارية، لكنها تفتقر إلي السيطرة علي الأرض والمياه علي الرغم من أنهما عنصران أساسيان فى إمتلاك القدرة علي تحديد طبيعة الإستثمارات لكن البرتوكول لم يكترث لهذه الأمور، وإفترض أن نجاح الإتفاق لا يعتمد علي تحديد سلطات حقيقية وإنما علي فرضية أن الطرفين سيتعاونان علي صعيد التنسيق والنمو فى المرحلة الإنتقالية. وهذه الفرضية أثبتت الأيام عدم جدواها.[293]

رغم جميع التوقعات، فقد تدهور الوضع الإقتصادي فى الضفة الغربية وقطاع غزة. فغياب الوحدة الجغرافية بين المناطق الفلسطينية أبقي منطقتا الضفة الغربية وقطاع غزة محرومتين من الوسائل الضرورية لقيام إقتصاد حيوي. فإتفاق أوسلو أعطي السلطة الفلسطينية ولاية وظيفية علي السكان الفلسطينيين فى الضفة والقطاع، ولكنه لم يعطها ولاية جغرافية كاملة إلا بنسبة 60% فى قطاع غزة، ونسبة 30% فى الضفة الغربية وفي حين شكلت هذه الولاية الجغرافية إستمرارية جغرافية فى قطاع غزة، إنحصرت فى الضفة الغربية فى مدن وقري محدودة وغير متصلة بعضها ببعض، وتعني الولاية الجغرافية أنه يمكن للسلطة الفلسطينية تسجيل الأراضي والأملاك فى المنطقة (أ) أو فى المنطقة (ب) [294] وتحديد طبيعة الإستثمار فى تلك المنطقتين، والمطالبة بالمياه الموجودة فيهما، ولكن الإتفاق لم يكفل الحصول علي المياه بإعتبارها ستظل بإستمرار موضوعاً للتفاوض وللإتفاق فى شأنه مع سلطة المياه الإسرائيلية.

([293]) ليلى فرسخ، "الجدوى الاقتصادية لدولة فلسطينية فى الضفة والقطاع هل هي ممكنة بدون سيادة وطنية ووحدة جغرافية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2000، العدد 42، ص 48

([294]) تمت الإشارة الى هذه المناطق فى الفصل الرابع،ص132

لا شك أن التجزئة الإقليمية تعني عملياً أن من المستحيل إقامة مشاريع إقتصادية ناجحة، وإذا علمنا بأن المنطقة (ج) تخترق المنطقتين (أ) و(ب) لأدركنا أن السلطة الفلسطينية يتعذر عليها إنشاء بنية تحتيه فعالة من شبكات كهرباء ومياه شرب ومجارى، فهي لا تستطيع مثلاً أن تشق طريقاً يربط بين القرى المتعددة، ولا أن تضمن وصول جميع البضائع إلي أسواق المناطق كافة. كذلك فإن غياب الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة أدي إلي إزدواجية الإنتاج وهدر الموارد بدلاً من أن يشجع الإندماج والتكامل الإقتصادي بين أجزاء المناطق الفلسطينية وإضطرت عدة شركات إلى التحول إلى تصنيع منتجات ذات قيمة منخفضة تلبى حاجة السوق المحلي بدلاً عن منتجات ذات قيمة عالية مخصصة للأسواق العالمية وذلك لعدم قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية أو حتى الأسواق الإسرائيلية بسبب سياسة الإغلاق.(295) فالسبب الأساسي فى تدهور الأوضاع فى الضفة الغربية وقطاع غزة عدم تمكنها من تنفيذ الإتفاقات على رغم المساعدات التي قدمتها المجموعة الدولية منذ توقيع الإتفاق والمقدرة بـ 2.8 مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية فى مناطق الحكم الذاتي وتمويل مؤسسات السلطة الفلسطينية، فقد أخفقت فى دفع عجلة التنمية بسبب سياسة الإغلاق المتكررة على الضفة والقطاع.(296) فضلاً عن ذلك أصبحت الحياة الإقتصادية فى المرحلة الإنتقالية مشروطة بالتصاريح، فخلافاً لما كان عليه الوضع قبل سنة 1994، لم يعد ممكناً لأي شخص أو أية سلعة الوصول إلى إسرائيل أو إلى أي مكان فى العالم من دون تصريح صادر عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى إزدياد تكاليف المعاملات التجارية وإضطرابها وإلى شلل الأنشطة التجارية والإقتصادية كافة. ونتيجة لهذه المعوقات فقد أظهرت بعض الإحصاءات أن الإقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع تفكك أكثر بدلاً من أن يتكامل. فبدايةً إنخفض الدخل الفردي بنسبة 16% خلال الفترة 1992 ـ 1999 بينما إرتفعت نسبة الفقر إلى 20.1% سنة 1998 وكان قطاع غزة أكثر تأثراً من الضفة الغربية، فهي تعانى من تدهور أو إنعدام مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والزراعية التي تعتمد على مياه الآبار.(297)

رغم أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلى إتفقا على مراجعة الإتفاق الإقتصادي كل ستة أشهر، وتوصلت اللجنة الإقتصادية المشتركة منذ أوائل عام 1996 لزيادة عدد السلع المسموح للسلطة الفلسطينية إصدار تراخيص إستيراد لها من 30 سلعة كما جاء فى الإتفاقية إلى 250 سلعة، فقد عطلت حكومة بيريز هذا الاتفاق، حيث أن الجمارك المفروضة على السلع ـ عدا

---

(295) ليلى فرسخ، مرجع سابق، ص 53

(296) محسن عوض، "العلاقات العربية الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص 233

(297) احمد إبراهيم محمود، "اتفاق الحكم الذاتي قراءة فى المضامين والإشكاليات والتطورات المستقبلية"، مرجع سابق، ص 171

السلع الثلاثين التي شملها الاتفاق تعود إلى خزينة إسرائيل التي حصدت بفضلها فى عام 1996م 250 مليون دولار من الجمارك.

لا يمكن لدولة فى الضفة الغربية وقطاع غزة أن تكون مجدية اقتصادياً إلا إذا حلت مسألة السيادة الجغرافية وخاصة السيادة على المياه والثروات الطبيعية. فالإقتصاد الفلسطيني يعتمد على الزراعة وهى بالتالي تعتمد على الماء والسياسات الإسرائيلية تمنع توفير المياه للفلسطينيين بينما توفره مضاعفاً للمستوطنين اليهود. حيث أن المزارع اليهودي يستهلك ما يعادل حصة 28 فلاحاً عربياً. وهذه السياسة لا تطبقها إسرائيل ضد الفلسطينيين فى الضفة والقطاع بل ضد العرب فى إسرائيل ذاتها حيث تمنعهم من إستهلاك المياه بشكل طبيعي خاصة فى ري زراعتهم.

المبحث الثاني

المياه فى إتفاق أوسلو بين التنفيذ والتعثر:

تعتبر إسرائيل موضوع المياه قضية أمن قومي، لذلك تتكتم على جميع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع مما يدفع الجانب الفلسطيني إلى التشكيك فى الإحصائيات الرسمية التي تعرضها إسرائيل لما لها من مصلحة فى ذلك. وينتج عن هذا الخلاف أرقام وتقديرات متفاوتة لنسبة المياه المتاحة فى المنطقة، إن نسبة إستهلاك المياه فى إسرائيل والمناطق الفلسطينية توضح عمق البعد السياسي لهذا النزاع، فرغم وجود نسبة عالية من الإستهلاك والحاجة إلى إيجاد مصادر مياه جديدة، إلاّ أن لب المشكلة السياسية ليس ندرة المياه بل عدم المساوآة فى التوزيع، وقد إعترفت إسرائيل بذلك وأبدت إستعدادها لمناقشة ذلك على مستوى مياه الشرب. وعلى ذلك يقول الإسرائيليون ندرك أن إفتقار الفلسطينيين إلى المياه سيحرمنا من السلام.

إن حقوق المياه بالنسبة للفلسطينيين هي أحد مكونات الحق الفلسطيني فى قيام دولة وما يقع تحت مظلتها من مزايا وسلطات. حيث يطالب الفلسطينيون بمياه الطبقة الجبلية الحاملة للمياه فى الضفة الغربية ماعدا نسبة ضئيلة منها. وبجميع المياه الجوفية فى قطاع غزة، وبجزء من المياه السطحية لحوض الأردن التي كان من المقرر أن تعين لإستخدام الضفة الغربية وفقاً لخطة جونستون.[298] ويعتقد الفلسطينيون أن إعتراف إسرائيل بحقوقهم المائية شرط أساسي قبل الدخول فى مرحلة متقدمة من المفاوضات للمشاركة فى مصادر المياه وتنمية مصادر جديدة. ورد على لسان صائب عريقات وزير الحكم المحلى ورئيس الوفد فى مفاوضات السلام موضحاً الموقف الفلسطيني قائلاً: "إن حقوق المياه هي المحور

([298]) لمزيد من التفصيل أنظر الفصل الثالث ، ص 77

الرئيسي للمفاوضات، ولكن الفلسطينيين يتصورون وجود تعاون مستقبلي مع الإسرائيليين فى إستغلال المياه فور الإعتراف بهذه الحقوق". (299)

كانت هناك مطالب فلسطينية أخرى متعلقة بالمياه، مثل المعلومات الإسرائيلية عن مصادر المياه فى المنطقة والحفر الإسرائيلي للبحث عن الآبار فى المناطق الفلسطينية، ومعدل الإستهلاك وخاصة للمستوطنين، كما طالب الفلسطينيون إسرائيل بوقف الحفر فى الضفة الغربية وقطاع غزة حتى يتم التوصل إلى إتفاقية نهائية بشأن مصادر المياه.

رفض المفاوضون الإسرائيليون فى بداية محادثات السلام المطالب الفلسطينية فى مياه الطبقة الجبلية الحاملة للمياه الجوفية وإستمر رفضهم إلى أن بدأت مفاوضات طابا فى 24 سبتمبر 1995 وهى المرحلة الثانية من معاهدة أوسلو التي عرفت بأوسلو (2) وتركز الرفض الإسرائيلى على أن الحوض الغربي وهو المصدر الرئيسي لإسرائيل لمياه الشرب والحوض الشمالي الشرقي للطبقة الحاملة للمياه مسألة غير قابلة للتفاوض.

جاء إعتراف إسرائيل الرسمي بحقوق المياه الفلسطينية فى الضفة فى إتفاقية طابا مع عدم ذكر المطالب الفلسطينية بحصة فى مياه نهر الأردن. ولكن إتفق الطرفان على التعاون فى إدارة موارد المياه وأنظمة الصرف فى الضفة الغربية مع الإلتزام المتبادل للسلطات والمسؤوليات فى مناطقهم كل على حدة. ويمتد هذا التعاون إلى تبادل المعلومات والخرائط والدراسات الجيولوجية والتقارير الخاصة بإستخراج وإستهلاك المياه وجميع المستندات الأخرى المتعلقة بالمياه والصرف. ولتنفيذ ذلك إتفق الطرفان على إنشاء لجنة مياه مشتركة للمرحلة المؤقتة للإشراف والتنسيق فى جميع القضايا المشتركة الخاصة بالمياه والصرف. تحددت مسؤوليات هذه اللجنة فى الآتي:

1. ترخيص حفر الآبار الجديدة وزيادة استخراج المياه فى أي مصدر مائي.
2. تنمية وتجديد حصص الإستخراج السنوية وفقاً للتراخيص والتصاريح الحالية.
3. التنسيق على إدارة أنظمة المياه والصرف الحالية التي سيستمر الطرفان فى تشغيلها وصيانتها.
4. تعديل مستويات الإستخراج فى حالة وجود جفاف أوأي أحوال طبيعية أخرى تؤثر على توريد المياه. (300)

ويتمتع كل طرف فى هذه اللجنة بنسبة تمثيل متساوية وحق الفيتو بما أن جميع القرارات تتخذ بالإجماع.

---

(299) The Water Issue in Palestine- Israeli, www.ahram.org, peace process

(300) المرجع السابق www.ahram.org

أما عن المبدأ الثالث والأخير من بند المياه فى الإتفاقية فقد إعترف بضرورة تنمية مياه إضافية للإستخدام المشترك. ولكن على إسرائيل أن تحتفظ بمسئوليتها عن شبكات المياه والصرف فى مستوطنات الضفة الغربية أثناء الفترة الإنتقالية، بل وافقت إسرائيل على التوفير الفوري لكمية 28.6 مليون متر مكعب من المياه فى العام للإستخدام المحلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة أثناء الفترة الإنتقالية.[(301)] ووافقت كذلك على توفير 9.5 مليون متر مكعب من المياه للفلسطينيين بما فى ذلك 5 مليون متر مكعب خلال هذه الفترة، على أن تنمى السلطة الفلسطينية الباقي من الطبقة الشرقية الحاملة للمياه. وإتفق الطرفان أيضاً على أن الإحتياجات الفلسطينية فى الضفة الغربية ستتراوح ما بين 70 إلى 80 مليون متر مكعب فى العام للإستخدام الزراعي والمحلى وسيتم توريد ذلك من خلال تنمية السلطة الفلسطينية للطبقة الحاملة للمياه الشرقية المخصصة لإستخدامهم الخاص ، ومن مصادر أخرى فى الضفة الغربية يتم التفاوض عليها فى المرحلة النهائية من المعاهدة. ووافقت إسرائيل على توفير جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالمياه لتنفيذ هذه الشروط. أما عن سعر شراء المياه فعلى أي طرف يرغب فى ذلك دفع تكلفة الإنتاج الحقيقة لذاك، ولكن الإتفاقية لم تتناول أية أساليب جديدة لتنمية مصادر جديدة للمياه.[(302)]

نتيجة لتوافر مبدأ الشك بين الطرفين جاء ضمن شروط إتفاقية طابا إقامة لجنة ثلاثية تضم الولايات المتحدة الأمريكية، ونظر الطرفان وقتها إلى واشنطن كمصدر تمويل لإنتاج مياه إضافية فى المنطقة وللمساعدة فى إستقطاب الدعم من المجموعة الأوربية واليابان والبنك الدولي وفعلاً أقامت المعونة الأمريكية مشروعاً لتنمية موارد مياه جديدة فى الحوض الشرقي من الطبقة الجبلية الحاملة للمياه للإستهلاك الفلسطيني، بالإضافة إلى مساعدات البنك الدولى والمجموعة الأوربية للسلطة الفلسطينية فى تحسين خدمات الصرف والمياه فى قطاع غزة. ويعتبر إتفاق طابا آخر إعتراف تم بشأن المياه الفلسطينية، غير أن الفلسطينيين غير راضين عن إستغلال إسرائيل لنفس كمية المياه التي كان يستخدمها فى الضفة الغربية. وإعتبر احمد قريع أنه بتوقيع الإتفاق تكون إسرائيل قد إعترفت بحقوق الفلسطينيين على موارد المياه فى الضفة الغربية، ولكن مناقشة تقاسم مصادر المياه ستجرى فى مفاوضات الوضع النهائي للأراضي المحتلة.[(303)]

بموجب إتفاق أوسلو زادت نسبة مياه الشرب المخصصة للفلسطينيين 28.6 مليون متر مكعب، غير أن إسرائيل لم تف بإلتزامها ولم تزود الفلسطينيين سواء بسبعة ملايين متر

([301]) صحيفة الحياة ،1995/10/10، الفجوة بين الحقوق الفلسطينية و" اتفاقية طابا "

([302]) www.ahram.org مرجع سابق

([303]) د.طارق المجذوب، لا يشرب احد:مشاريع المياه فى إستراتجية إسرائيل، رياض للكتب والنشر، بيروت،1998، ص 161

مكعب. وهذه الزيادة لن تسد الطلب ولن تلبي الإحتياجات المتزايدة لمواجهة النمو السكاني ومتطلبات القطاعين الصناعي والسياحي والزراعي كما أنه على عكس ما كان يتوقع الفلسطينيون رفضت حكومة حزب العمل بقيادة شمعون بيريز نقل سلطة المياه فعلاً للفلسطينيين وإستمر الحاكم العسكري فى توزيع هذه المياه، وعندما وصل تكتل الليكود اليميني بزعامة نتنياهو إلى السلطة فى منتصف عام 1996 أوقف تنفيذ الإفاق.[304] وقد إتضح أن موافقة حزب العمل على زيادة صلاحيات للسلطة الفلسطينية ما هو إلا إيحاء بأن الفلسطينيين بدأو يستعيدون رموزاً مهمة للسيادة تمكنهم من الإستمرار فى المفاوضات برغم إستمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض والمياه والأمن.

بعد وصول نتنياهو إلى السلطة عام 1996 زادت الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ومنعت حفر 50 بئر فى الضفة الغربية كانت الإتفاقية الإنتقالية قد سمحت بها ولم توافق حكومة نتنياهو سوى على حفر 6 آبار فى منطقة جنين وأخرى فى نابلس و4 فى السعيد. ومن المفترض أن تخصص إسرائيل 40 ألف متر مكعب يومياً من المياه لجنوب الضفة الغربية (الخليل وبيت لحم) تعطى منها 15 ألف متر مكعب إلى 35 ألف مستوطن يهودي يعيشون فى 31 مستوطنة و25 ألف متر مكعب لنصف مليون فلسطيني يعيشون فى المنطقة.[305] فكل ما أضافته أوسلو (2) موافقة إسرائيل على بيع 4 مليون متر مكعب من المياه سنوياً للفلسطينيين دون أي زيادة منذ عام 1995 وبالإجمالي أصبح الفلسطينيون يحصلون فقط على 17% من مخزون مياههم الذي يزيد على 660 مليون متر مكعب سنوياً، وهى مياه يدفعون ثمنها لشركة المياه الإسرائيلية.[306]

يقول رئيس سلطة المياه فى السلطة الفلسطينية نبيل الشريف: "إن إسرائيل ألغت وبأوامر سياسية التصاريح المفروض أن يحصل عليها الفلسطينيون ليتاح لنا حفر آبار لهم خصوصاً فى المنطقة الشمالية بالقرب من جنين ولم تسمح بحفر الآبار ولا حتى بيع المياه، الأمر الذي وضع الفلسطينيين فى أزمة حقيقية بكل ما يتعلق بالمياه. وفى كل سنة تزداد هذه الأزمات وتتعمق مع إرتفاع عدد الفلسطينيين بحيث تقل حصة المواطن الفلسطيني التي تعتبر أصلاً قليلة جداً مقارنة مع حصة الفرد الإسرائيلي أو أي مواطن فى العالم".[307]

نتيجة لسياسة إسرائيل المائية فإن الفلسطينين (أكثر من 3 مليون نسمة) يستهلكون حالياً ما مجموعه 246 مليون متر مكعب فى السنة فى حين أن الإسرائيليين (حوالي 6 مليون نسمة)

([304]) د.أحمد سعيد نوفل، "مستقبل الصراع على المياه فى الشرق الأوسط " ، مؤتمر المياه العربية، اسيوط،1998 ، ص 503

([305])د.احمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص 503

([306]) د.عبد العاطىمحمد، "المياه فى إتفاقيات السلام العربية الأسرائيلية" موتمر المياه العربية، أسيوط ،1998 ،ص 277

([307])آمال شحادة، "الانتفاضة الفلسطينية المقبلة انتفاضة العطش"، مجلة الوسط، 2003/5/19 ، العدد 59 ، ص9

يستهلكوا ما مجموعه 1959 مليون متر مكعب فى السنة وللمقارنة فقط فإن معدل نصيب الفرد الفلسطيني للمياه لجميع الإستخدامات لا يتعدى 82 متر مكعب فى السنة فى حين أن نظيره الإسرائيلي يستهلك 340 متر مكعب فى السنة. كما أن أقل من سبعة آلاف مستوطن فى قطاع غزة يستهلكوا 10 مليون متر مكعب فى السنة وحوالي 400 ألف مستوطن فى الضفة الغربية يستهلكون 65 مليون متر مكعب فى السنة وليس هناك أوضح على الطبيعة الإستهلاكية وغير المرشدة لسكان المستوطنات من معدل الإستهلاك المنزلي للمياه للفرد والذي يصل إلى أكثر من 125 متر مكعب فى السنة فى حين أن معدل نظيره الفلسطيني لا يتعدى 25 متر مكعب فى السنة. كما أن جميع المستوطنات تصلها المياه بصورة منتظمة فى حين أن كثير من التجمعات السكنية الفلسطينية وحتى اليوم ليس بها شبكة لتوصيل المياه والتي بها شبكة توزيع كثيراً ما تعانى من إنقطاع أو نقص فى الإمدادات كلياً أو لفترات طويلة.[308] وحسب التقديرات المختلفة هناك أكثر من 200 ألف نسمة فى الضفة يعتمدون على إمدادات المياه المنتظمة بواسطة الصهاريج، وعلماً بأن هذه الصهاريج تضطر فى كل يوم إلى قطع المسافة عدة مرات بين القرية ومصدر المياه الذي هو بالعادة بئر مياه مركزية مجاورة. إن سياسة الإغلاق حول القرى ضاعفت المسافات التي تقطعها الصهاريج من مصدر المياه نحو القرى و بالعكس فالصهاريج تتمكن اليوم من إجتياز المسافة ذهاباً وإياباً ثلاث مرات، بدلاً من خمس إلى عشر مرات فى السابق، وهى تقطع الآن مسافة 55 كيلومتر من خلال طرق غير معبدة بدلاً من سبعة كيلومترات فى السابق وفى بعض الأحيان يصطدمون بحواجز الجيش والشرطة المتنقلة التي تؤخر رحلتهم عدة ساعات، كما أن السائقين يطلبون أثماناً أعلى ضعف أو أكثر للمياه لكل متر مكعب بسبب الصعوبات الموجودة على الطرق.[309] اضطر الفلسطينيين شراء المياه من إسرائيليين هم بالأصل يعانون مشاكل إقتصادية صعبة لكن إستغلالهم لحاجة الفلسطينيين للمياه حولتهم تجاراً يعتاشون على توفير المياه من بعض المستوطنات المجاورة أو من مياه المزارعين اليهود الذين توفر لهم الحكومة الإسرائيلية كميات كبيرة من المياه بأسعار زهيدة فباعوها إلى الفلسطينيين بأسعار باهظة تساوي ثلاثة أو أربعة أضعاف السعر الذي يدفعونه للسلطات الإسرائيلية. قال رئيس بلدة أبو الرجان فى قضاء الخليل، محمد الشوارمى: "ندرك تماماً أننا ندفع ثمناً باهظاً لشراء المياه وأحياناً نقتطع من أسعار الخبز والحليب لأطفالنا حتى نشترى المياه لكننا لا نستطيع العيش من دون ضمان المياه". لكن بعض الفلسطينيين لا يملكون المال لشراء المياه فيتفقون مع

---

(308) www.plofm.com ، انتهاكات إسرائيل البيئية

(309) www.plofm.com ، مياه العام المقبل

الإسرائيليين على مبادلتها بالزيتون والزيت وأحياناً كثيرة تصليح السيارات وتبديل قطعها مقابل المياه.(310)

إن إستخدام إسرائيل لمعدات وإمكانيات التحويل من خلال خط المياه الوطني يعطيها إمكانية إدارة عالية للمياه المتوفرة لنقلها للمناطق المحتاجة إليها خاصة فى فترات الجفاف وكذلك إمكانية خلط مصادر مختلفة مع بعضها لإنتاج جودة مياه محدودة. فى حين أن نظام إدارة المياه المتوفرة للفلسطينيين فى معظمه هو نظام غير مركزي مما لايتيح فرصة الإدارة الجماعية السابقة الذكر.

لا يزال الوضع غير متكافئ فى حصص المياه حتى الآن فجميع مشروعات المعونة الأمريكية مثلاً فى المناطق الفلسطينية مرتبطة بصورة مباشرة بهذه الإتفاقيات التي لإسرائيل حق الفيتو عليها. وتبين أحدث المعلومات التي نشرت من قبل هيئة تخطيط المياه فى وزارة البنية التحتية الإسرائيلية المقارنة التالية بين الوضع المائي الإسرائيلي بين عامي 2000 و2020.

جدول رقم (5-1)

الوضع المائي الإسرائيلي بين عامي 2000 و2020.

(مليون متر مكعب/سنة)

المعطيات	عام 2000	عام 2020
عدد السكان دون الهجرة	6.200.000	8.524.060
مصادر المياه الطبيعية	1.989	1.887
احتياجات الري	1.400	1.000
احتياجات مياه الشرب	651	1.023
احتياجات الصناعة	147	157

***المصدر: ناصر نصر ا ، "الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية"، ورقة غير منشورة قدمت للمؤتمر الدولي الثامن حول الأمن المائي العربي ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، فبراير2000**

نستنتج من ذلك نسبة الثبات فى مصادر المياه الطبيعية المتاحة حتى آفاق عام 2020 مما يعنى أن مصادر المياه مؤمنة من وجهة النظر الإسرائيلية، وذلك نظراً للعجز المتنامي والضرورة الإستراتيجية للإحتفاظ بهذا المصدر الرخيص للمياه العذبة بالمقارنة مع المصادر الأخرى.

---

(310) آمال شحادة، "الانتفاضة الفلسطينية المقبلة إنتفاضة العطش"، مرجع سابق، ص 10

أثر الاستيطان الإسرائيلي على المياه فى فلسطين:

أصبح موضوع المياه مرتبطاً بأمن إسرائيل فبعد عدوان 1967م وإحتلال الضفة والقطاع عملت إسرائيل على إنشاء منطقة حاجزة تتمثل فى سلسلة من المستوطنات على إمتداد نهر الأردن تحت دعاوى المتطلبات الأمنية وفى منتصف السبعينات إنتشرت المستوطنات فى جميع أنحاء الضفة والقطاع ولم تعد الحاجة الأمنية وحدها تجد من يدعمها من قبل الحكومة الإسرائيلية ولم تعد المستوطنات وسيلة لتعزيز أمن إسرائيل وإنما لتأمين إحتياجاتها المائية. وغالباً ما توجد المستوطنات الإسرائيلية فى أنسب المواقع من حيث وفرة المياه الجوفية ونوعية التربة فعلى سبيل المثال تكشف خرائط المقارنة بين مستوى الملوحة والإستيطان فى قطاع غزة أن كثير من المستوطنات الإسرائيلية حصلت على المناطق التي تتميز مياهها بنوعية جيدة نسبياً. كما أن خزان المياه الرئيسي فى القطاع يقع شمال غزة وهى منطقة من مناطق الإستيطان الإسرائيلى محظورة على الفلسطينيين. فقد أشارت الدراسات إلى أن 70% من المستوطنات تقع على حوض الخزان الشرقي فى الضفة الغربية و45% من مجموع المستوطنات تقع على مناطق هامة جداً بالنسبة لتغذية الخزان الجوفي الجبلي فى الضفة الغربية.[311].

بالإضافة إلى ذلك تعمل إسرائيل على فرض إشرافها حتى على المناطق التي تم الإنسحاب منها حتى لا تنتقل الموارد المائية من السيطرة الإسرائيلية إلى السيطرة الفلسطينية خاصة فى المناطق الحساسة الغنية بالمياه الجوفية مثال :

- غوشى كفيشى: القريبة من منطقة نابلس لكي تحافظ على ضم المياه من الآبار الإرتوازية فى رأس العين.
- غوشى شوفي ومطران بنيامين: من أجل إستمرار سيطرتها على المياه للضخ فى منطقة اللد.
- مستوطنات غوشى عشيون الشرقية: التي تسيطر على الآبار الإرتوازية فى حقل الرعاة.[312]

فإذا استمرت إسرائيل فى السيطرة على هذه المستوطنات فإنها تضمن لمنطقة القدس و لواء تل أبيب إحتياجاتها المائية، كما تقوم إسرائيل وليست السلطة الفلسطينية بتوفير المياه بشكل مباشر للمستوطنات اليهودية، بحيث يكون للتجمعات اليهودية الكبيرة فى المناطق الفلسطينية خطوط مياه منفصلة عن الفلسطينيين ومرتبطة بشركة المياه الإسرائيلية، وربما يكون ذلك

---

(311) www.palestinedata.info

(312) احمد سعيد نوفل، " مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص 502

لتفادى عملية قطع المياه التي تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين فى مناطقهم، حيث تشغل المستوطنات الإسرائيلية 2.6% من مساحة الضفة الغربية (يقطنها حوالي 400.000 مستوطن إسرائيلي) في حين أن المناطق السكنية الفلسطينية (مدن وقري وتجمعات سكنية) لا تزيد عن 6.5% من مساحة الضفة الغربية (يقطنها أكثر من مليوني مواطن). كما تشغل القواعد العسكرية الإسرائيلية حوالي 1% من مساحة الضفة الغربية وتشغل المناطق العسكرية المغلقة ما يزيد عن 18% من مساحة الضفة الغربية. وفى قطاع غزة يشغل حوالي 7000 مستوطن إسرائيلي ما مساحته 15% من مساحة القطاع بينما يعيش ما يقارب

المليون فلسطيني في مساحة أرض لا تتعدى 300 كيلومتر مربع مما يجعل قطاع غزة من أكثر المناطق كثافة بالسكان. يعطى هذا الأنتشار الواسع لإسرائيل القدرة على حجب النمو وتحجيمه لأي أو لكل التجمعات السكنية الفلسطينية.[313]

ومن دراسة نمو المستوطنات الإسرائيلية فإننا نجد أنها وفى معظمها تنمو في إتجاهات مختلفة لتشكل تجمعات سكنية كبيرة وفى نفس الوقت زيادة رقعة المستوطنة الواحدة على حساب الأراضي الفلسطينية المحيطة بها. ولتحقيق ذلك قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومنذ تاريخ توقيع إعلان المبادئ سنة 1993 وإلى ما قبل إنتفاضة الأقصى فى سبتمبر 2000 بمصادرة 215.928 دونم، وهناك تهديد بمصادرة 359.841 دونم ، كما تم هدم ما يزيد عن 600 بيت وقطع ما يزيد عن 100.000 شجرة. بالإضافة إلى ذلك على الرغم من الإتفاقات المعلنة وقرارات الشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن وخصوصاً القرار (446) الصادر في 22 مارس 1979 الرافض لسياسة الإستيطان في الأراضي الفلسطينية، إلاّ أن الوقائع تؤكد يوماً بعد يوم أن إسرائيل تصر على سياستها الإستيطانية والتوسعية خلافاً لما كان يعلن على هامش عملية السلام والمفاوضات.

لم تتوقف الحكومات المتعاقبة في إسرائيل عن التخطيط لشق طرق إستيطانية جديدة وذلك لخدمة المستوطنين ويتم ذلك على أراضى الفلسطينيين الزراعية في الضفة الغربية وذلك قبل إتفاقيات الحل النهائي التي كان مقدر لها عام 1999 حتى تسيطر على أكبر مساحة من الأرض وما فيها من المياه. يصل طول الطرق التفافية بين ما تم إنشائه أو قيد الإنشاء إلى حوالي 340 كيلومتر، فإذا أضفنا إليها منطقة بعرض 50 - 70 متر على كل جانب كمنطقة محازاة لهذه الطرق يمنع فيها البناء أو الإستغلال الإقتصادي، فإننا نجد أن مجموع الأراضي المصادرة للإستخدام كطرق إلتفافية يصل إلى أكثر من 51 كيلومتر مربع أي حوالي 1.8% من مساحة الضفة الغربية. يعتبر شق هذه الطرق كخدمة لأغراض الإستيطان فهي تربط بين مستوطنات الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وهى حكر على المستوطنين ولا يسمح للفلسطينيين إلاّ بإستخدام بعضها. ومع إنجاز المشروع الإسرائيلي

---

(313) www.plofm.com ، انتهاكات إسرائيل البيئية، مرجع سابق

للطرق الإلتفافية تكون إسرائيل قد حققت أحد الأهداف الرئيسية من هذه الطرق وهو تقطيع أوصال الضفة الغربية وإعادة رسم حدودها والتأثير على المخططات الهيكلية للقرى والمدن الواقعة ضمن مخطط الطرق الإلتفافية مما يحول دون تنميتها سكانياً وعمرانياً. أوضح مثال على ذلك إحاطة مدن محافظة بيت لحم الثلاث بالمستوطنات والطرق الإلتفافية مما يمنع تطورها وإمتدادها العمراني. فمن الجنوب تحوط بيت لحم مجموعة مستوطنات غوش عصيون، وفى الغرب مستوطنة هارجيلو ومستوطنة بيتار عليت وطرق

إلتفافية، وفى الشرق مستوطنة تقوع وطرق إلتفافية، وفي الشمال الموقع المقترح لمستوطنة أبوغنيم التي تم تجريف غابة جبل أبوغنيم لإنشائها والتي أعلنتها السلطات الإسرائيلية سابقاً منطقة خضراء.(314)

لا يخلو تأثير المستوطنات الضار على الأراضي الزراعية والمياه حيث يقوم المستوطنون بشن حملات عدوانية مكثفة على الأراضي الزراعية الفلسطينية ممثلة فى إبادة مئات الأشجار عن طريق رشها بمواد كيميائية خطرة كما حدث في قرية الخضر الواقعة إلى الجنوب من مدينة بيت لحم وفى قرية ترمسعيا في محافظة رام ا بالإضافة إلى مساحات زراعية واسعة في محافظة الخليل. وتقوم الحكومة الإسرائيلية بإستغلال المناطق الفلسطينية سياحياً وذلك بإستنزاف طبيعتها مثل منطقة عين الفشخة وشاطئ البحر الميت مما أضر بالبيئة الطبيعية والتنوع الحيوي في المنطقة.كما قامت إسرائيل بتحويل المياه عن مجاريها الطبيعية لبرك السباحة مما أثر سلباً على البحر الميت وأدى بالإضافة لعوامل أخرى إلى إنخفاض مستواه بشكل ملحوظ.(315)

كما تتدخل الحكومة الإسرائيلية مباشرة فى إمداد الفلسطينيين بالمياه وذلك من أجل حماية إمدادات المياه للمستوطنين بسد وإغلاق العديد من الآبار العربية الموجودة، وذلك فى بعض الحالات للحيلولة دون أن يؤدى إستعمالها لإستنزاف الآبار الإسرائيلية بالقرب منها وعلى العكس من ذلك فإن الكثير من الآبار الإسرائيلية حفرت بالقرب من الآبار والينابيع الفلسطينية القائمة مما ألحق آثاراً ضارةً بنوعية وكمية المياه المتاحة للسكان الفلسطينيين وفى بعض الأحيان جفت تماماً الآبار والينابيع الموجودة فى القرى.(316)

بلغ عدد الآبار الجوفية فى الضفة الغربية قبل الإحتلال الإسرائيلى 720 بئراً لا يعمل منها سوى 314 بئراً بمعدلات متدنية محددة من قبل سلطات الإحتلال فى الوقت الذي سمحت للمستوطنين بحفر 27 بئراً بعمق 300- 500 متر يقدر إنتاجها بنصف كمية المياه التي

---

(314) www.qudsway.com، فلسطين البيئة تحت الاحتلال

(315) www.plofm.com ، انتهاكات إسرائيل البيئية، مرجع سابق

(316) احمد الرفاعى، "مشكلة المياه فى فلسطين"، سلسلة دراسات و تقارير، العدد 1، ص 6

يحصل عليه الفلسطينيون.[317] كما يستهلك الفرد الإسرائيلى فى الضفة نحو ثمانية أضعاف الكمية التي يستهلكها المواطن الفلسطيني على الرغم من أنهم لا يشكلون سوى 2 -3 % من عدد السكان فيها يضاف إلى ذلك أنهم لا يدفعون نفس ثمن المياه التي يدفعها المواطن الفلسطيني. علماً بأن الفواتير التي يدفعها المستوطنون على ضآلتها مدعومة من الحكومة الإسرائيلية.[318]

هناك نحو95% من موارد المياه الجوفية الممتدة عبر الحدود التي منشأها الضفة الغربية يجرى إستخدامها وإستغلالها بإفراط فى إسرائيل بحيث لا يتبقى للفلسطينيين غير نسبة ضئيلة لا تتجاوز 5% حيث أقامت إسرائيل حوالي ثلاثمائة بئراً على إمتداد الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر. أما بالنسبة لقطاع غزة ومياهه الجوفية، فالمسألة مختلفة تماماً عنها فى الضفة الغربية ذلك لأن القطاع تأثر بعاملين: الكثافة السكانية العالية جداً وكونها منطقة ساحلية تطغى فيها مياه البحر على المياه الجوفية بالإضافة إلى أن القطاع يعتمد على النشاط الزراعي الذي يشكل 90% من حجم صادراته.

كما أوضحنا سابقاً لا توجد أنهار دائمة فى قطاع غزة والموارد المائية المتوفرة هي المياه الجوفية ومياه الأمطار ويستغل حالياً الخزان الجوفي الرملي فى الشريط الساحلي ويسحب منه 140 مليون متراً مكعباً فى مقابل طاقته المقدرة بنحو60 مليون متر مكعب.[319] ويغطى الفرق على حساب الإحتياطي من المياه فى جوف الأرض وكذلك على حساب نوعية المياه فى الأحواض الجوفية.

رغم فقر الموارد المائية فى قطاع غزة فإن المستوطنين يسيطرون على معظمها من خلال حفر آبار يتراوح عددها بين 35 ـ 40 بئراً عميقةً يحصلون منها على كل ما يلزمهم من المياه فى الوقت الذي طبق على المزارعين الفلسطينيين نظام صارم فى توزيع حصص المياه كما قامت إسرائيل بتركيب عدادات على الآبار الموجودة لتقييد الإستخدام وكل من يتجاوز حصته يخضع لغرامة كبيرة أو إلى تخفيض حصة السنة التالية هذا إلى جانب أن إسرائيل تفرض ضريبة على كل ساعة ري حيث حدد للمزارع 800 متر مكعب للتربة الرملية. كما أن هنالك قيود أخرى تشمل منع الفلسطينيين من الري بعد الساعة الرابعة ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه مثل الموز والحمضيات.[320]

([317]) د. عبد الملك التميمي، المياه العربية التحدى والاستجابة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،يونيو 1999م، ص 96

([318]) جورج المصري،حرب المياه فى الصراع العربى- الصهيونى،الوحدة العدد76،فبراير 1991،ص 50

([319]) اليشع كالى، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،1991، ص 71

([320]) د.عوني فرسخ،"موقع المياه فى الصراع العربى الإسرائيلى"، مؤتمر المياه العربية ، اسيوط ،1998، ص443

من بين أحواض المياه الجوفية الرئيسية يوجد (ثاني أكبر الأحواض) داخل إسرائيل ومردوده السنوي 282 مليون متر مكعب. وفرضت سلطات الإحتلال القيود على إستخدام الفلسطينيين لمياه الحوضين الآخرين لإعتمادها البالغ على مياههما. وتتعرض الطبقات الصخرية المائية التي تغذى المنطقة بحاجتها من المياه لضغوط إستهلاكية كبيرة، وعلى الرغم من أن القطاع يعانى مشكلة مائية حادة إلا أن سلطات الإحتلال عمدت إلى إستغلال المياه السطحية المحدودة هناك لتوطيد أغراضها الإستيطانية قامت شركة ميكورت للمياه بتنفيذ مشروعين لترشيح المياه وتجميعها لتستخدم فى المستوطنات، الأول فى منطقة رمال السميري الواقعة بين دير البلح وخان يونس وأقيم لتزويد المستوطنات الثلاث بالمياه. والثاني فى منطقة أم الكلاب بين خان يونس ورفح حيث خططت سلطات الإحتلال لإقامة أربع مستوطنات قرب سوراج.[321] وتم بناء خط أنابيب لنقل المياه من قطاع غزة إلى النقب شرق المنطقة الجنوبية من قطاع غزة، وفى حين يسمح لمياه البحر المتوسط بالتسرب وتلويث المياه العذبة فى غزة يمنع الفلسطينيون من المشاركة بالكامل فى التحكم فى نوعية مياه البحر وإستخدام نصيبهم من موارده الطبيعية.[322] أهملت سلطات الإحتلال مصادر المياه العربية وحرمتها من العناية سواء فى معالجة تلوث المصدر أو فى وسائل النقل والتخزين مما أدى إلى تلوث مياه الشرب فى الأراضى المحتلة فوصل التلوث فى قطاع غزة إلى مستوى خطير نظراً للإستخدام المحلى الكثيف للمبيدات الحشرية والأسمدة، ولعدم وجود خدمات لإزالة مياه المجارى الخام أو معالجتها فى العديد من القرى والمدن. وتسبب الضخ الزائد فى تسرب مياه البحر مما يزيد إستمرار ملوحة الطبقة الصخرية المائية. أشار يورام لاس عضو حزب العمل فى إجتماع لجنة الكنيست فى يونيو1994 إلى أن مقدار التلوث المسوح به فى مياه الشرب فى إسرائيل يعادل ضعف المسموح به فى أوروبا.[323]

مع بداية إنتفاضة الأقصى عام 2000 قام الكثير من المستوطنين بتدمير خطوط المياه الرئيسية التي تزود القرى الفلسطينية المجاورة بالمياه. كما قامت الآليات الإسرائيلية بتدمير خط المياه الرئيسي مما أدى إلىهدر ما يقارب 1200 متر مكعب من المياه وحرمان ما يقارب 26 قرية من المياه. وأيضاً قامت إسرائيل بتفجير بئر المياه الذي يخدم ما يقارب 179 ألف مواطن في قطاع غزة مما حرم المواطنين من المياه ولفترة طويلة . وقد رفضت شركة المياه الإسرائيلية تزويد سلطة المياه الفلسطينية بقطع الغيار اللازمة لتأهيل البئر، وأفادت سلطة

([321]) جورج المصري، مرجع سابق، ص 52

([322]) احمد الرفاعى، مرجع سابق، ص 6

([323]) لمزيد من المعلومات راجع: جويس شبرستار، معاهدات حول مياه الشرق الأوسط، الأهالي للطبع والنشر و التوزيع، دمشق، 1999 ص 63 ـ 65

المياه الفلسطينية أنه خلال أشهر الإنتفاضة فقط فإن أكثر من 200 تجمع سكني عانى من قطع إسرائيل للمياه عنهم لفترات طويلة. وتقوم إسرائيل بإنشاء عدة خزانات لتجميع مياه المجارى المعالجة في مناطق حدودية عالية تشرف على قطاع غزة دون الإعتبار للتأثيرات المحتملة على الجانب الفلسطيني. ومؤخراً قامت إسرائيل بكسر الجدار الغربي لخزان تجميع المياه المواجهة لقطاع غزة بهدف التخلص من كميات المياه الملوثة التي تم تجميعها في الخزان بعد أن فشلت في تصريفها في وادي غزة حيث تدفقت كميات ضخمة من المياه الملوثة (3.5 مليون متر مكعب) عبر الحدود دون إنذار من الجانب الإسرائيلي مما أدى إلى غمر وإنجراف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.[324] ويضع الفلسطينيون اللوم على الإسرائيليين في تدهور وضع المياه في قطاع غزة وذلك بسبب إقامة السدود على وادي غزة وتحويل مياه الأمطار التي تمر في الوادي إلى مناطق داخل إسرائيل مع العلم أن هذه المياه من أهم المصادر لتغذية حوض غزة المائي. كما وتقوم إسرائيل بتصريف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي في وادي غزة تصل إلى 30 ألف متر مكعب يومياً مما أدى إلى تلوث الوادي.[325]

تعتبر المياه الجوفية في قطاع غزة ذات جوده متدنية ، فقد تم اختبار 78 بئر من قبل سلطة المياه وكانت النتائج كالتالي:

1. 5 آبار بياناتها غير دقيقة.
2. 5 آبار غير عاملة.
3. 68 تم اختبار جودة مياهها- تصريف هذه الآبار 40.4 مليون متر مكعب.
4. 8 آبار فقط معدل النترات فيها يساوى أو اقل من الحد الأقصى حسب منظمة الصحة العالمية 50 جزء من المليون والفلوريد 1.5 جزء من المليون تصل الملوحة في الآبار في جنوب القطاع 2500 –7000 جزء من المليون (نترات وكلورايد).

بناء على ذلك تم تقسيم الآبار في القطاع إلى 3 درجات حسب جودة مياهها:

1-مياهها جيدة 7%.

2-مياهها متدنية 38% .

3-مياهها رديئة 55%.

وذلك للأسباب التالية:

1- زيادة في السحب.

2- زحف المياه المالحة من البحر للمخزون الأرضي.

---

(324)السلطة الوطنية تحمل إسرائيل المسئولية الكاملة عن تدفق المياه الملوثة ، جريدة القدس،2001/3/29

(325) جريدة القدس، المرجع السابق

3- المبالغة في إستخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية.

4- التصريف المستمر وغير المنظم للمياه العادمة.[326]

أما عن جودة المياه في الضفة الغربية فهي ذات جودة أحسن عما هو في قطاع غزة خاصة في الطبقات الجوفية العميقة وإن كانت بدأت آثار التملح في الطبقات الجوفية السطحية كنتيجة لتصريف المياه العادمة.

يعتبر قطاع الزراعة أكبر قطاعات الإقتصاد الفلسطيني المحلى، ويساهم هذا القطاع بنسبة 25% من إجمالي الناتج المحلى ويستوعب هذا القطاع نفس النسبة من العمالة المحلية، أما فى إسرائيل تصل مساهمة القطاع الزراعي فى إجمالي الناتج المحلى إلى أقل من 2%.[327]

لتوضيح الفارق فى الإستخدام، تبلغ مساحة الأراضي المروية فى الضفة الغربية (94.7 ألف دونم) وهو ما يشكل نسبة 5.7% فقط من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وتبلغ مساحة الأراضي المروية فى قطاع غزة ما يقارب 90 ألف دونم وهو ما يشكل ربع المساحة الإجمالية لقطاع غزة، ومن المرجح أن تتضاءل تلك المساحة بسبب الإرتفاع المتزايد لعدد السكان وتوسع المدن وقلة مصادر مياه الري،[328] حيث يبلغ مجمل إستهلاك المياه المستخدمة للري فى الضفة الغربية حوالي 89 مليون متر مكعب وحوالي 70 مليون متر مكعب فى قطاع غزة الأمر الذي أدى إلى إنخفاض نسبة الأراضي المروية فيها مقارنة بالدول المجاورة. أما بالنسبة إلى إسرائيل فنجدها تروى حوالي 90% من الأراضي القابلة للري فى إسرائيل.[329] ويوضح الجدول التالي:

جدول رقم (5-2)

نسبة الأراضي المروية من الأراضي الزراعية فى بعض الدول المجاورة للعام 1997.

البلد	نسبة الأراضي المروية
فلسطين	**%10**
الأردن	**%19**
لبنان	**%38**
سوريا	**%21**
إسرائيل	**%46**

المصدر: www.plofm.com ، الانتهاكات البيئية الإسرائيلية فى منطقة الشرق الأوسط

---

(326) www.plofm.com ، الوضع الحالي للمياه فى فلسطين

(327) www.plofm.com ، المرجع السابق

(328) www.aafaq.org ، البيئة الفلسطينية بين التحديات

(329) www.plofm.com، الوضع الحالي للمياه فى فلسطين، مرجع سابق

يتضح من الجدول أن نسبة الأراضي المروية فى إسرائيل أعلى منها فى الدول المجاورة التي تمتلك وفرة فى المياه مثل سوريا ولبنان على الرغم من مساهمة الزراعة الضئيلة فى الدخل القومي الإسرائيلي.(330) ولكن نظراً لإرتباط الأيدلوجية الصهيونية بالأرض وضرورة التمسك بها فإن إسرائيل تشجع كثيراً العمل فى الزراعة وتقدم للإسرائيليين حوافز كبيرة لكي يعملوا فى الأرض. كان ذلك واضحاً عندما أشار ديفيد بن غوريون فى خطته لإستيطان فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية عليها اكد على أهمية الأرض والماء بقوله فى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين "إن من يزرع شجرة هو الذي سيرث الأرض".(331)

وفى ما يختص بالأراضى الزراعية فى المناطق الفلسطينية فهي موزعة حسب نوع الزراعة التالية:

1. الأراضي المزروعة فى الضفة الغربية:
   a) خضار %67
   b) فواكه (بما فيها الموالح) %27
   c) محاصيل حقلية %6
2. الأراضي المزروعة فى قطاع غزة:
   a) موالح 44.000 دونم
   b) فواكه أخرى 113.000 دونم
   c) المجموع الكلى %87
   d) خضار 43.000 دونم
   هـ -محاصيل حقلية %13 (332)

والملاحظ أن زراعة الموالح ذات نسبة أقل لأنها تحتاج إلى نسبة مياه عالية، كما أن السلطات الإسرائيلية تمنع زراعتها إلاّ فى حدود معينة حفاظا على إستهلاك المياه. وقد أشار تقرير من وزارة الزراعة الفلسطينية أن القوات الإسرائيلية قامت ومنذ بداية الإنتفاضة بإقتلاع حوالي نصف مليون شجرة تنوعت ما بين زيتون وحمضيات ونخيل وموز وعنب وأنواع أخرى. وقد تتجاوز خسارة قطاع الزراعة 450 مليون دولار بسبب تجريف الأراضي الزراعية وعدم القدرة على إستغلالها.(333) وكل ذلك ينصب لصالح إسرائيل من خلال توفير المياه. كما شكا الفلسطينيون من عمليات إتلاف مبرمجة للمنتجات الزراعية الفلسطينية المعدة للتصدير، سواء

---

(330) www.plofm.com ، الانتهاكات البيئية الإسرائيلية فى منطقة الشرق الأوسط

(331) عفيف البرزى ، إسرائيل و المياه العربية، دار الحقائق ، 1984، ص 15

(332) www.plofm.com ، الوضع الحالي للمياه فى فلسطين

(333) www.qudsway.com، خسارة قطاع الزراعة

من خلال إعاقتها لفترة طويلة عند الحواجز أو نتيجة للتوزيع أو التحميل المتكرر لتلك المنتجات من خلال التخريب المتعمد خلال التفتيش.

إن متوسط كفاءة وسائل الري المتاحة قدرت بحوالي 600 متر مكعب/دونم، وهذا المتوسط هو ما بين معدلين الفارق بينهما كبير، الأول 400 – 500 متر مكعب/دونم فى المناطق الساحلية وذلك لأن الزراعة فيها تتم فى غالبيتها فى بيوت بلاستيكية ومياه الري تنقل بمواسير. والثاني 900 متر مكعب/دونم فى منطقة الأغوار وإنخفاض الكفاءة يعود للأسباب التالية:

1- إستخدام مياه الينابيع وهي متغيرة الكمية ولا توجد أنظمة لتخزين تلك المياه.
2- توزيع المياه بين الحقول يتم غالباً بإستخدام قنوات مفتوحة وهذا يزيد من الفاقد بالتبخر والتسرب لباطن الأرض.
3- إنخفاض كفاءة مياه الري فى الأغوار يعود كذلك لنظام التسعيرة المتبع هناك حيث أن الأسعار أرخص بكثير عن المناطق الأخرى.

فى منطقة الأغوار =3 سنت / المتر المكعب

فى قطاع غزة = 12 – 14 سنت /المتر المكعب

فى مناطق طولكرم وجنين = 21 – 34 سنت/المتر المكعب.(334)

إن الهدف الأساسي للسياسة الإسرائيلية فى الأراضي الفلسطينية هو إحكام السيطرة على الأرض بما فيها من موارد وأهمها كما نعلم المياه بالإضافة إلى تطويق المجتمعات الفلسطينية وحصر نموها وذلك بهدف التسريع فى عملية الهجرة من بلادهم وتغير ديموغرافية المنطقة.

مسألة ارتباط الأرض بالمياه هي مسألة رباط أزلي مطلق لا يمكن الفصل بينهما، ففقدان أحدهما يؤدى إلى فقدان الآخر. فإسرائيل تسعى بشكل واضح للإحتفاظ بجزء مهم من أراضى الضفة الغربية، وهو ذلك الجزء الموازى للحدود الغربية للضفة الغربية، لأنهم يقدرون أن ذلك إجراء ضروري من أجل إستخراج المياه الإسرائيلية من الجزء السفلى لمجرى نهر الأردن ومن الجدير بالذكر أن هذه الأراضي تصنف من أفضل أراضى الضفة الغربية ملائمة للزراعة.(335) وكان ذلك واضحاً فى حديث الخبير الأمريكي وولف فى المؤتمر العالمي الثاني للمياه عن خطة إسرائيلية أكدها خبراء إسرائيليون فى قضية المياه التي تتوفر فى المناطق التي تحتلها إسرائيل خاصة فيما تتعلق بالأردن وفلسطين، وأكد أن هذه

---

(334) www.plofm.com ، الوضع الحالي للمياه فى فلسطين

(335) www.plofm.com ، البيئة الفلسطينية بين التحديات

الخطة تعثرت عندما إنسحبت إسرائيل من مناطق فى الأردن معروفة بكثرة المياه رغم أنها أخذت الحق فى إستثمارها لمدة خمسين عاماً مشيراً إلى أن نفس الوضع تكرر بصورة مشابهة فى بعض المناطق الفلسطينية فى الضفة الغربية. إلى ذلك قال الخبير الأمريكي إن إسرائيل مازالت تمتنع عن الإنسحاب من بعض القرى المجاورة لهذه المناطق بسبب كثرة المياه فيها.[336] لذلك تسعى إسرائيل لتحويل حوض المياه الغربي إلى داخل إسرائيل عبر مشروعها "الجدار الفاصل" فحسب خطة الجدار الفاصل فإن أربعين بئراً للمياه تأتي غرب الجدار وقد حصر وراءه أكثر من 85 ألف دونم من الأراضي الزراعية فى المرحلة الأولى وسيحصر حوالي سبعين بئراً فلسطينية أخرى، أي حوالي 110 بئراً ستكون غرب هذا الجدار وبتصرف إسرائيل. كما أن تعرج الجدار فى مختلف مناطق مساره حسب التخطيط الإسرائيلي يهدف إلى السيطرة على الحوض الغربي بأكمله الذي يضم 380 مليون متر مكعب من المياه وهو أكبر حوض مائي غربي فى المناطق الفلسطينية، وفى هذه الحالة يستحيل على أي فلسطيني حفر أي بئر، فى وقت يسعى الفلسطينيون إلى التوصل إلى تفاهم مع الإسرائيليين حول موضوع المياه أعلن وزير البني التحتية الإسرائيلى يوسى بريتسكى أن إسرائيل لن تسمح للفلسطينيين بحفر الآبار ولا حتى صيانة الآبار الموجودة، الأمر الذي إعتبره الفلسطينيون رسالة واضحة بعدم إمكان التوصل إلى إتفاق على موضوع المياه مما دفع بعضهم إلى التحذير من خطورة الوضع الذي يقود إلى إنتفاضة المياه الفلسطينية.[337]

المبحث الثالث

السبل الإسرائيلية لزيادة الموارد المائية:

وفقا لحالة العجز الحالية والمتوقعة فى الموارد المائية الإسرائيلية فإن إسرائيل تعمل على إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى محاولة لزيادة الموارد المائية من خلال الآتي:

1- محاولة تخفيض كمية المياه الضائعة بسبب التبخر من بحيرة طبريا (حوالي 300 مليون متر مكعب سنوياً) حيث أجريت العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكل غشاء بلاستيكياً رقيقاً يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة، لكن أمواج البحيرة عند هبوب الرياح كانت تمزق هذا الغشاء لذلك باءت هذه التجارب الإسرائيلية فى هذا المجال بالفشل التام.

2- تنفق إسرائيل حوالي نصف مليون دولار أمريكي سنوياً على تجارب لتطعيم السحب بيوديد الفضة وثاني أكسيد الكربون المجمد ومواد أخرى وذلك لإسقاط المطر

([336]) www.ctl.nl/water/arabic/news.com

([337]) آمال شحادة، " الانتفاضة الفلسطينية المقبلة إنتفاضة العطش " ، مرجع سابق ، ص 10

الصناعي، ولكن الأمطار لا تهطل بالضرورة على منطقة الجبل كما هو مقصود. وإنما كان الأغلب هطولها فى البحر الأبيض المتوسط وفى الأردن لذا فإن تطعيم السحب حتى عندما يكتمل لن يكون له سوى تأثير ضئيل على مشكلة المياه الكلية فى إسرائيل.

3- تستخدم إسرائيل وسائل تحلية المياه على نطاق ضيق منذ منتصف السبعينات، ويتم تلبية 50% من إستهلاك مدينة إيلات المنزلي بواسطة محطة محلية لتحلية المياه تنتج مليوني جالون من المياه سنوياً. وهذه المحطة فى إيلات هي المرحلة الأولى من برنامج لتحلية المياه مدته 15 عاماً، وتشمل محطة من تصميم أمريكي – إسرائيلي مشترك بإنتاج سنوي قدره 12 مليون جالون وحتى المرحلة الثالثة من برنامج السنوات الخمسة عشرة التي بدأت عام 1988 كان من المخطط أن يتم إنشاء محطة نووية على شاطئ البحر المتوسط تنتج 120 مليون متر مكعب سنوياً، وقد صممت هذه المحطة على أساس أرخص نفقات إنتاج حيث تقدر تكلفة المتر المكعب من المياه بحوالي 20 – 30 سنت، وبالنظر إلى معدل التضخم فى إسرائيل فإن من المرجح أن النفقات الحقيقة أعلى من ذلك. ويبقى فى كل الأحوال أن تكنولوجيا تحلية مياه البحر ما زالت مكلفة جداً بحيث لا يمكن أن تكون سوى مصدر ثانوي فقط لتلبية الإحتياجات الإسرائيلية المتزايدة من المياه.

4- تنتج إسرائيل منذ أواخر السبعينات 30 مليون متر مكعب سنوياً من المياه عن طريق محطة لمعالجة مياه المجارى ، وطبقاً لخطة شركة ميكورت سيتم ضخ أكثر من 100 مليون متر مكعب سنوياً من مياه الصرف المنقاة إلى صحراء النقب ومن المقرر أن تقام محطة جديدة لمعالجة المياه بحيث ترتفع الكمية الصالحة للإستخدام بهذا الأسلوب إلى 158 مليون متر مكعب سنوياً ويشجع على تطبيق هذه الطريقة تكلفتها المنخفضة حيث أن المتر المكعب الواحد يكلف حوالي 0.025 دولار وهو ما يقدر بثمن تكلفة المتر من المياه المحلاة وتنافس هذه التكلفة الأقل لإستخراج المياه الجوفية، ولكن هناك حدوداً لكمية المياه التي يمكن توفيرها بهذه الطريقة بحيث لا تتجاوز الـ 325 مليون متر مكعب فى عام 2000.

5- تحاول إسرائيل ترشيد مياه الري حيث تستخدم الطرق الحديثة فى ري أراضيها الزراعية فتستخدم طريقة الري بالتنقيط فى 10% من المساحة المروية وتستخدم الري بالرش فى 87% من جملة المساحة المروية تبدو طريقة الري بالتنقيط أكثر إقتصادية عن الري بالرش إذ تنخفض كمية إستهلاك المياه بالتنقيط بنسبة تصل إلى

50% ولكن نظام الري بالرش غير عملي فى المساحات الكبيرة حيث يتطلب يداً عاملة لصيانته.(338)

فى الواقع يتضح أن من الصعب زيادة الموارد عن طريق إستخدام التكنولوجيا الحديثة نتيجة للقيود الفنية والإقتصادية التي تحيط بهذه الوسائل، لذلك تسعى إسرائيل إلى إيجاد صيغة سلام إقليمي يتيح لها إيجاد حلول لمشاكلها المائية. وإنطلاقا من هذه الرغبة تطرح إسرائيل مشاريع ومخططات مائية عديدة منها ما تم التعرض له من خلال تناول الباحثة له ضمن الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية مثل مشروع قناة البحرين لربط البحر المتوسط بالبحر الميت الذي تم إيقافه فى نهاية عام 1981 بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لما يسببه من أضرار للأردن والأراضي الفلسطينية. ولكن عاد هذا المشروع من جديد بعد التغير الذي طرأ على العلاقات والمواقف بين إسرائيل والأنظمة العربية بعد مفاوضات السلام.

لم يعد يطرح مشروع قناة البحرين أو قناة "غور" أو نهر الأردن الجديد فى صيغته القديمة المتمثلة فى الخط الجنوبي وكان البديل المطروح هو صيغة الخط الشمالي أو قناة غور ويقوم المشروع على فكرة جر مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت بإستغلال مجرى نهر المقطع (كيشون) ونهر الأردن، أو بإستغلال مجرى النهر الأول وحفر قناة موازية لمجرى نهر الأردن تصل إلى البحر الميت، ويبدأ جر المياه من خليج حيفا مروراً بمرج ابن عامر وصولاً إلى نهر بيسان وعند هذه النقطة يمكن إعتماد أحد حلين أو بديلين:

1- نقل مياه المتوسط من خليج حيفا وإستخدام مجرى نهر المقطع كقناة تسير فيها المياه حتى مياه مرج ابن عامر، ثم حفر نفق بالقرب من مستوطنة الحميرية وضخ المياه بإتجاه مجرى نهر الأردن، لكن المسئولين الإسرائيليين عزفوا عن تنفيذ هذا المسار لأن توقف المتوسط سيجعل مياه النهر مالحة، ولأن البيئة الطبيعية للنهر ستتعرض لأضرار فادحة.

2- الإستغناء عن إستخدام مجرى الأردن والإستعاضة عنه بحفر قناة موازية له تبدأ من سهل بيسان وإقامة محطة لتحلية المياه فى مكانها، من مرحلة أولى تحلية تصل إلى 200 مليون متر مكعب قد ترتفع فى مرحلة لاحقة إلى نحو800 مليون متر مكعب. وهذا المشروع يختصر المسافة 63 كلم بدلاً من 130والتكاليف 542 مليون دولار بدلاً من 750 مليون بأسعار 1980. ترى إسرائيل بتطبيق هذا البديل ينشأ نهر جديد موازى لنهر الأردن يسمى"نهر الأردن الجديد" مياهه عذبة يستفيد منها كل من الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وكذلك سوريا. ومن ميزة قناة غور أنها تسمح بإقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية.(339)

---

(338) د. حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، دار الكتب القومية، 1991 ، ص 341

(339) طارق المجذوب، مرجع سابق، ص 199

يقدر الخبراء طاقة القناة على نقل المياه بنحو800 مليون متر مكعب فى السنة أي أكثر من كمية مياه نهر الأردن بمرة ونصف وأكثر من نصف كمية المياه العذبة التي تستهلكها إسرائيل سنوياً. ويرون أن إنجاز المشروع يحتاج إلى مدة زمنية قد تصل إلى 8 سنوات يضاف إليها عام أو أكثر لإعداد الدراسات. أما التكاليف الآن فلا تقل عن ثلاثة مليار دولار وتعتمد إسرائيل فى توفير هذا المبلغ على شركات أجنبية.

وتطمح إسرائيل من وراء تنفيذ هذا المشروع إلى تحقيق أربعة مكاسب كبرى تنطوي على أبعاد سياسية:

1- تحقيق نوع من الإرتباط التعاوني مع العرب لربط المصالح وتشجيع التقارب وإنهاء حالة الصراع وتعميم التطبيع.

2- إقامة مشروع حيوي للمنطقة تديره هي وتتحكم فيه.

3- الحصول على كمية ضخمة من المياه والطاقة تكفى لسد حاجاتها المتصاعدة.

إن مشروع نهر الأردن الذي تطرحه إسرائيل اليوم ليس سوى حلقة من سلسلة المشاريع المائية التي تهدف من خلالها إقامة عوازل مائية تحمى حدودها من أي إجتياح عسكري كما هو فى مشروع القناة المائية العازلة فى الجولان. ويعتقد أنصار هذه المشاريع أن السياسة الإقتصادية فى الشرق الأوسط يجب أن تهدف إلى دعم التعاون بين دول المنطقة وترتكز على مفهومين أساسين: تطوير الإهتمام بالتعاون وإيجاد إعتماد متبادل متكافئ لا يمكنه قلب مستويات القوة فى إتجاه أحد الطرفين ولتوضيح فكرة الإعتماد المتبادل الأمثل يلجأون إلى ثمن الإنفصال. فهذا الثمن يتجسد فى الكلفة أو الخسارة التي تنتج من جراء توقف العلاقات الإقتصادية بين أطراف سبق لهم التعهد بتنفيذها وعندما يكون ثمن الإنفصال أقل أو أخف بالنسبة إلى أحد الطرفين يصبح بإمكان هذا الطرف إنزال الضرر بالطرف الآخر، كما يصبح بإمكانه إستخدام قدرته التفاوضية للحصول على مكاسب سياسية وإقتصادية أكثر. فالإعتماد المتبادل الأمثل يمثل الحالة التي يكون فيها ثمن الإنفصال كبيراً للطرفين أو متساوياً. وهذا المفهوم ترتكز علية السياسة الإسرائيلية فى الشرق الأوسط.

المشروع الآخر هو نقل المياه من تركيا، ففي 11 يونيو1996 وبمناسبة إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية زار الرئيس الإسرائيلي حاييم ويزمان تركيا وأجرى محادثات مع الرئيس سليمان ديميريل أكد فيها أهمية العلاقات الإقتصادية بين البلدين وتطرق إلى موضوع إستيراد المياه التركية بواسطة الأكياس المائية العائمة وقدرت التكاليف الأولية للمشروع فى مارس 1990 بحوالى 200 مليون دولار تغطى أثمان زوارق القطر اللازمة وكلفة صناعة الأكياس، تستطيع الأكياس نقل ما بين مليون ومليوني متر مكعب من المياه بواسطة الجر بحراً.

تواصلت المفاوضات بين تركيا وإسرائيل على المستوي الرسمي بغية تأمين حوالي 250 مليون متر مكعب من المياه لإسرائيل تركزت المحادثات حول بناء ميناء الشحن والتصدير على مصب نهر "مانامقات" على البحر المتوسط، الذي يشكل حوضاً طبيعياً يحتوى على نحو4.7 مليار متر مكعب سنوياً. وقد تبين أن سعر المتر المكعب الواحد من المياه التي ستنقل بواسطة الأكياس سيكون بحدود 22 سنت أمريكي ويشمل هذا السعر الإستثمارات اللازمة لصناعة الأكياس وبناء ميناء الشحن التركي، بإستثناء الإستثمارات المطلوبة لتفريغ المياه ونقلها إلى خزانات ملائمة فى إسرائيل.[340]

بعد أشهر من زيارة رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيلر لإسرائيل أعلنت مصلحة المياه فى إسرائيل أن تركيا إقترحت بيع 60 مليون متر مكعب من المياه سنوياً على أن تسلم سفن - صهاريج مجهزة خصيصاً لهذه الغاية وعرضت بيع المتر المكعب 1.2 دولار بما فيه تكاليف النقل، ولكن إسرائيل أبدت إستعداداً لدفع ثلث هذا المبلغ، وطالبت بخفض نفقات النقل.[341]

تبدى إسرائيل اهتماماً كبيراً بتركيا بحكم أن تركيا تملك المياه والأراضي الزراعية الشاسعة على عكس إسرائيل التي تفتقر إلى المياه وتشكو من صغر الرقعة الزراعية على حد قول السفير الإسرائيلي لدى تركيا، الذي دعا إلى عقد إتفاقية إقتصادية بين الدولتين ترمى إلى شراء إسرائيل الفائض من المياه التركية وإقامة مشاريع زراعية مشتركة فى تركيا والإستفادة من الخبرة الإسرائيلية فى حقل المكننة الزراعية.

رغم الحماسة الإسرائيلية لنقل المياه التركية بأي وسيلة فإن الأوساط السياسية التركية تبدي تخوفاً وحذراً وتردداً ربما يعود إلى خشيتها من إزدياد التوتر بينها وبين الدول العربية، خصوصاً بعد عقدها إتفاق التدريب العسكري الجوي مع إسرائيل. ورغبة تركيا فى تحويل مياها إلى نفط من خلال بيع مياهها إلى دول الخليج عن طريق مشروع "أنبوب السلام" مقابل النفط والغاز. ولكن مؤخراً عادت تركيا وتم الإتفاق مع إسرائيل في سبتمبر 2003 على التعاون في مجال المياه مرة أخرى. رغم أهمية هذا التعاون في سياسة إسرائيل المائية بحكم أنه يوفر مصدر جديد للمياه يخفف الضغط على إستنزاف المياه العربية لكن تبقى المياه العربية رخيصة الثمن بالمقارنة مع المياه التركية.

المشاريع الإسرائيلية لتزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه:

([340]) طارق المجذوب ، مرجع سابق، ص 218

([341]) الحياة، 1994/11/14

يري مخطط المياه اليشع كالي إن مناطق الضفة الغربية وغزة ستواجه نقصاً فى المياه يصل إلى ثلث مليار متر مكعب وإذا لم يجر سد هذا النقص من مصادر خارجية فستؤدى إلى الآتي:

- سيبدأ فى الضفة الغربية مسار تقليص للري الحالي يتبعه تجميد الري لحساب تطوير استخدامات المياه لأغراض غير زراعية (منزلية وصناعية ومدنية وغيرها).

- إن من شأن ما ذكر أعلاه، أن يشكل مصدراً للإحتكاك والتوتر السياسي بين سكان الضفة وقطاع غزة ودولة إسرائيل. إن تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة من مصادر خارجية ممكن تقنياً، ولهذا الغرض تؤخذ أنهر النيل واليرموك والليطانى فى الحسبان عن طريق تنفيذ المشاريع الآتية:

(أ) **تزود مباشرة من النيل**:

1- توسيع شبكة الدلتا- سيناء المصرية وتكييفها لنقل تزويد إضافي.

2- تمديد شبكة الدلتا – سيناء المصرية وإنشاء قناة تمر فى قطاع غزة يكون التزود منها مباشرةً فى الصيف، وتستعمل فى الشتاء بصورة أساسية لإعادة ملء الخزانات الجوفية اصطناعياً.

(ب) **التزود التبادلي من النيل**:

3- إنشاء شبكة توزيع تنقل المياه من شبكة الدلتا – سيناء إلى نقاط مركزية (خزانات) فى شبكة تزويد المياه فى النقب وتشمل هذه الشبكة أجهزة لتنقية مياه النيل إلى درجة تلائم الري (لا الشرب) فى الشبكات الإسرائيلية.

4- تفرعات من شبكة المياه الإسرائيلية إلى مراكز الإستهلاك فى الضفة الغربية. ويري اليشع كالي كبديل كامل أو جزئي من هذا الجزء فإنه يمكن تجهيز آبار فى الضفة لتزويد المستهلكين بالمياه من دون الخزانات الجوفية المشتركة بين إسرائيل والضفة الغربية لقاء مياه تتدفق إلى الخزانات الجوفية لكن داخل حدود إسرائيل.

5- منشآت تخزين أرضية تستعمل لتخزين مياه الشتاء، التي تضخ من بحيرة طبريا، من أجل أن تزود بها الضفة الغربية فى الصيف.

(ج) **اليرموك**:

6- مشاركة نسبية (بحساب التكلفة) فى شبكة تحويل اليرموك إلى طبريا.

7- ضخ من طبريا إلى الشبكة القطرية (بما فى ذلك المشاركة فى أجهزة الضخ وإستهلاك الطاقة).

8- شبكة نقل من طبريا نحو الجنوب فى منطقة غور الأردن الغربي.

9- تفرعات من الشبكة المذكورة أعلاه إلى نقاط إستهلاك مختلفة فى أريحا.

(د) **الليطانى**:

10- شبكة تحويل مياه الليطانى إلى نهر العيون.

11- ضخ من طبريا (كما فى البند رقم 7).

12- شبكة نقل من طبريا فى إتجاه الجنوب (كما فى البند 8).

13- تفرعات من ما ذكر أعلاه إلى نقاط الإستهلاك المختلفة فى أريحا.[342]

لكل مصدر من مصادر المشروع عوامل قسرية وقيوداً تتعلق بالكميات، والتكلفة وفرص الإستعداد السياسي من جانب أصحاب هذه المصادر، فمياه الليطانى محدودة الكميات وغالية الثمن نسبياً بسبب إمكانية إستخداماتها البديلة في لبنان، ومياه اليرموك رخيصة الثمن لكنها محدودة الكمية، ومياه النيل غير محدودة مادياً لكن عليها قيوداً سياسية وتكلفتها متوسطة. كما أن هناك قيوداً بالنسبة إلى أهداف الإستهلاك فنقل المياه إلى جبل عالي فى (نابلس، بيت لحم، رام ا والخليل) سيكون غالياً جداً فى الإستهلاك الزراعي، ويقترح الا تزود هذه المناطق بمياه ري بل تستغل مياه المجاري المعالجة فقط، وتؤمن مياه ري للمناطق المنخفضة فقط (غور الأردن، قطاع غزة، والمناطق المنخفضة فى جنين وطولكرم ونابلس) بنحو213 مليون متر مكعب سنوياً.

إن هذه المشاريع تعتبر حيوية لإسرائيل لكونها تزيل الإحتكاكات المتوقعة بشأن الحقوق فى مصادر المياه المشتركة الا أنها مشروطة بتسوية سياسية إقليمية. إن نهب إسرائيل للمياه العربية يدعو إلى إمعان التفكير على صعيد التسوية السياسية نظراً لرفض إسرائيل الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من يونيو 1967 وإصرارها على مقولة "السلام مقابل السلام" عوضاً عن مقولة "الأرض مقابل السلام" وقد تطرح إسرائيل مستقبلاً شعار "المياه مقابل السلام" فإن إسرائيل تستخدم لغة السلام للوصول إلى والسيطرة على المياه العربية. وكل ذلك لا يمكن أن يعني إلا تقليص إمكانيات فك الإرتباط المائي بإسرائيل وربط قضايا المياه بحاجات التعاون المشترك مع إسرائيل. وسيكون من نتائج هذا الوضع تكريس حال التبعية المائية الفلسطينية لإسرائيل. ولم يكتف إتفاق أوسلو بفرض حال من التبعية المائية، بل أراد فى سياق مسمى السلام المتعدد الأطراف أن يلزم الفلسطينيين ومعهم جميع العرب بمساعدة إسرائيل على تحقيق بعض مشاريعها المائية.

وقد حذّر تقرير أعده مركز الدراسات الإستراتيجية فى جامعة تل أبيب، ونشرت جريدة هاآرتث الإسرائيلية، حذّر من التخلي عن مصادر المياه فى الضفة والقطاع فى أي إتفاق

(342) اليشع كالى،مرجع سابق،ص 159

للحكم الذاتي مع الفلسطينيين لأن فى ذلك تهديداً لأمن إسرائيل ولمصالحها المائية. ويرى واضعا التقرير يهوشو شوارش، واهرون ذوهار، إن الترتيبات الأمنية مستحيلة بدون حل لمشكلة المياه وأن على إسرائيل: "أن تفعل كل شيء للمحافظة على مصادر المياه الواقعة تحت سيطرتها اليوم من الأراضي المحتلة".

وقال التقرير، إنه إذا أُجبرت إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي المحتلة فإن عليها أن تتأكد من إمكانية إستيرادها للمياه من الخارج أو تمويل مصانع تحلية مياه البحر قبل الإنسحاب. وإن غياب التعاون بين إسرائيل والفلسطينيين سوف تكون له عواقب وخيمة على تزويد الإسرائيليين بالمياه.[343]

يتضح لنا أهمية الماء فى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وأن إتفاقات السلام العربية الإسرائيلية التي تضمنت إشارات لموضوع المياه عكست مصلحة الجانب الإسرائيلي وقننت الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل بالنسبة للسيطرة على موارد المياه، على رغم إنتقاصها من حقوق الأطراف العربية، فهي غير قابلة للتحقيق نظراً لأن الطرف الإسرائيلي يتصرف بنصوص الإتفاقيات ويفسرها وفقاً لمصالحه الذاتية، فمن الصحيح أن قضية المياه من قضايا المرحلة النهائية في المفاوضات ولكن طالما ورد ذكرها في الإتفاقات المرحلية كان من الواجب أن تحقق التوازن في الحقوق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وهو مالم يحدث، بل حدث العكس حيث كرست رسمياً الوضع الظالم ضد الفلسطينيين في مسألة المياه وبذلك خلقت الإتفاقات المرحلية عقبة شديدة أمام أي مفاوضات حول الوضع النهائي في مثل هذه القضية البالغة الأهمية لذلك لا تصلح الإتفاقات المرحلية المتمثلة في إتفاق أوسلو لمعالجة قضية المياه بين العرب وإسرائيل بل يتعين حلها بشكل جماعي ضمن حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي ويطرح حقوقاً متوازنة بين الطرفين ويضمن وقف المخطط التوسعي الإسرائيلي فى مجال المياه. إن قضية المياه لن تحل قبل تحقيق السلام الشامل العادل. وهو بالطبع ليس سلام إسرائيل الذي تدعو له وتقوم الولايات المتحدة بتحقيقه على أرض الواقع من خلال العمل على تغير أنظمة الشرق الأوسط بأنظمة معتدلة وموالية لها توفر لإسرائيل الأمن والمياه وتحقق هدف إسرائيل فى دولتها الكبرى من النيل إلى الفرات، فمن خلال أحدث الخرائط التي كشفت عن نية الولايات المتحدة فى توصيل أنبوب من نهر الفرات إلى إسرائيل بعد إنتهاء حربها ضد العراق. وقبل ذلك عندما أرسلت الوفد الأمريكي إلى لبنان لتقصى الحقائق حول مشروع الوزاني وتأثيره على الجانب الإسرائيلي، وتعود سياسة الولايات المتحدة فى موقفها المنحاز إلى جانب إسرائيل من معلوماتها عن مكامن الصراع ومعرفتها

---

(343) د. احمد سعيد نوفل، "مستقبل الصراع على المياه فى الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص 503

المبكرة بأهمية المياه فى سياسة المنطقة. لذلك يجب أن تتصدر قضية المياه أولويات إهتمام العرب والعمل على مواجهة المخططات الإسرائيلية.

إن إي تفاوض من أجل السلام في المنطقة بين العرب وإسرائيل لا يقوم علي قرار الحقوق العربية عامة والفلسطينية خاصة هو ليس بسلام ولا أمن.

الخاتمـــة

تناول هذا البحث دور المياه فى تسوية الصراع العربى – الاسرائيلى، وتم التركيز على دراسة اتفاق أوسلو لتوضيح إلى أى مدى يمكن أن تلعب المياه دور فى إنهاء الصراع أو إستمراره. ولأهمية المياه التى أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية الإنخفاض المستمر فى نسبتها فى ظل الإحتياجات المتزايدة لمتطلبات التنمية ولأعداد السكان الآخذة فى الإزدياد بصورة مستمرة فى أنحاء العالم، وهو الأمر الذى دفع إلى تأمين إحتياجات الدول من مياه الأنهار والمياه الجوفية، وهى مسألة يمكن أن يترتب عليها تنازع وتضارب فى المصالح. لذلك تناول البحث الأهمية النظرية والعلمية للقانون الدولى للأنهار الدولية والمياه الجوفية، والذى يستهدف وضع قيود على سيادة الدول النهرية، وضبط حقوق وواجبات الدول النهرية وتجنب المنازعات قبل حدوثها والعمل على تسويتها بالطرق السلمية.

وسعى هذا البحث إلى كشف أطماع اسرائيل فى المياه العربية من خلال بسط سيطرتها على مصادر المياه وقد أصبح واضحاً للجميع ماتسعى إليه اسرائيل لفرض سيطرتها و لو بالقوة على المناطق الغنية بالمياه، لتحقق بذلك أطماعها الإستيطانية بغية الحصول على موارد مائية جديدة تؤمن من خلالها أحد أهم مقومات إستمرار العيش أمام أعداد اليهود المهاجرين من دول العالم المختلفة، وفى سبيل ذلك سعت لإقامة أكبر عدد من المستوطنات الجديدة فى أنحاء متعددة من المناطق الفلسطينية الغنية بالمياه لتغيير الواقع على الأرض.

ركز هذا البحث على قضية المياه وإرتباطها بمفاوضات السلام إبتداء بمؤتمر مدريد للسلام الذى نصحت فيه إسرائيل الوفود العربية بالإنطلاق من الأمر الواقع الحالى، وهو وجود نقص فى المياه لدى الدول العربية وإسرائيل، مما يطرح ضرورة تعاونهما لزيادة هذه الموارد بدلاً من التركيز على حقوق المياه، وتُبسط إسرائيل قضية المياه بإعتبارها مسألة موارد إقتصادية يجب تنميتها بالطرق الفنية بالإستفادة من خبراتها التكنولوجية بالإضافة إلى التعاون الاقليمي، بينما الجانب العربى ينظر لقضية المياه كمسألة سياسية ويربط التعاون مع إسرائيل بالإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة خاصة على المسار السورى واللبنانى، ويمكن القول أن المفاوضات الثنائية المنبثقة من مؤتمر مدريد قد ساعدت فى الوصول إلى اتفاق أوسلو بالإضافة إلى معاهدة وادى عربة بين الأردن وإسرائيل حيث تضمنت هذه الإتفاقيات إشارات لموضوع المياه عكست مصلحة الجانب الإسرائيلى وقننت الأمر الواقع الذى تفرضه إسرائيل بالنسبة للسيطرة على موارد المياه، لذلك لم يحدث أى إنجاز حقيقى على أرض الواقع.

إن قضية المياه تدخل فى صلب عملية التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى. بل هى تلعب دور مهم فى تسوية الصراع. فالمياه يمكن أن تكون عاملاً مهماً فى الإستمرار فى الحروب إذا لم تحل مشكلتها حلاً عادلاً ودائماً، أو أن يكون حلها بداية دخول المنطقة نحو السلام الدائم. فمن الضرورى حل مشكلة المياه حلاً جذرياً إذا أُريد للتسوية فى الشرق الأوسط أن تتحقق، خاصةً وأن للمياه أبعاداً سياسيةً وإقتصاديةً، لهذا فإن مستقبل التسوية مرتبط إلى حد كبير بحل قضية المياه. ونعتقد أن الإتفاق الحقيقى على المياه يتطلب من الحكومة الإسرائيلية الإعتراف بحقوق الآخرين فى المياه، وعدم فرض شروط مسبقة ومجحفة على الأطراف العربية، لأن المفهوم الإسرائيلى للتسوية مع العرب يعنى الحصول عن طريق الإتفاقات على ما كانت تحصل عليه إسرائيل بالقوة والإحتلال ويصبح إستغلالها للمياه قانونياً. وأن تدخل فى مشاريع مشتركة مع الدول العربية والفلسطينيين دون أن تقوم بأى تنازل أو إعتراف للعرب بحقهم فى مياههم. إلى جانب أن المسئولين الإسرائيلين يعلنون أن عدم الإتفاق على حل مشكلة المياه يعنى خطر الحرب، لكى يظهروا أن العرب هم الذين يقفون ضد التوصل إلى إتفاق.

على الرغم من وجود عدة مشاريع مائية للتعاون المشترك بين إسرائيل والدول العربية، إلاّ أنها تبقى دون أهمية ما دامت إسرائيل لا تريد أن تبادل الأرض بالسلام وتريد أن تحتفظ بسيطرتها على الموارد المائية. وتبقى المشكلة ليس فى مشاريع السلام المائية، بل فى السلام نفسه. لأنه من الصعب حل أزمة المياه فى الشرق الأوسط دون حل مختلف جوانب الصراع العربى–الإسرائيلى وعلى الأخص القضية الفلسطينية والإحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية. ومن غير المتوقع إقامة تعاون مائى بين إسرائيل والعرب دون الإعتراف بحقوق الآخرين. ولكى تنجح الأطراف المعنية فى حل قضية المياه لابد أن تتوفر العوامل التالية:

1- أن تغير إسرائيل من سياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطينى والدول العربية وتظهر حسن نواياها عن طريق إنسحابها من الأراضى العربية المحتلة، قبل أن تطالب بإقامة مشاريع مائية مشتركة مع الدول العربية، وأن تعترف إسرائيل بسيادة الفلسطينين على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن من حقهم التصرف فى مياههم حسب مصالحهم، وكذلك الأمر بالنسبة للأردن وسوريا ولبنان، وهذا لا يتأتى إلا من خلال ضغط دولى على إسرائيل.

2- إن أزمة المياه التى تعانى منها إسرائيل هى مشكلة إسرائيلية ولا دخل للعرب فيها، وأن عليها أن تجد الحلول لها، ولكن ليس على حساب الحقوق العربية وسيادتهم على مياههم. وأن توقف هجرة اليهود إليها، وأن تدرك بأن فتح باب الهجرة سوف يزيد من تفاقم مشكلة المياه لزيادة الاستهلاك، خاصة أن المنطقة تعانى أصلاً من قلة المياه.

3- التوجه بشكل دائم لحل مشكلة إقتسام المياه بين العرب وجيرانهم من مدخل قومي كأساس يؤمن القوة للمفاوض العربي من أجل حماية الحقوق العربية في المياه العربية، كما يمكن الإستعانة بالقدرات المائية العربية والإقليمية حيث يمكن إقامة مشاريع مشتركة تقوم على أساس نقل المياه من الدول المجاورة.

4- الإحتكام إلى القانون الدولى وخاصة إلى الإتفاقية الدولية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام 1997، وتعتبر أهم وأبرز المراجع القانونية الرئيسية فى معالجة شئون الأنهار الدولية، وتؤكد نصوص وثائق القانون الدولى والأعراف الدولية السائدة أنه:

أ- لا توجد سيادة مطلقة لدولة ما فى التصرف بمياه نهر دولى .

ب- لا يجوز الإضرار بالغير.

ج- من الضرورى التفاوض من أجل التوصل إلى إتفاق يؤمن حقوق الدول ويحدد النصيب المعقول والمنصف لكل دولةٍ مشاطئةٍ.

5- فى حالة الصراع القائم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن إقتسام حصص المياه الجوفية وخاصة مستودع جبل الضفة الغربية الذى يقع أساساً تحت أراضى فلسطين وتنفذ مياهه إلى إسرائيل عبر الخط الأخضر وتسيطر إسرائيل على كامل هذه المياه. تقترح الباحثة الأخذ بعين الإعتبار معاهدة بلاجيو الموقعة بين الولايات المتحده والمكسيك كأساس لتسوية بعد إقرار إسرائيل بحقوق الفلسطينين فى المياه الجوفية التى يتعين تنظيمها على أساس الإحترام المتبادل، وحسن الجوار، والمعاملة بالمثل، والإتفاق الجماعى والوفاء بهذه المفاهيم يستلزم إدارة مشتركة لموارد المياه حتى يتم تفادى أى خلاف يحدث.

6- فى حال إعترفت إسرائيل بحقوق العرب فى مياههم يمكن أن تتحقق مشاريع مشتركة بين الدول العربية وإسرائيل تنشئ رابطة من المصالح الإقتصادية يصعب فى المستقبل تفكيكها أو الإستغناء عنها بحيث يصبح الماء أحد الوسائل الهامة فى إستقرار المنطقة.

قائمة المراجع و المصادر

أ- المراجع الأولية:

المجلات و الدوريات

مجلة الأحكام القضائية، الخرطوم 1997

مجلة بحوث إستراتيجية، العدد 2، 1996

مجلة دراسات إستراتيجية، يونيو 1998، العدد 13

مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد السنه الأولى، فبراير 2002

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24، خريف 1995

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، شتاء 1996

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 34، ربيع 1998

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، شتاء 1999

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 42، ربيع 2000

المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم، العدد الاول، 2000

مجلة السياسة الدولية، العدد 107 يناير 1992

مجلة السياسة الدولية، العدد 108، ابريل 1992

مجلة السياسة الدولية، العدد 117، يناير 1994

مجلة السياسه الدوليه، العدد 120، يناير 1995

مجلة السياسة الدوليه، العدد 123، يناير 1996

مجلة شئون عربية، العدد 86، يونيو 1996

مجلة شئون فلسطين، العدد 174 – 175، أكتوبر 1987

مجلة صامد الاقتصاديه، العدد 88، يونيو 1992

مجلة القدس الشريف، العدد 17، 1986

مجلة المستقبل العربى، العدد 151، سبتمبر 1991

مجلة المستقبل العربى، العدد 174، أغسطس 1993

مجلة المستقبل العربى العدد 176، أكتوبر 1993

مجلة المستقبل العربى، العدد 177، نوفمبر 1993

مجلة المستقبل العربى، العدد 238، ديسمبر 1998

مجلة المستقبل العربى، العدد 239، يناير 1999
مجلة المستقبل العربى، العدد 241، مارس 1999
مجلة المعلومات الدولية، العدد 56
مجلة النداء، العدد 23، 1992
مجلة الوحدة، العدد 76، فبراير 1991
مجلة الوسط، العدد 59، مايو 2003

الصحف

صحيفة البيان، الإمارات، الاربعاء، 1998/4/22
صحيفة البيان، الإمارات، 1998/6/18
صحيفة الحياة، 1993/10/29
صحيفة الحياة، 1994/11/14
صحيفة الحياة، 1995/10/10
صحيفة الرأى العام، 2002/2/21، العدد 1624، الخرطوم
صحيفة الشرق الأوسط، 1995/7/6
صحيفة الشرق الأوسط، 1996/2/15
صحيفة الشرق الأوسط، ، 2001/3/15

مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

www.afaag.orgwww.plotm.com
www.asharqalarabi.org
www.ctl.ni/water/arabic/news.com
www.emoe.org
www.islammeno.com
www.palestinedata.info
www.pnic.gor
www.qudsway.com

دراسات و تقارير

جابر، بسام، سلامة، الياس، وآخرون، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات قطرية حول الموارد المائية وإستخداماتها ، الجزء الأول (مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994)

الرفاعي، أحمد، مشكلة المياه في فلسطين، سلسلة دراسات و تقارير، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد الأول 1995

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوى الثالث فبراير 1998

ندوات و مؤتمرات

أكساد، "الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي"، الندوة العربية الثانية لمصادر الميـاه واستخداماتها، الكويت، 1997

بلعربي، عبد الحفيظ، صالح، غالب عوض، "إقتصاديات المياه-المشكلة والآفاق"، مؤتمر المياه وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

جويلي، سالم سعيد، "قانون الأنهار الدولية "، مؤتمر المياه وتحديات القرن الحادى والعشرين ، أسيوط ، 1998

خرج، خليل عبدالمنعم، "مشكلة مياه نهر الأردن"، مؤتمر المياه وتحـديات القـرن الحـادى والعشرين ، أسيوط ، 1998

خليفة، ثناء ابراهيم وعباس، أشرف كمال،"مشكلة المياه في مصر بين الحاضر والمـستقبل"، مؤتمر المياه وتحديات القرن الحادى والعشرين ، أسيوط ، 1998

السيد، عدنان، "المياه العربية و مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي"، مؤتمر المياه وتحـديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

عبد الكفري، مصطفى محمد، "الموارد المائية و التنمية الزراعية في الشرق الأوسط"، مؤتمر المياه وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

عبدالوارث، محمد عبدالوارث، "الإحتياجات المائية في الوطن العربـي فـي عـام 2025"، مؤتمر المياه وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

علوان، محمد يوسف، "إتفاقية الأمم المتحدة بشأن مجاري الميـاه الدوليـة"، مـؤتمر الميـاه وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

عليوة، السيد، " البعد المائي في التهديد الإسرائيلي للأمن القومي المصري والسوداني"، مؤتمر المياه وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

عوض، محسن، "العلاقات العربية-الإسرائيلية"، ندوة إقتصاديات المياه في الـوطن العربـي والعالم، بيروت، أغسطس 2001

فرسخ، عوني، "موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي"، مؤتمر المياه وتحـديات القـرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

القاضى، محمود فهمى، "المياه العربيه وأهميتها فى النقل التجارى" مـؤتمر الأمـن المـائى العربى، (خبراء 2000 القاهرة، مركز الدراسات العربى الأوربى)

كيلاني، هيثم، "حقيقة نهري دجلة والفرات بين تركيا و بين سوريا و العراق"، مؤتمر الميـاه وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

المجالي، سحر عبد المجيد، "الإتفاقيات الدولية لأحواض الأنهار المشتركة- الإطار التاريخي"، مؤتمر المياه وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

محمد، عبدالمعاطى، "المياه فى إتفاقيات السلام العربية الاسرائيلية"، مؤتمر الميـاه وتحـديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

المنظمة العربية للتنميه الزراعية، الندوة الإقليمية للجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربى آسـيا (الاسكوا) (الأردن 28 نوفمبر 1993)

ناجي، غادة عفت، "الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية"، مؤتمر الميـاه وتحـديات القـرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

النجار، صفية، "حماية الحقوق المائية للفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية"، مؤتمر المياه وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

نصر ا ، ناصر، "الأطماع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية"، المؤتمر الدولى الثامن حول الأمـن المائى العربى، مركز الدراسات العربى الأوربى.

نوفل، أحمد سعيد، "مستقبل الصراع على المياه في الشرق الأوسط"، مؤتمر المياه وتحـديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، 1998

ب- المراجع الثانوية:

الكتب

أبو زيد، محمود، المياه مصدر للتوتر فى القرن 21، (مركز الأهـرام للترجمـة والنـشر، 1998)

أبوهيف، على صادق، القانون الدولى العام، (منشأة المعارف، 1997)

البرزى، عفيف، إسرائيل والمياه العربية، (دار الحقائق، 1984)

بلبع ،عبدالمنعم، الماء ودوره فى التنمية، (دار المطبوعات الجديد، الاسكندريه 1997)

بيريز، شمعون، الشرق الأوسط الجديد ، (الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)

التميمي، عبدالملك خلف، المياه العربية: التحدي والإستجابة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999)

حسن بكر، حروب المياه فى الشرق الأوسط ، (ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة،2000)

حسين، فتحى على، المياه وأوراق اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط (مكتبة مدبولى، 1997)

الحلبى، حسن والسيد عدنان، سلم أوسلو الدولة– القضية– الشرق أوسطية، (المؤسسة الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1995)

دمشقيه غسان، أزمة المياه والصراع فى المنطقة العربية، (الأهالى، دمشق، 1994)

دياب، مغاورى شحاتة، مستقبل المياه فى العالم العربى، (الدار العربيـة للنـشر والتوزيـع القاهرة، 1998)

الربيعى، صاحب، الأمن المائى ومفهوم السيادة والسلام فى دول حـوض نهـر الاردن، (دار الحصاد، دمشق ، 2000)

روجرز، بيتر، ليدون بيتر، المياه فى العالم العربى آفـاق واحتمـالات المـستقبل، (مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبوظبى، 1997)

زهر الدين، صالح، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه، (المركـز العربى للأبحاث والتوثيق، بيروت 1996)

ستار، جويس، معاهدات حول مياه الشرق الأوسط، (الأهالى للطبع والنشر والتوزيع، دمشق، 1999)

سعد، سمير عيسى، الحرب القادمة حرب المياه والصراع العربى الإسرائيلى، 1991

سلطان، حامد، القانون الدولي العام، (دار النهضة العربية 1987)

السمان، نبيل، المياه وسلام الشرق الاوسط، (مطبعة الجاحظ، 1999 دمشق)

شدود، ماجد، النظام الاقليمى الشرق أوسطى، (مطبعة اليازجى، دمشق 1996)

صلاح الدين الشامى، فؤاد محمد الصقار، دراسة فى الجغرافيا الإقتصادية، (منشأة المعـارف الأسكندرية، 1986)

الضانى، إبراهيم، القانون الدولى العام، (القاهرة، 1990)

الطاهرى، حمدى، مستقبل المياه فى العالم العربى، (دار الكتب القومية، 1991)

عبدالجواد، أحمد عبدالوهاب، تلوث المياه العذبة، (الدار العربية للنشر والتوزيـع، القـاهرة، 1995)

العقالي، عبد ا مرسي، المياه العربية بين خطر العجز و مخاطر التبعية (مركز الحـضارة العربية، ط 2، 1997)

على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، الواقع الراهن وإحتمالات المـستقبل، (عـالم الفكـر، المجلد 23، العدد 3 ، 1995)

عوض، محسن، الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، (مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 1988)

غانم، محمد حافظ، مبادىء القانون الدولى العام، (مطبعة النهضة، مصر 1964)

فارس، نبيل، حرب المياه فى الصراع العربى– الإسرائيلى، القاهرة دار الاعتصام، 1993

قبعة، كمال، إتفاق أوسلو بين الراوى والموقع،

كالى، اليشع، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية، (مؤسسة الدراسات الفلسطينه بيروت، 1991)

ماضى، رياض توفيق، سياسة الصهاينة المائية فى الأراضى العربية المحتلة، (منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1990)

المجذوب، طارق، لايشرب أحد مشاريع المياه فى إستراتجية إسرائيل، (رياض للكتب والنشر، بيروت، 1998)

المخادمى، عبدالقادر رزيق، الأمن المائى العربى بين الحاجات والمتطلبات، (دار الفكر، دمشق، 1999)

مخيمر سامر، وحجازى، خالد، أزمة المياه فى المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، (سلسلة عالم المعرفة، العدد 209 الكويت 1996)

المصرى، جورج، الأطماع فى المياه العربية، (مركز الدراسات العربى الاوربى، عمان 1996)

معروف، عبده، التسوية و حرب المياه، (دار الحضارة للطباعة و النشر، 1997)

مهنا، محمد نصر، "مشكلة فلسطين أمام الراى العام العالمى، (دار المعارف، 1985)

الموعد، حمد سعيد، حرب المياه فى الشرق الأوسط، (دار كيفان للدراسات والنشر، دمشق 1990)

نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، القاهرة، بدون تاريخ نشر أو مكان نشر

النعمان، محمد وآخرون، النيل أسيراً، (المؤسسة العربية للنشر، بيروت 1979)

نوفل، ممدوح، أسرار مفاوضات المسار الفلسطينى الإسرائيلى، مدريد واشنطن، (دار الشروق ، عمان 1996)

يوسف، على، القانون الدولي العام، (دار النهضة، القاهرة 1990)

يوسف، على، قانون الأنهار والمجارى المائية الدولية،(دار النهضة،القاهرة، 1995)

المراجع باللغة الإنجليزية

Bruce Russett and Harvey Starr, "World Politics: The Menu for Choice", Beverly Hills, CA: 1993

Kalevi Holsti, "Peace and War: Armed Conflicts and International Order", (1648-1989), Cambridge, 1990

Robert D. Hayton and Albert E. Utton, "The Bellagio Draft Treaty", The International Transboundary Center, National Resources Journal, Vol. 29 pp 668-722, Summer, 1989

الموسوعات

خمار، قسطنطين، موسوعة فلسطين الجغرافية، (سلسلة كتـب فلـسطينية، مركـز الأبحـاث 1969)